الفصل الثالث

هياكـــل تجـــارة الأرز

١ ـــ مراكز تجارة الأرز

٢ ـــ وكالات الأرز (الأسواق)

٣ ـــ أسعار الأرز

٤ ـــ النشاط المهنى فى وكالات الأرز (الأسواق)

٥ ـــ فئات تجار الأرز

٦ ـــ العسكر وتجارة الأرز

٧ ـــ نظم التعامل المالى (التجارى)

٨ ـــ الصفقات التجارية

٩ ـــ أدوات تجارة الأرز

obeikandi.com

تجمعت العديد من العوامل الطبيعية التى ساعدت على تنشيط حركة التجارة الداخلية ، منها الموقع الجغرافى المتميز لمراكز تجارة الأرز والطبيعة السهلية التى ساعدت على مد شبكة مواصلات تصل بين أعماق الريف حيث إنتاج الأرز ومراكز التجارة والتصدير فى الموانئ ٠ وبطبيعة الحال لعب النيل دوراً رئيسياً فى حركة تجارة الأرز سواء الداخلية أو الخارجية ، حيث ساعد على تنشيطها بشكل كبير عن طريق ربط مراكز التجارة ببعضها البعض (١) .

والواقع أن مراكز تجارة الأرز كانت بمثابة قطب الجاذبية لجميع التجار والعاملين بالمهن المعاونة لتجارة الأرز ، الذين مارسوا نشاطهم فى هذه المراكز ، فضلاً عن المنتجين الذين تدفق إنتاجهم من مناطق الإنتاج بأعماق الريف إلى مراكز التجارة بالمدينة .

١ ــ مراكز تجارة الأرز : ــ

أ ــ دمياط : ــ

كان لموقع دمياط المتميز وكثافة إنتاج المناطق المجاورة لها أثر كبير فى اكتسابها مكانة متميزة ، والواقع أن هذه المكانة المتميزة لدمياط يرجع الفضل فيها للمنصورة وفارسكور والمنزلة وشربين وغيرها من المناطق المجاورة ، التى صبت بطاقتها الإنتاجية فى سوق دمياط الذى كان غاية الراغبين فى شراء الأرز من جميع المناطق فى داخل البلاد وخارجها من مختلف الجنسيات ٠ ولا يعنى ما سبق بأن المنصورة وفارسكور والمنزلة وشربين ألقوا بإنتاجهم بدمياط بأنه لم تكن

---

(١) محكمة بولاق ، س٦١ ،ق١٤٦٣ ،ص٤٦٢ ،٢ذو القعدة ١١١٩؛ محكمة دمياط ، س١١٣ ، ق٣٨٦، ص٢٧٢، ١٦ربيع أول ١١٤٥ ؛ فردوس أحمد محمد يونس: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة فى القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠ ، ص٥٨ ٠

بهذه المدن أسواق خاصة للأرز، فقد وجدت بكل مدينة من هذه المدن سوق لبيع الأرز يقتصرعلى المدينة وريفها ، بل أن بعض القرى وجدت بها أسواق تم بيع الأرز فيها مع بقية السلع الأخرى[1].

وقد لعب النيل دوراً كبيراً فى تسهيل الاتصال بين مناطق الإنتاج فى فارسكور والمنصورة وشربين وغيرها، حيث كان غالبية إنتاجهذه المناطق يأتىعبرالنيل لدمياط سواء من الضفة الشرقية أو الغربية لفرع دمياط ، وأحياناً عبر الطرق البرية ، وخاصةً فى حالة قرب المسافة من دمياط .

والواقع أن الذى صنع من دمياط ــ أو بعبارة أخرى جعلها ــ السوق الأول للأرز فى مصر هو توافر جميع مقومات السوق من قوى بشرية عملت فى قطاعات الإنتاج المختلفة (الزراعية والصناعية والتجارية ، والأنشطة المهنية المعاونة للتجارة) ، فضلاً عن سهولة المواصلات البرية والنهرية التى يسرت بشكل كبير من عملية إمداد البلاد باحتياجاتها من الأرز بالداخل ، بالإضافة لوقوع دمياط على البحر المتوسط مما يسر من عمليات التصدير لبلاد الشام والأناضول وجزر البحر المتوسط ، التى اعتمدت على سوق الأرز بدمياط [2]. بالإضافة لبعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وغيرها من البلدان التى تواجد لها تجار وقناصل بدمياط لرعاية مصالحها التجارية [3].

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٣١ ، ص ٢٥٨ ، ١٤ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ٢١٧ ، ق ١٤٥، ص ١٩٤ ، ١٦ ذو القعدة ١١٤٦ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ١١٤ ، ص ٤٥ ، ١٥ شعبان ١١١٣ ؛ س ٢١ ، ق ١٦١ ، ص ٦١ ، ١١ جماد آخر ١١٢٨ ؛ محكمة دمياط ، س١٩٦ ، ق ١٥، ص٢٦، غاية شعبان١١٣٤؛ س٢٠٣ ، ق ٦٠١ ، ص ١٦٦ ، ١٠ رمضان ١١٤٠ ؛ س٢٠٦ ، ق٦٨ ، ص٦٣ ، ٥ شوال١١٤١ ؛ ق١٨٤ ، ص١٧٤، ١٧ربيع أول١١٤٠ ؛ س٢٣١، ق١٦٠؛ ص١١٣، ١٧شوال ١١٥٩ ؛ ق٤٣٣ ، ص٣١٨ ، ١٩شوال١١٥٩ ؛ س٢٩٠ ، ق٣٩، ص٣٣ ، ٦جماد آخر ١٢١٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٢٠ ، ق ٤٠٦ ، ص ٤٠٤ ، ٢ ربيع أول ١١٤٨ ؛ نقولا يوسف :مرجع سابق ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

وقد كان لتجارة الأرز بدمياط أثر كبير فى ثراء المدينة وإكسابها طابع الحيوية والنشاط على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً اقتضتالضرورة إنشاءعددكبيرمن الحواصل لاستيعاب الطاقة الإنتاجية الكبيرة الواردة للمدينة من المناطق المجاورة ، ونتيجة لذلك استثمر بعض التجار أموالهم فى بناء عدد من الحواصل وقاموا بتأجيرها للتجار الوافدين للمدينة خاصة التجار الشوام[1].

ومن ناحية أخرى قام تجار آخرون ببناء مجموعة منشآت سكنية لإقامة تجار الأرز الوافدين للمدينة ،وهذا بدوره أدى لاكتظاظ الأسواق بمختلف أنواع السلع لخدمة التجار وخاصة الوافدين ٠ ويمكن القول بأن هذه الأحداث انعكست على أوضاع المقيمين فى المدينة عامة والعاملين بتجارة الأرز والأنشطة المهنية المعاونة لها خاصة ، وهذا يعنى أنها ــ تجارة الأرز ــ فتحت أفاق أوسع لسوق العمالة وخاصة الشيالين وغيرهم من المهنيين ، فكلما ازداد الطلب على الأرز بالداخل والخارج انعكس ذلك على القطاع الإنتاجى للأرز على كافة مستوياته ، وبالتالى تزداد عوائد العاملين فى هذه القطاعات ، نتيجة لازدهار النشاط التجارى للأرز ٠ ومن البديهى فإنه فى ظل الرواج التجارى تتسع قاعدة صغار التجار العاملين فى خدمة كبار التجار (أو الشبكات التجارية الكبيرة) ٠ ويؤكد هذا النشاط المتنامى بأن تجارة الأرز صنعت من دمياط مدينة رائجة اتسم فيها النشاط التجارى بالقوة ، حيث كانت هذه التجارة المصدر الرئيسى لدخل المدينة وسبب ثراءها على مدار فترة الدراسة ٠

ونتج عن هذا الازدهار الكبير لتجارة الأرز أثار إيجابية انعكست بشكل كبير على الحركة العمرانية ليس فقط فى دمياط ، بل فى جميع مراكز تجارة الأرز بصفة عامة (وعلى النقيض تماماً مما سبق ذكره فى حالة ضعف الإنتاج وقلة الطلب على الأرز فى الداخل والخارج) [2].

---

(١) تواجد التجار الشوام بكثرة فى دمياط بحكم موقعها الجغرافى القريب من بلاد الشام ، فضلاً عن كونها المركز الرئيسى لتجارة الأرز فى الداخل والخارج ، والممول الوحيد لبلاد الشام بالأرز آنذاك ٠

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٥ ، ق ٢٧١ ، ص ٢١٢ ؛ س ٢٤٢ ، ق١١٥ ، ص ٦٣ ، ١٨ محرم ١١٧٦؛ س٢٤٨ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، ٣ صفر ١١٧٠ ؛ س ٢٦٥ ، ق ٣٣١ ، ص ٢٢٨ ، ١٧ شوال ١١٨٣ ٠

ب ــ رشيد : ــ

احتلت رشيد المرتبة الثانية بعد دمياط، والذى أكسبها هذه الأهمية غزارة إنتاجها وإنتاج المناطق المجاورة لها مثل فوه وبارنباوة وغيرها ، حيث ألقت جميع هذه المناطق بإنتاجها فى سوق الأرز برشيد . وقد مولت رشيد الأسواق الداخلية بالأرز وخاصة الإسكندرية ، حيث لعب موقع رشيد الجغرافى القريب من الإسكندرية دوراً كبيراً فى اعتماد الإسكندرية على رشيد فى إمدادها بالأرز سواء للتجارة الداخلية أو الخارجية، بالإضافة للأسواق الخارجية ببلاد المغرب وبعض البلدان الاوروبية .

وكانت جميع المنتجات تُنقل من رشيد إلى الإسكندرية بحراً ، وأحياناً أخرى براً ، ولأهمية رشيد كمركز تجارى رئيسى لتجارة الأرز تواجد عدد كبير من الوكلاء التجاريين الأوروبيين والمغاربة لضمان حصولهم على احتياجاتهم من الأرز وتسهيل إجراءات شحن الكميات اللازمة[1].

ومن ناحية أخرى تميزت رشيد كمركز تجارى هام يرد إليه الأرز الميرى من دمياط والمناطق المجاورة لها ، وبصفة خاصة فارسكور والمنزلة ، ويتم تخزين هذه الكميات فى الأنبار السلطانية لحين صدور الأوامر من الإدارة بإرسالها لاستانبول .

وقد لعبت الأنبار السلطانية دور كبير فى إثراء النشاط المهنى برشيد ، لكونها مركز من مراكز النشاط قصدها جميع المهنيين من مختلف المناطق المجاورة لرشيد للعمل بها [2].

وتمثل وعى كثير من التجار بأهمية رشيد كمركز تجارى هام فى تكوينهم شركات لاستثمار أموالهم فى تجارة الأرز ونقله من رشيد إلى مناطق متعددة ، وخاصة الإسكندرية للتجارة الداخلية والخارجية فيه على السواء [3] .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١١٢ ، ق ٣٠٧ ، ص ١٩٧ ، ١٣ محرم ١١٢١ ؛ ق ٤٦٩ ، ص ٢٨٩ ، ٢٥ ربيع ثانى ١١٢١ ؛ س ١١٦ ، ق ٥١٧ ، ص٣٣٥ ، ١٠ محرم ١١٢٧ ؛ س ١٦٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٤ ، ٢٤ شوال ١١٧٤ ؛ س ١٨٢ ، ق ٧٠ ، ص ٦١ ، ١٣ شوال ١١٨٧ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٠٨ ، ق ٩١٠ ، س ٦١٥ ، ١٦ رجب ١١١٤ ؛ س ١٣٠ ، ق ٢٠٦ ، ص٢١٦ ، ٦ شعبان ١١٣٦ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ١١٢ ، ص ٦٠ ، ١٦ صفر ١١٣٠ ؛ س ٨٨ ، ق ٤٢٠ ، ص ١٤٥ ،(دت) سنة ١١٧٩ .

جـ ـ الإسكندرية : ـ

تمتعت الإسكندرية منذ نشأتها بمركز مرموق فى العلاقات بين الشرق والغرب ، سواء كانت هذه العلاقات سياسية واقتصادية أو اجتماعية ، نتيجة لموقعها الجغرافى المتميز [1] .

وقد ازدهرت الحركة التجارية فى الإسكندرية بشكل كبير ، وجذب هذا الازدهار التجار المحليين والأجانب على السواء لممارسة التجارة فى مختلف أنواع السلع [2] التى وجدت بالإسكندرية ،وعلى رأسها الأرز ، حيث تمتع سوق الأرز بالإسكندريـــة بمركز مرموق بين الأسواق الأخرى . وكان لسوق الأرز دور كبير فى زيادة النشاط التجارى بين مصر وبلاد المغرب العربى ، ولعب التجار المغاربة دور كبير فى تزايد هذا النشاط ، حيث كان سوق الأرز بالإسكندرية غاية الراغبين فى شرائه من التجار ، وخاصة المغاربة وغيرهم

كما كان للتجار الأوروبيين نشاط فى سوق الأرز بالإسكندرية ، ونقلوا منه كميات كبيرة لبلادهم فى فترات إباحة التصدير لأوروبا. وقد اعتمدت بعض جزر البحر المتوسط على سوق الإسكندرية فى إمدادها بالأرز فى بعض السنوات .

---

(١)عاصم محروس عبد المطلب : النشاط الاقتصادي لليهود بمدينة الإسكندرية في القرن السادس عشر والسابع عشر ؛ دراسة وثائقية من واقع سجلات المحكمة الشرعية بالإسكندرية ، الإسكندرية، المركز الدولي للمعرف ، ١٩٩٢ ، ص٥ .

(٢) صلاح أحمد هريدى : الجاليات الأجنبية في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ؛ دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية ، القاهرة ، عين للدراسات للبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص٣٠

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ١١٢ ، ص ٦٠ ، ١٦ صفر ١١٣٠ ؛ س ٨٣ ، ق ٤٧٥ ، ص ٢٠٢ ، ٢٦ ذى الحجة ١١٦٤ ؛ س ٩٨ ، ق ٢٧٦ ، ص ١٨١ ، ١٦ شعبان ١١٩٤ .

ومن الجدير بالذكر أن المكانة التى اكتسبتها الإسكندرية فى تجارة الأرز كانت بفضل رشيد التى اعتمدت عليها الإسكندرية اعتماداً تاماً فى احتياجاتها من الأرز للاستهلاك الداخلى والتجارة الخارجية ، وقد ساعد على رواج تجارة الأرز بالإسكندرية أن السفن لم تكن تُبحر من رشيد مباشرة للخارج ، بل تذهب للإسكندرية ثم منها للخارج ، مما أدى فى النهاية لتنشيط تجارة الأرز بالإسكندرية بشكل متصاعد ، مرتبطاً فى المقام الأول بتصاعد الإنتاج برشيد ، والعكس صحيح[1] .

د ــ بولاق : ــ

مثلت بولاق مركزاً تجارياً يرد إليه الأرز من الظهير الريفى لدمياط ، المنصورة ، فارسكور، المنزلة وشربين والمناطق المجاورة ، ويتم تجميع جزء من إنتاج هذه المناطق بسوق دمياط وإرسالها عن طريق السفن النيلية إلى ميناء بولاق النهرى . وقد اعتمدت بولاق اعتماداً كلياً على ما يرد إليها من أرز دمياط والمناطق السابقة ، وفى حالة زيادة الطلب على الأرز بدمياط من قبل بلاد الشام وغيرها من المناطق ، وظهور عجز فى تلبية احتياجات سوق الأرز ببولاق ــ نتيجة لهذا الطلب المتزايد من قبل بلاد الشام ــ يتم الاستعانة بكميات إضافية من رشيد لسد احتياجات بولاق[2]، ومن ناحية أخرى تميزت بولاق كأكبر سوق متخصص للأرز في الداخل يمد للقاهرة باحتياجاتها ، وخاصة المناطق المجاورة لبولاق ووسط القاهرة والأحياء الجنوبية منها ، وقد اتسع نطاق هذه التجارة بالقاهرة فى القرن الثامن عشر ، نتيجة للتنمية الحضرية والزيادة السكانية التى شهدتها

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦١ ، ق ١٦٨ ، ص ٦٣ ، ٢٨ رجب ١١١٧ ؛ س ٦٧ ، ق ٤ ، ص٢ ، أواخر محرم ١٣٣ ؛ س ٦٨ ، ق ٣٢ ، ص ٢٢ ، ٣ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٩٤ ، ق ١٤٠ ، ص ١٢٠ ، ٦ محرم ١١٨٧ .

(٢) محكمة بولاق ، س ٦١ ، ق ٢٣٠ ، ص بدون رقم ، ١٤ ربيع آخر ١١١٧ ؛ س ٦٢ ، ق ٢٥ ، ص ٨ ، ٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ٢٢١ ، ق ٥٤٦ ، ص ٣٩٢ ، غاية ذى الحجة ١١٣٥ .

o-e-kutub.com

المدينة ، والتى نتج عنها استهلاك كميات كبيرة من الأرز وخاصة من قبل الطبقة العليا بكافة شرائحها ، أما استهلاك الطبقة الدنيا من الأرز فقد ارتبط فى المقام الأول بأسعاره ، فحين ارتفاع الأسعار يقل الإقبال من جانبهم عليه ، وحين تنخفض الأسعار يزداد استهلاكهم له [١]. وكنتيجة طبيعية لاتساع نطاق هذه التجارة في الداخل اقتضت الضرورة زيادة عدد الحواصل بسوق الأرز وإحداث تغيرات الهدف الرئيسى منها توسيع حجم السوق لاستيعاب الكميات الواردة إليه [٢]، حيث ازداد الطلب على الأرز فى المدن المجاورة للقاهرة، وبلغ الطلب عليه إلى أقصى حدود الفيوم وبعض المناطق المجاورة، كما وصل الطلب على الأرز إلى بعض مناطق الصعيد، ولكن بكميات محدودة [٣].

٢ ــ وكالات الأرز (الأسواق) : ــ

تتكون الوكالة من مبنى واسع يشتمل على العديد من المخازن والحوانيت ، ولكل تاجر فى هذه الوكالة حانوته الخاص به ، بالإضافة للحواصل الموجودة بالوكالة مثل الحواصل السفلية والعلوية ،ولكل حاصل باب مربع يغلق عليه باب من الخشب وفناء واسع ، وعلى جوانب هذا الفناء يوجد رواق بأعمدة يؤدى إلى الحواصل والحوانيت، وفوق كل رواق طابقان للسكن وشرفة تطل على الفناء ، ويفصل بين مبنى الوكالة وبين الطريق العام رواق لعزلها عنه. وقد حظيت الوكالات باهتمام الجهاز

---

(١) محكمة الباب العالي ، س ٢٧٨ ، ق ٥٨٩ ، ص ٣٥٣ ، ١٤ صفر ١١٦٨ ؛ محكمة بولاق ، س ٦٨ ، ق ٦٥١ ، ص بدون رقم ، غاية ذي القعدة ١١٨٠ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١٩٥ ، ق ٤٤٢ ، ص ٤١١ ، ٨ جماد أول ١١٨٨ .

(٢) محكمة بولاق ، س٦٢ ، ق ٢٥ ، ص ٨ ، ٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ محكمة الباب العالي ، س ٢٥٧ ، ق ٤٣٤ ، ص بدون رقم ، ١٣ محرم ١١٧٥ .

(٣) محافظ الدشت ، محفظة ٢٧٢، ق بدون رقم ، ص ١٣١- ١٣ ، ١٨ ربيع آخر ١١٧٥ .

الإدارى فى الموانئ ــ تيسيراً على التجار وتشجيعاً لهم على القدوم إلى الموانئ للتجارة بها ــ وذلك من حيث ترميمها وكفالة الأمن لها ، وعهد بحراسة هذه المنشآت إلى ملتزمين بأمنها لقاء تحصيل عوائد أسبوعية ، وتدار هذه الوكالات عن طريق أصحابها أو وكلاء عنهم يتقاضون إيجار هذه الحواصل من شاغليها ، وفى نفس الوقت كانت الوكالة تدار ضرائبياً بواسطة من حازها كالتزام لجمع الضرائب عنها ، وتختص كل وكالة بالتعامل مع سلعة بعينها ، حيث يحظر تداول هذه السلعة فى غير الوكالة المخصصة لها [1] . وقد خلطت الوثائق بين الأسواق والوكالات ، فأحياناً تطلق عليها سوق الأرز ، وأحياناً أخرى تطلق عليها وكالة الأرز سواء فى دمياط ورشيد أو بولاق ، و غالبية الوثائق أطلقت عليها وكالة الأرز .

ومن الواضح أن الوكالات التجارية أُنشأت فى المناطق التى يسودها النشاط التجارى خاصة بالقرب من الموانئ ، وعلى رأس هذه الوكالات ، وكالات الأرز وحواصله التى هى غاية الراغبين فى شرائه من التجار من مختلف الجنسيات [2] .

ويؤكد ذلك إقامة العديد من المنشآت التجارية التى تركزت فى المناطق التجارية بدمياط وبولاق ورشيد والإسكندرية وغيرها ، وكلما ازداد النشاط التجارى أدى ذلك إلى زيادة أعداد الحواصل التى تعود بمردود إيجابى يتمثل فى ازدهار النشاط التجارى . وقد كان لرغبة كبار تجار الأرز فى أن يكون لكل تاجر منهم حاصله الخاص به وراء إنشاء كثير من الحواصل ، والبعض كان يمتلك حواصل يؤجرها ليجنى من ورائها أرباحاً كثيرة ، وخصوصاً أن معظم حواصل الأرز تكون بالموانئ

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٣٢٨ – ٣٢٩ .

(٢) المرجع السابق ، صـ ٢٨٣ .

لقربها من مناطق التصدير ، فعلى سبيل المثال (*استأجر سليم جلبى ملتزم سوق الأرز برشيد بوكالته عن باكير جوربجى جمليان الوكالة الكائنة بحرى الثغر لمدة ٨١ سنة*) .

ويمكن ملاحظة أن باكير وقع اختياره على سليم جلبى الذى يدرك كل صغيرة وكبيرة بسوق الأرز ، حيث أهلته طبيعة عمله كملتزم ذلك ، وهذا فى حد ذاته اختيار موفق من باكير [1] .

وقد قام بعض تجار الأرز بدمياط بشراء حواصل لتخزين الأرز بوكالة الأرز ببولاق التى تعد من أهم مناطق تجارة الأرز بالداخل ، والهدف الرئيسى من ذلك إمداد القاهرة بما تحتاجه من أرز ، بالإضافة لامتلاك حواصل لتجارة الأرز بدمياط . وهذا يؤكد أن بعض التجار كان لديهم وعى باستثمار أموالهم فى مناطق الرواج التجارى (أو بعبارة أخرى المناطق ذات الثقل الاقتصادى والسكانى الأكثر طلباً للأرز)[٢] . وفى نفس الوقت فُرض على كل حاصل بوكالة الأرز بدمياط يبيع عشرة أردب أرز أبيض دفع أرضية لوكالة السمن الموجودة تجاه المدرسة المعينية تقدر هذه الأرضية بـ ربع أرز واحد ، سواء تم بيع الأرز بالوكالة أو بخارجها[٣] . وقد حاول أحد المستأجرين لوكالة مصطفى جلبى بدمياط إجبار تجار الأرز المنزلاوى بأن يضعوا أرزهم بوكالته لكى يحصل على أرضية منهم لكنه لم ينجح فى ذلك ، والواقع أن الأرز المنزلاوى هو الوحيد الذى لم تُفرض عليه أرضية ، بسبب أنه كان يتعرض لخسائر كبيرة ، وربما بسبب أنه يأتى من بعيد ، مما يعنى كثرة نفقات نقله ، وهذا فى حد ذاته دفع الإدارة للتساهل مع تجار الأرز المنزلاوى بحرية وضع أرزهم بالأماكن المناسبة لهم وعلى

---

(١) محكمة رشيد ، س١٦٦ ، ق ٢٢١ ، صـ٢٠٩ ، ٣ شعبان ١١٦٤؛ س ١٩١، ق ٣٤٧، صـ٢١٥ ، ١١ جماد ثانى ١١٩٧ .

(٢) محكمة القسمـــة العربية ، س ٧٣ ، ق ٣٤٥ ، ق ٣٤٩ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣ رجب ١١١٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٦ ، ق بدون رقم ، ص ٥٩ ، غاية ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٢٦٢ ، ق ٤١١ ، ص ٢٧٨ ، ٦ جماد آخر ١١٨٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٨٩ ، ق ١٩٠ ، ص ١٥٦ ، ١٤ ذو القعدة ١٢٠٧ .

حد تعبير الوثيقة (*بأى حاصل*) . وليس لأحد أن يجبرهم على ذلك ، وإنما الأرضية على الأرز تكون لمن يضع أرزه فى صحن بركة مصطفى جلبى [1]. ومن خلال عملية استئجار الحواصل يمكن قياس أحوال تجار الأرز الاقتصادية التى كانت فى بعض الأحيان تفوق الوصف ، فمثلاً(*استأجر إسماعيل بن عبد الله من أعيان التجار فى الأرز ببولاق ٣١ حاصلاً لمدة ٣٠سنة*)، وسواء استغلهم لتخزين تجارته أو قام بتأجيرهم مرة ثانية كنوع من أنواع الاستثمار فإن هذا لا يفيد كثيراً . فالمفيد أن عدد هذه الحواصل يثبت بما لا يدع مجالاً للشك وجود تجار أرز ذوى نفوذ قوى استثمروا أموالهم بشكل مكثف فى المجال التجارى [2] .

ومن ناحية أخرى كان لتجار البن دور فى الاستثمار فى مجال تجارة الأرز عن طريق شرائهم حواصل لبيع الأرز ، ويبدو أن النشاط المتزيد فى شراء حواصل الأرز والأرباح التى جناها التجار من وراء ذلك النشاط كانت من أهم الأسباب التى دفعت تجار البن لاستثمار أموالهم فى هذا المجال المثمر ، بالإضافة لتدهور تجارة البن كما سبق القول [3]. كما برز للنساء أيضاً دور فى استئجار بعض الحواصل بوكالة الأرز [4] . ووصلت بعض هذه الحالات فى كثير من الأحيان إلى حاصلين لبيع الأرز فى وقت واحد [5] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٧٤ ، صـ ٦٤ ، ١٠ صفر ١١١٣ .

(٢) محكمة الباب العالى ، س ٢٥٧ ، ق ٤٣٤ ، ص بدون رقم ، ١٣ محرم ١١٧٥ ؛ س ٢٧٨ ، ق ٥٨٩ ، ص ٣٥٣ ، ١٤ صفر ١١٨٦ ؛ محكمة بولاق ، س٦١ ، ق٥٤٧ ، ص بدون رقم ، ١٢ ذى الحجة ١١١٧ ؛ س٦١ ، ق ٢٥ ، ص ٨ ، ٨ جماد أول ١١٢٠ .

(٣) محكمة القسمة العربية ، س ١٠٧ ، ق ٤٠٢ ، صـ ١٧٢ ، ١٢ جماد آخر ١١٦١ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٨٠ ، ق ١١٠ ، صـ ١٢٢ ، ٥ القعدة ١١٨٣ .

(٥) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٤٠٠ ، صـ ١٧٦ ، ٢٢ جماد ثانى ١١١٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق ٢١٤ ، صـ ٢٠٨ ، غاية ربيع أول ١١٣١ .

وقد فُرض على ملتزم وكالة الأرز ببولاق مبلغ مالى يقدر بـــ ٢٢٠,٠٠٠ نصف فضة كل عام ، و انخفض هذا المبلغ عام (١٢١٢ هــ ١٧٩٩م)إلى ١٠٥,٠٠٠[1] ، ويعزى هذا الانخفاض الأخير إلى التدهور الملحوظ لتجارة الأرز فى نهايةالقرن،علىالعكس من بدايته(وهوما سيتم توضيحه فى الفصل الخامس)٠ ويبدو أن كثرة عملية تأجير الحواصل بأسواق الأرز وعدم الاهتمام بترميمها فى بعض الأحيان ، نتيجة لضغوط العمل والنشاط التجارى المتزايد ، عاد مردود سيئ ــ فى بعض الأحيان ــ على حركة البيع والشراء ،بل ونشر الرعب والفزع بين تجار الأرز لاحتمال سقوط هذهالحواصل ، بالإضافة للتحذيرمن القرب من هذه الحواصل لتعرض من يقترب منها هو وتجارته للهلاك[2] ٠

٣ ــ أسعار الأرز : ــ

ينظر إلى الأسعار على أنها وسيلة من وسائل ترشيد استهلاك السلع والخدمات ، وطالما أن السلع المتاحة تعتبر محدودة فإن جميع الرغبات البشرية لا يمكن إشباعها ، وبناءً على ذلك فإنه من الضرورى وجود بعض الوسائل التى تعمل تقييد الرغبات بالنسبة إلى استهلاك مقدار معين من السلع ، ومن هنا تقوم الأسعار بهذا الدور ٠ وفى بعض الأحيان لا يرضى المستهلكون عن الطريقة التى تقوم بها الأسعار لتحقيق هذا الدور فى تقييد استهلاكهم من سلع معينة ، فيلجئون إلى بدائل أخرى لهذه السلعة ، بمعنى تعديل نمطهم الاستهلاكى[٣] .

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٤٧ ؛ أندريه ريمون : الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر جــ٢ ، ترجمة ناصر إبراهيم ، باتسى جمال الدين ، مراجعة وإشراف رءوف عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٨٠ ٠

(٢) محكمة رشيد ، س ١٧١ ق ١٢٩ ، ص ١٤١ ، ١٥ شوال ١١٧٨ ، محكمة الباب العالي ؛ س ٢٨١ ، ق ٤٠٢ ، ص بدون رقم ، ١٥ جماد أول ١١٨٧ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س١٠٦ ، ق٧١ ، ص ٧٨ – ٧٩ ، ١٢رمضان ١١٢٦ ؛ ق ١٨٢ ، ص١٨٩، ٨ شوال ١١٢٦ ؛ س ١٠٩ ، ق١٤ ، ص ١٨ ، ١٢ رمضان ١١٢٨؛ ق ٤١٨ ، ص ٤١٣ ، ١٨ ربيع أول ١١٢٩ ؛ محكمة بولاق ، س٦١ ، ق٢٦٩ ، ص٧٨، ٣جماد أول ١١١٧ ؛ محكمة دمياط ، س١٨٤ ، ق٧٦ ، ص٦٩ ، ٧ربيع أول ١١٢٦ ٠

وبطبيعة الحال تنخفض مقدار المشتريات من الأرز دائماً بزيادة أسعاره ، وبطريقة مشابهة فإنه عند وجود قدر معين من السلعة معد للاستهلاك خلال فترة زمنية معينة فإن ذلك يرتبط عادة بوجود أسعار فى المستقبل تعمل على تأجيل استهلاك السلعة لموعد آخر ، فمثلاً لا يستهلك معظم إنتاج المحصول خلال الشهر الأول عقب حصاده ،وإلا فإن الأسعار سوف تكون مرتفعة فى بقية العام ،ولذلك فإنه فى بداية العام يقوم تجار الأرز المضاربون بشراء كميات كبيرة منه على أمل ارتفع الأسعار فى فترة لاحقه، وهذه العمليات التجارية تؤدى فى نهاية الأمر إلى تعديل نمط الاستهلاك [1].

وتستلزم الزراعات التجارية بصفة عامة وعلى رأسها الأرز توقع مقدار العرض والطلب والأسعار المترتبة على العلاقة بين المعرض والمطلوب من السلعة ، ويمكن تقدير هذا التفضيل الاستهلاكى من خلال المشتريات من هذه السلعة ، ويتوقف الطلب على نواتج معينة مثل كثافة السكان والتفضيل الاستهلاكى لهم ، كما أن الطلب مرتبط ــ فى المقام الأول ــ بمستوى دخل المستهلكين ، بمعنى آخر أن الإقبال على شراء الأرز كسلعة استهلاكية مرتبط بزيادة الدخل وتفضيل المستهلكين لهذه السلعة من مكان لآخر ، نظراً لاختلاف الثقافة وغيرها من العوامل الأخرى .

ولا شك أن ازدياد الطلب على الأرز كسلعة أدى إلى زيادة دخول المنتجين والتجار على السواء . وتتسم المنتجات الزراعية (على عكس الصناعية) بصفة عامة بضعف مرونة العرض السعرى لها ، نتيجة لارتفاع نسبة رأس المال الثابت فى الزراعة والإنفاق عليها ، فضلاً عن بطئ تغيير نمط الإنتاج بمقدار يوازى التغيير المفاجئ فى أسعار الأرز ، فعلى فرض زيادة أسعار الأرز

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ٢٣٥ ، ص ١٣٢ ، ٢٠ جمـــاد ثانى ١١٣٠ ؛ س ٦٧ ، ق ٩٨ ، ص ٦٦ ، ٢٥ ربيع ثانى ١١٣٣ ؛ محافظ الدشت ، محفظة ٢٣٢ ، ق بدون رقم ، ص ٧٩ ، ١٩ شوال ١١٣٤ ؛ محكمة دمياط ، س٢٤٠ ، ق٣٥٢ ، ص ٢٥٦ ، ١٣ ربيع أول ١١٦٥ .

بشكل كبير عقب موعد زراعته بشهر أو شهرين فقط ، فمن المستحيل زيادة رقعة المساحة المزروعة منه لارتباطها بعوامل بيئية فى المقام الأول ، ولكن يمكن تعويض ذلك بشكل نسبى عن طريق زيادة عوامل الإنتاج والرعاية المستمرة من قبل المنتجين ٠ وعلى النقيض تماماً من هبوط الأسعار فى بعض السنوات ، فإن المنتجين يقومون بالاستمرار فى الإنتاج ، لأن توقفهم عن الإنتاج سيؤدى إلى تحملهم خسائر فادحة ، أكبر بكثير من مقدار الخسارة فى حالة استمرارهم فى الإنتاج ، ومن هنا يؤدى تذبذب أسعار الأرز إلى تذبذب دخول المنتجين والتجار أيضاً [١]٠

وتعتبر الأسعار الوسيط الذى يتم من خلاله نقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين والتجار ، فعندما يجد التجار أن المخزون من الأرز بدأ يستنفذ فإنهم يتجهون إلى رفع أسعاره لكى تزداد أرباحهم ٠ وفى هذه الحالة فإن الأسعار المرتفعة تؤدى إلى خفض معدلات استهلاك الأرز ، وفى نفس الوقت تشجع المنتجين على التوسع فى زراعة وإنتاج كميات كبيرة من الأرز فى الأعوام التالية ، وتدفع الأرباح التى حصل عليها المنتجين إلى زيادة فى رءوس الأموال التى يقومون باستخدامها فى شراء قدر أكبر من قوى ووسائل الإنتاج فى محاولة لرفع الطاقة الإنتاجية ، ومن هذا المنطلق يعمل النظام السعرى على توجيه الموارد بشكل أفضل ،بحيث يتحقق من استخدامها أعلى قدر من الإنتاج ، عن طريق التوسع الأفقى أو الرأسى(بمقاييس ذلك العصر)٠ ونفس الشيئ يحدث بالنسبة للتجار الذين يقومون ببناء واستئجار حواصل كثيرة ،وزيادة نسبة رءوس الأموال المستثمرة فى التجارة ٠

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص ٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق٢٩٤ ، ص٢٩٩، ١٦ربيع أول ١١٢٤ ؛ س١٨٢، ق٣١، ص٣٣ ، ١٣ ربيع أول ١١٢٥ ؛ س٢١٧ ، ق ١٩٤ ، ص١٤٥، ١٦ ربيع أول ١١٤٦ ؛ محكمة رشيد ، س ١٦١ ، ق ١١٦ ، ص ١١٨ ، ٥ رجب ١١٦٩ ؛ س ١٦٧ ، ق ٦٦ ، ص ٨١ ، غرة محرم ١١٧٧ ؛ محكمة الصالحية النجمية ، س ٥٣٤ ، ق ٤٢٢ ، ص ١٩٧ ، ١٢ صفر ١٢٠٥ ٠

ومن‌هنا يمكن القول بأن الأسواق هى الترمومتر الذى تقاس به الأسعار . وعلى النقيض تماماً عندما يتم إنتاج الأرز بكميات كبيرة فى أحد السنوات ، فإنه من الطبيعى أن ينتج عن ذلك انخفاض فى الأسعار ، فيتجه المنتجين فى العام التالى مباشرة لخفض إنتاجهم كمؤشر على أن قدراً كبيراً من الأرز قد أُنتج أكثر من حاجة المستهلكين فى العام السابق ، وبطبيعة الحال فإن انخفاض الأسعار يؤدى إلى إحجام التجار عن تمويل المنتجين للزراعة ، أى أنها خسارة على كافة المستويات .

ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى زيادة أسعار الأرز فى الأتى :-

- زيادة الطلب عليه فى ظل ثبات العرض – نقص المعروض فى ظل ثبات الطلب
- نقص المعروض وزيادة الطلب بشكل مستمر والعكس صحيح .

أما زيادة العرض والطلب بنفس النسبة ، فإن أسعار الأرز تظل ثابتة(مستقرة) بشكل نسبى ، وهذا ما كانت الإدارة ترغب فى تحقيقه ، بل ونجحت فيه بالفعل ، وخاصة فى بداية القرن الثامن عشر [١] .

ومن ناحية أخرى اختلفت أسعار الأرزمن عام لآخر صعوداً وهبوطاً لعدة أسباب تتعلق بالنيل فى المقام الأول ، فإذا انخفضت مياه النيل زادت الأسعار بشكل كبير ، وهذا ما حدث فى بعض السنوات فى بداية القرن الثامن عشر، وبالتحديد فى ولاية محمد باشا رامى (١١١٦ – ١١١٨ هـ ـ ١٧٠٥ – ١٧٠٧ م)، حيث انخفض النيل انخفاضاً كبيراً ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع ، حيث وصل أردب الأرز الأبيض إلى ٤٠٠ نصف فضة [2]، وارتفعت الأسعار أيضاً بشكل كبير فى سنوات أخرى ، فقد ذكر أحمد شلبى فى إحداث (١١٣٤هـ – ١٧٢١م) بقوله : (*أن البحر*

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ٩٠ ، ص ٧٤ ، ٥ شوال ١١١١ ؛ س ١٨٠ ، ق ١٧٠ ، ص ١٦٣ ، ١٣ صفر ١١٢٤ ؛ق ٢٩٤ ، ص ٢٩٩ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤ ؛ س ١٨٤ ، ق ٢٥٧ ، ص ٢٢٥ ، ١١ صفر ١١٢٦ ؛ س ٢٤٨ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، ٣ صفر ١١٧٠ ؛ س ٢٥٤ ، ق ٢٤٠ ، ص ١٦٣ ، ١٩ شعبان ١١٧٤ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ١٦١ ، ص ٦١ ، ١١ ، جماد أول ١١٢٨ ؛ ق ١٥٩ ، ص ٦٠ ، ١٨ جماد أول ١١٢٨ ؛ ق ٩٠ ، ص ٢٣٧ ، ١٤ رمضان ١١٢٨ .

(٢) فردوس أحمد : مرجع سابق ، صـ ٨٩ .

توقف خمسة أيام عن الزيادة ثم خس قدر ذراع فهاجت البلد وغلت الحنطة وجميع الحبوب)[1] . بالإضافة لسنوات (١٢٠٧ – ١٢٠٨هـ – ١٧٩٢ – ١٧٩٣ م) ، مما أحدث غلاء فى أسعار جميع السلع [2] .

وبطبيعة الحال فإن أسعار الأرز تختلف فى العام الواحد ، بمعنى أنها أسعار متحركة رواجاً وكساداً صعوداً وهبوطاً ، فمثلاً أسعار الأرز تكون منخفضة فى الفترة التالية مباشرة للحصاد ، فبعد الحصاد يتجه معظم المنتجين لبيع إنتاجهم للتجار وتصبح الأسواق مزدحمة بالأرز ، وفى نفس الوقت يقوم بعض كبار المنتجين والتجار على السواء بتخزين محصولهم من الأرز لفترة قادمة من العام ، ويستطيعون بذلك الحصول على أسعار مرتفعة ، وبطبيعة الحال يصاحب تخزين الأرز بعد فترة الحصاد قدر من التكاليف ، وخاصة بالنسبة للتجار لتأجير حواصل للتخزين وغيرها ، ومن هنا ينبغى أن تكون أسعار الأرز مرتفعة لتغطية تكاليف التخزين . ومن الطبيعى أن تزداد أسعار الأرز فى بولاق والقاهرة والإسكندرية بصفة عامة عنها فى دمياط والمنصورة ورشيد نظراً لتكاليف نقل الأرز من المناطق المنتجة إلى المناطق المستهلكة بدرجة نسبية .

أما الإدارة من جانبها فقد حاولت ضبط أسعار الأرز (الأبيض) فى الداخل عند مستوى معين يتناسب مع الجميع لوقف تيار الزيادة فيه ، ولضمان استقرار أوضاع المجتمع ، وحفظ التوازن بين المنتجين والتجار والمستهلكين ، وتصدت لأى محاولة تهدف إلى رفع أسعار الأرز عن طريق تخزينه أو بيعه فى غير الأماكن المخصصة لبيعه سواء عن طريق كبار المنتجين أو التجار الذين كانوا يرغبون فى تحقيق المزيد من الأرباح ، فمثلاً لم يرضى بعض كبار المنتجين والتجار على السياسة السعرية التى وضعتها الإدارة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب فلجئوا إلى أساليب بديلة تمثلت فى احتكار الأرز وبيعه فى أماكن أخرى خارج أسواقه ، يمكن أن نطلق عليها بالمفهوم المعاصر "السوق السوداء "، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الوثائق : (*أن جماعة من التجار والفلاحين الأقوياء فى المال يحتكرون الأرز ويخزنونه ويبيعونه على التدريج فى غير المواضع المعدة لبيعه ،*

---

(١) أحمد شلبى : مصدر سابق ، صـ ٣٤٧ .

(٢) أمين سامى باشا : مصدر سابق ، صـ ١١٠ – ١١١ .

فحصل بسبب ذلك غلاء فى أسعار الأرز ، وأن فى ذلك ضرر على من يشترى الأرز الأبيض ، وحيث الأمر كذلك فإن الأرز لا يتعاطاه فى الزراعة والبيع إلا الفلاحون الذين يتعاطون زراعته دون التجار المحتكرين له الذين يخزنونه ويطلبون بذلك غلاء السعر) [1] .

كما وضعت ضوابط إدارية لمنع المضاربة على أسعار الأرز يلتزم بها جميع التجار ، وتتم بمعرفة كبار تجار الأرز ويحدد بمقتضاها ثمن شراء ضريبة الأرز ولا يجوز لأحد التجار أن يرفع الأسعار عما تم الاتفاق عليه سلفاً ، وإذا حدث مثل هذا التجاوز واشتكى التجار للحاكم الشرعى فإنه يتصدى لهذا التاجر ، حيث وجدت حالات كثيرة تجاوز فيها بعض التجار عما اتفقوا عليه ، وفى أحدى هذه الحالات طلب جمع كبير من التجار نفى التاجر الخارج عن اتفاق الجماعة خارج الثغر ، وأقرهم الحاكم الشرعى على ذلك .

وفى حالة أخرى انفرد أحد التجار بسعر خاص اشترى به أرز وضارب بذلك على تلك السلعة الهامة وخرج عما اتفق عليه التجار ، لأنه انفرد عنهم وتوجه إلى ناحية فارسكور وابتاع من أمينها أرزاً شعيراً بزيادة عن السعر المعتاد ، وكان قصده من ذلك الإضرار بالتجار والرعايا لأنه إذا حدثت الزيادة فى الأرز الشعير تحدث فى الأرز الأبيض فى سائر الديار الإسلامية، وفى ذلك ضرر للمسلمين وأنهم وجماعة التجار لا يرغبون فى إقامته بينهم ، فأجابهم لذلك الحاكم ، وحين فر هذا التاجر نتيجة لفعلته حضر أخوه وضمن إحضاره لدى الحاكم فى أى وقت متى طلب منه ذلك ، وإذا تعذر عليه إحضار أخوه كان عليه أن يخضع لما يراه الشرع فى ذلك ضماناً وكفالة شرعيه . ومما سبق يتضح أن أى محاولة خروج عن اتفاقات التجار مع بعضهم على أسعار الأرز ستكون لها عواقب وخيمة تتصدى لها الإدارة العثمانية فى مصر ــ فى حالة قوتها ــ بكل ما أوتيت من قوة ، لضمان استقرار أوضاع المجتمع المرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار أسعار السلع الغذائية الأساسية [2] .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٠٧ ، ق ٣١٣ ، صـ ٢١١ ، ١٠ رمضان ١١١٠ ؛

Volney : Voyage En Egypte Et En Syria , Doc 11 , Introduction , Jean Gaulm , Paris , Mouton , 1959 , P, 113 .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٣٢٣ – ٣٢٤ .

أما عن أسعار الأرز الأصلية عند المنتجين ، فطبيعة الحال كانت منخفضة بشكل كبير مقارنة بالأسعار عند وسطاء التجار وكبارهم ، فكثيراً ما تحكم وسطاء التجار فى أسعار الأرز عند المنتجين بمعنى أنهم حددوا سعر الشراء من المنتجين بما يناسبهم ويحقق لهم كثير من العوائد ، ثم يقومون بعد ذلك بتسليمه إلى كبار تجار الأرز بأسعار تفوق السعر الأصلى ، ثم يأتى بعد ذلك دور كبار التجار الذين يقومون بتصريفه بسعر أعلى. وهكذا كانت أسعار الأرز تدور فى حلقة تتسع باستمرار لصالح التجار ، سواء فى حالة حصولهم على الأرز من المنتجين أو بيعه للمستهلكين(أنظر ملحق ٩)[1].

٤ ــ <u>النشاط المهنى فى وكالات الأرز (الأسواق) :</u> ــ

أحدثت تجارة الأرز رواجاً فى النشاط المهنى داخل الوكالات وخارجها ، وقد جذب هذا النشاط مجموعة كبيرة من المهنيين للعمل فيه ، وبصفة خاصة فى دمياط ، بولاق ، رشيد والإسكندرية أى فى مناطق أسواق الأرز بالموانئ ، حيث أحدث هذا النشاط لتجارة الأرز نوعاً من الرواج ، وجعلها فى ازدهار مستمر ارتبطاً بالإنتاج فى مراحله الأولية . وقد تعددت هذه المهن المعاونة للتجارة ، حيث تنوعت وقامت على كاهل مجموعة من السماسرة والكيالين والوزانين والشيالين وغيرهم .

أ ــ <u>السماسرة والكيالين فى الأرز الأبيض</u> [2]: ــ

مارس السماسرة دور الوسيط التجارى بين الباعة والمشترين سواء كانوا تجاراً أو غير تجار وذلك فى نظير أجر معلوم يتقاضونه من الطرفين تحت مسمى سمسرة دون أن يضعوا أيديهم على السلعة ، وإنما تظل ملكاً فى حيازة البائع إلى أن يتم الاتفاق على سعرها النهائى ، ويتم تسليمها

---

(١) <u>محكمة الدقهلية</u> ، س ١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص ٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ س٢١، ق ١٥٩ ، ص ٦٠ ، ١٨ جماد أول ١١٢٨ ؛ ق١٦١ ، ص٦١، ١١جماد أول ١١٢٨ ؛ <u>محكمة دمياط</u> ، س٢١٧ ، ق ١٩٤ ، ص ١٤٥ ، ٦ ذو القعدة ١١٤٦.

(٢) تبين من خلال الدراسة أنه لا يوجد سماسرة ولا كيالين فى الأرز الشعير

للمشترى ، ويختلف سعر السمسرة وفقاً لنوع السلعة وحجم الوحدة المباعة سواء كانت فردة أو زنبيل أو جالة أو جوال (عبوات خاصة بتعبئة الأرز) إلى غير ذلك من المسميات .

ومن الطبيعى أن يتتبع السماسرة نشاط التجار ، فحيثما وجد نشاط تجارى تبعه السماسرة ، وهذا أمر طبيعى بالنسبة لجميع أنواع السلع ، ومن البديهى أن يحرص التجار على وجودهم وتنشأ بينهم علاقة أساسها المصلحة المتبادلة ، فالتجار يرغبون فى سرعة تصريف سلعهم التجارية والسماسرة يرتزقون من عمليات البيع والشراء وليس من السهل تجاهل دورهم ، وبات من الضرورى ضبط وتنظيم العلاقة بينهم ، حيث تم الاتفاق فيما بينهم على وضع مبلغ محدد للسمسرة لضمان استمرار العلاقة بينهم [1] . وعند تمام الصفقة يكون للسمسار عمولة محددة تحت مسمى سمسرة يأخذ عربونها ، وبعد تمام الصفقة يحصل على الباقى ، فعلى سبيل المثال (*سمسر إبراهيم بن خليل حزه على ٢٠ أردب من الأرز الأبيض وقبض عربونها نصف فضة*) [2] .

ويجرى اختيار شيخ طائفة كيالين الأرز والسماسرة بمعرفة أعضاء الطائفة ، وتوجد عدة شروط لابد من توافرها فيمن يتولى هذا المنصب ، وهى كالتالى : -

١- أن يكون من أفضل الأفراد وأحسنهم مهارة فى مجاله .

٢- أن يكون أميناً على أموال أفراد مهنته ، وحريصاً على مصالحهم .

٣- أن يحوز رضا أهل مهنته ويعين بمعرفتهم .

٤- أن يكون من ذوى العفة وتقياً لدينه ودنياه .

---

(١) عبد الحميد سليمان : المواثئ المصرية ، صـ ١٥٧ ؛ سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، صـ ١٢٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٧ ، ق ٢٢ ، صـ ١٦ ، ٦ ذو القعدة ١١٩٢ .

ومن المؤكد أن مخالفة أى شرط من هذه الشروط تكون سبباً مباشراً لعزله من منصبه ، وخاصة من جانب أعضاء مهنته ، حيث كان مصير شيخ الطائفة رهناً بموافقة أعضاء الطائفة ، وهذا يؤكد أن حرية التعبير عن الرأى كانت مكفولة للجميع فى العصر العثمانى ، وهو ما تؤكده الوثائق ، فمثلاً رغم صدور بيورلدى (أمر) من الديوان العالى بمصر متضمناً مشيخة الحاج شهاب البولاقى على طائفة الكيالين والسماسرة فى الأرز بدمياط ، إلا أن السماسرة والكيالين اجتمعوا ورفضوا تنصيبه عليهم وعلى حد قولهم : (*أن شهاب البولاقى من دآبة الشر والشقاوة ، مفتن بين المسلمين ، مدمن على الفسق وشرب الخمور ، ومتجاهر بذلك .... وأنه لا يصلح أن يكون كيالاً ولا سمساراً ، فضلاً عن المشيخة ، وأن الشيخ المذكور ما لم يكن مؤتمناً على قبض أموال الملتزمين والتجار لا تجوز مشيختة .... وأنه متى استمر على المشيخة المذكورة تعطلت أمور التجار وامتنع الملتزمون والفلاحون عن إرسال الأرز لدمياط ، فيحصل العذر والحيف الكلى للرؤسا والتجار والخاص والعام ....وأن الشيخ المعزول وهو الحاج أحمد بن عمر الشهير بابن أبى عزام من أهل الدين والعفة مؤتمن ....وأن فى إبقائه غاية النفع للأمنا والملتزمين*) [1]. ويتضح من خلال الوثيقة أن حسن سيرة شيخ الطائفة سواء فىمعاملاته التجارية(الاقتصادية)، أوالاجتماعية وخاصة الجانب الأخلاقىأحدأهمأسبابالرواجالتجارى الذى بطبيعة الحال ينعكس بشكل إيجابى على النشاط الاقتصادى للسماسرة والكيالين فى الأرز ، وعلى النقيض تماماً فى حالة سوء أخلاقه ومعاملته فإن ذلك يكون سبباً مباشراً لكساد الحركة التجارية والنشاط المهنى المعاون لها ، ومن هذا المنطلق تصدى السماسرة والكيالين للأمر الصادر من الديوان حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية من المساس بها .

---

١) محكمة دمياط ، س ١١٠ ، ق ٨٤ ، صـ ٦٢ ، ٤ صفر ١٠٦٩ .

وقد فرض على كل عشرة أرادب أرز بالكيل الدمياطى ٣٣ نصف فضة ، منها لجهة حملة الأرز ٢٠ نصف ، وبرانى ٢ نصف ، وللشيالين ٤ أنصاف وللسقا ١ نصف واللواح ١ نصف وللكيالين فى نظير كيالتهم ٥ أنصاف ، كما أن على السماسرة والكيالين للملتزمين بحملة الأرز (*وهو حادث أنصاف فضة يدفعونها فى كل يوم ٥ قروش ريالية و ٢٠ أردب أرز أبيض بالكيل الدمياطي خارجاً عن ١٠ أنصاف يدفعونها كل يوم للمباشرين بالحملة*) [1] .

أما فى رشيد فقد كان أفراد طائفة السماسرة والكيالين يدفعون إخراجات نقدية لأوجاق عزبان تقدر بـــ ١٠,٠٠٠ نصف فضة سنوياً ، بالإضافة لإخراجات عينية تقدر بـــ٤ أردب أرز رشيدى ، ويحصل السماسرة برشيد على ٥٠ نصف فضة مقابل تعاطى السمسرة والكيالة على كل ١٠ أردب أرز أبيض (٢٥ نصف للكيالين ، و ٢٥ نصف للسماسرة)٠ وقد حاول السماسرة والكيالون أن يجعلوها ٦٠ نصف (٣٠ للكيالين و ٣٠ للسماسرة) ، ولكن تجار الأرز تظلموا فظلت كما هى [2] .

أما بالنسبة لاستئجار السمسرة والكيالة ، فقد كان السماسرة وشيوخهم غالباً ما يستأجرونها من ملتزم حملة الأرز التابعة لأوجاق عزبان فى جميع مناطق النشاط المهنى وخاصة دمياط بمبلغ وقدره ٨٦,٠٠٠ نصف فضة ، وذلك حسب إقـرار الشيخ شمس الدين محمد المعروف بابن أبى عزام (وهو ابن الشيخ أحمد ابن عمر ابن أبى عزام السابق ذكره والذى صمم السماسرة على إبقائه

---

(١) محكمة دمياط ، س ١١٠ ، ق ٨٥ ، صـــ ٦٢ ، ٤ صفر ١١٦٩ ٠

(٢) محكمة رشيد ، س ١٥٣ ، ق ٤٣ ، صـــ ٤٣ ، ١٨ ذى الحجة ١١٦١ ؛ س ١٩٤ ، ق ١٩٨ ، ص ٨٣ ، ٩ شوال ١٢٠٠ ٠

شيخاً عليهم) شيخ طائفة السماسرة والكيالين فى الأرز بدمياط ٠ والواقع أنه غالباً ما كان الأبناء يتوارثون مناصب آبائهم ، ولكن ذلك مشروطاً بموافقة أعضاء الطائفة [1] .

كما كان السماسرة بدمياط يحصلون على كل ١٠ أردب أرز أبيض يتم بيعه بوكالة الأرز أو بخارجها فى أى مكان ربع [2] أرز واحد ، وهذا يعنى أن سمسرة الأرز بدمياط فى وكالة الأرز تتم عيناً ، أما فى رشيد فإنها تتم نقداً [3] .

أما عن السمسرة خارج وكالات الأرز فقد كانت تختلف عن السمسرة فى الوكالات ، فمثلاً قدرت إحدى الوثائق أجرة سمسار سمسر لبيع ٦٣ أردب أرز أبيض من مخلفات أحد المتوفين بـ ١٨٠ نصف فضة ، أى أنه سمسر لكل أردب ما يزيد عن ٢,٨ نصف فضة ، هذا بالنسبة للسمسرة خارج سوق الأرز [4] ٠ أما فى رشيد فقد قدرت السمسرة على كل ١٠ أردب أرز أبيض ٤ أنصاف للسماسرة والكيالين [5] .

ب ـ الوزانين فى الأرز الشعير : ـ

انتشر الوزانون فى الأرز الشعيرخاصة فى مناطق إنتاج الأرزبدمياط ورشيد والمنصورة ، وفى مناطق الأسواق المخصصة لبيع الأرز ، وذلك لإجراء أعمال الوزن أثناء بيع الأرز ، الذى غالباً ما يتم وزنه أكثر من مرة ، فى محاولة لتأكد البائع والمشترى من دقة الوزن ٠ ويتضح أن الوزانين

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٦ ، ق ٧ ، صـ ١٠ ، ١٣ محرم ١١١٣ ٠

(٢) الربع يساوى ٢٤ جزءاً أو ربعاً ٠

(٣) محكمة الباب العالى ، س ٣١٤ ، ق ٢٢٤ ، ص ٣٥ ، ٣ شوال ١٢٠٧ ٠

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٨١ ، ق ٦٥ ، صـ ٤٦ ، غرة ربيع ثانى ١١٩٤ ٠

(٥) محكمة رشيد ، س ١٢١ ، ق ٤١١ ، صـ ٢٧١ ، ٢٤ صفر ١١٣١ ٠

فى الأرز يندرجون تحت طائفة القبانية والوزانين فى الأرز ، ويتقاضى هؤلاء الوزانين عوائدهم من ملتزم ديوان الجمرك [1]. وقد شارك الوزانون فى العملية الإنتاجية واستثمروا أموالهم فيها ، ولكن على نطاق محدود ، فمثلاً قام بعضهم باستثمار أموالهم فى زراعة الأرز وصناعة ضربه كوعى منهم بتنويع النشاط. وحقيقة الأمر أن غالبية المادة الوثائقية التى تناولت الوزانين فى ثنايا حديثها تتعلق فى المقام الأول بشراء أو بيع عقـــارات كنوع من أنواع تنويع النشاط ، بالإضافة لحضورهم فى المحاكم كشهود وكأهل ثقة وعدل ، أى أنها فى غالبية الأحوال أمور لا تتعلق بنشاطهم المهنى[2]. وفى سجلات محاكم القاهرة لا يتم ذكر كلمة الوزان بل تذكر الوثائق عبارة (*القبانى بخط وكالة الأرز ببولاق*)، بمعنى أن المسمى اختلف من منطقة لأخرى مع كونه واحد [3] .

وفى عام (١٢٠٣ هـــ - ١٧٨٨م) ورد أمر من الديوان بالقاهرة إلى طائفة القبانية والوزانين فى الأرز الشعير بأن من يأتى ليزن أرز بدمياط سواء من المنزلة أو فارسكور وجب عليه دفع مال ميرى مثل القديم (لم تحدد الوثائق قيمته) ، وقد حذر الأمر من أن عدم دفعه سينتج عنه ظلم للبائع والمشترى ، ويتم دفع ذلك بسوق الأرز بدمياط [4] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٧٧ ، ق ٣٤ ، صـــ ٤١ ، ٦ صفر ١١٥٥ ؛ س ٢٧٩ ، ق ١٠٩ ، ١٥ صفر ١١٩٥ ؛ س ٢٨٦ ، ق ٣٢٣ ، صـــ ٢٥ ، ١٧ ذو القعدة ١٢٠٣ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـــ١٥١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠٣ ، ق ١٣٢ ، ص ١٠٦ ، ١٠ ربيع أول ١١٤٦ ؛ س ٢٧٦ ، ق ٨٩ ، ص ٧٦ ، غاية ذو القعدة ١١٩٣ ؛ س ٢٧٧ ، ق ٣٨ ، صـــ ٤٤ ، ٩ رمضان ١١٩٥ ؛ س ٢٩٠ ، ق ٥٥ ، ص ٤٦ ، ٦ ذى الحجة ١٢١٠ .

(٣) محكمة القسمة العربية ، س ١٠٩ ، ق ١٩٩ ، صـــ ١٠٢ ، ٢١ شعبان ١١٦٤ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١٨٦ ، ق ٢٩٦ ، صـــ ٢٣١ ، ١٤ شعبان ١١٨٥ ؛ س ٢٠٥ ، ق ١٥٠ ، صـــ ٩٥ ؛ ق ١٠٣٦ ، صـــ٦٦٩ ، غاية شوال ١١٩٥ ؛ محكمة الباب العالى ، س ٣١٣ ،ق ٢٦٨ ،صـــ ١٠٨ ، ١٠ شعبان ١٢٠٧.

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٨٦ ، ق ٣٢٣ ، صـــ ٢٥٦ ، ١٧ ذو القعدة ١٢٠٣ .

جـ ــ المعبيين فى الأرز الأبيض [1] : ــ

هى إحدى المهن الرئيسية التى اعتمدت عليها تجارة الأرز ، وقد انتشرت هذه المهنة خاصة فى دمياط ، حيث كان المعبيون يقومون بتعبئة الأرز الأبيض فى زنابيل أو أجولة تمهيداً لشحنه لإرسالية الدولة العثمانية أو للتجارة الداخلية والخارجية على السواء ، ولم تستفيض الوثائق فى شرح طريقة عملهم ــ وإن كانت بديهية جداً ــ ، كما لم يتبين هل لهم شيخ أو طائفة يندرجون تحت لوائها أم لا ، فقد صمتت الوثائق عن ذكر ذلك ، وغالبية ما تم ذكره عن نشاطهم أنهم يشهدون على توثيق صفقات تجارية أو ينوبون عن التجار فى أعمال شراء صفقات تجارية من الأرز ، والذى هيئهم لذلك طبيعة عملهم فى النشاط المهنى المعاون لتجارة الأرز ، بالإضافة لدورهم فى الإنابة عن بعض التجار فى شراء عقارات . وعلى الرغم من أن هذه المهنة لم يتضح لها أى نشاط فى مناطق الإنتاج والتوزيع بالموانئ باستثناء دمياط وأجوارها فقط التى تعد المركز الرئيسى للإنتاج والتوزيع الداخلى والخارجى ، إلا أن ذلك لا ينفى تواجد المعبيين فى جميع مناطق الإنتاج والتوزيع سواء فى الأسواق الداخلية (بولاق) أو لمناطق التوزيع الداخلى والخارجى الأخرى برشيد والإسكندرية [2].

د ــ اللواحين : ــ

هم من يقومون بتقليب الحبوب منعاً لتلفها مستخدمين ألواحاً من الخشب ، ومن هنا أطلق عليهم اللواحين [3] . وقد انتشر اللواحين بكثرة فى دمياط ورشيد ، نظراً لتكدس كميات كبيرة من

---

(١) تبين من خلال الدراسة أنه لا يوجد معبيين فىالأرز الشعير ، فقد قام بهذه المهمة المنتجين حيث كان التجار يتسلمون الأرز جاهزاً فى عبوات .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠٣ ، ق ٢٢١ ، صـ ١٨١ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٠٣ ، صـ ٢١٩ ؛ س ٢٦٥ ، ق ٣٣ ، صـ ٢٥ ؛ س ٢٧٢ ، ق ٩٣ ، صـ ٦١ ؛ س ٢٧٣ ، ق ١١٨ ، صـ ٧٨ ؛ س ٢٧٩ ، ق ٣٩٥ ، صـ ٣١٠ ؛ س ٢٨٨ ، ق ٣١٨ ، صـ ٢٥٠ ، ٩ جماد آخر ١٢٠٥ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الملاحة النيلية ، صـ ١٣٠ .

الأرز فى هذين الميناءين بشكل قد يؤدى إلى تلفها ، ومن هنا دعت الضرورة إلى وجود اللواحين لتقليب حبوب الأرز منعاً لتلفها [1] . ويبدو أن العاملين بهذه المهنة كانوا يجنون عوائد مادية مجزية شجعتهم على العمل فيها ، فمثلاً عمل كثير من صغار العسكر(عامة العسكر) بهذه المهنة وجمعوا بين الجندية والعمل فى مهن تحقق لهم عوائد مادية مجزية [٢].

هـ ـ شيالين الأرز : ـ

استدعت عمليات نقل الأرز من مكان لآخر داخل الوكالات وخارجها وجود عدد كبير من شيالين الأرز ، ويتضح من خلال سجلات محكمة دمياط أن أفراد من أوجاق عزبان هم الذين التزموا بحملة الأرز فى دمياط خلال فترة الدراسة ، والفترة السابقة عليها ، أما رشيد وبولاق والإسكندرية لم توضح الوثائق هل التزم بحملة الأرز فيها أوجاق عزبان أم لا .

ولشيالين الأرز شيخ يتولى أمرهم فى كل سوق سواء فى دمياط أو بولاق أو رشيد ؛ وقد عبرت الوثائق بأنهم (*شيالين بسوق الأرز الأبيض*)، وأحياناً أخرى تذكر بسوق الأرز فقط دون تحديد أرز أبيض أم شعير ، وغالباً أنه سوق الأرز الأبيض ، حيث لم ترد بأى وثيقة إشارة لوجود سوق للأرز الشعير[2] ، كما كان لشيالين الأرز نقيب أى نائب لشيخ الطائفة ، فمثلاً كان للحاج بدر الدين المدعو سلامه العبادى شيخ شيالين سوق الأرز برشيد نقيب ينوب عنه فى إدارة شئون الطائفة [3].

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٨٣ ، ق ٢٨٨ ، صـ ٤١٥ ؛ س ١٩٦ ، ق ٥٩٦ ، صـ ٢٥٤ ؛ س ١٩٨ ، ق ٣١٩ ، صـ ١٥٠ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٨٣ ، ق ٢٥ صـ ١٥ ؛ س ٢٩٠ ، ق ١٥٧ ، صـ ١٣٧ ، (د ت) .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ٧٠ ، صـ ٣٠ ، ٥ ربيع ثانى ١٢٠٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٣٧٢ ، صـ ٢٨٤ ؛ س ٢٠٤ ، ق ٥٨ ، صـ ٦٩ ؛ س ٢٧٣ ، ق ٢٠ ، صـ ١٣ ؛ س ٢٩٣ ، ق ٥٨ ، صـ ٢٠٥ ، (د ت) .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٠٨ ، ق ١١٥٤ ، صـ ٧٧٤ ، ٨ جماد أول ١١١٥ ؛ س ١٣٦ ، ق ٢٧٤ ، صـ ٢٠٢ ، ١٣ ربيع ثانى ١١٤٢ .

وقد لعب كثير من شيالى الأرز دوراً رئيسياً فى إزالة بعض العقبات التى واجهت تجارة الأرز وخصوصاً الخارجية ، حيث قاموا بدور بارز فى التعهد بضمان أهل الذمة من رؤساء السفن المحملة بالأرز ، فعلى سبيل المثال (*ضمن الحاج زايد بن إسماعيل شيخ طائفة شيالين الأرز بدمياط ذمى فى توصيل كمية من الأرز لبيروت*) [1] .

وقد فرض على طائفة شيالى الأرز بدمياط عوائد قاموا بتسديدها لكتخدا البيك (لم تحدد الوثائق قيمتها) [2] . وفى رشيد تم تحديد مقدار الأجرة التى يحصل عليها الشيالين ، حيث كان لكل ١٠ أردب أرز أجرة مقدارها ٢ نصف فضة يقوم بدفعها من يشترى الأرز [3] . أما فى دمياط فقد كان لكل ١٠ أردب ٤ نصف ، وربما يرجع زيادة سعر شيل أردب الأرز فى دمياط عن رشيد إلى انخفاض أعداد الشيالين بدمياط ، أو نتيجة طبيعية لزيادة وزن الأردب الدمياطى عن الرشيدى [4] .

وبطبيعة الحال فإن تجارة الأرز لعبت دوراً رئيسياً فى تنمية بعض المهن والصناعات الصغيرة الأخرى المعاونة لتجارة الأرز ، فعلى سبيل المثال كان لزيادة العملية الإنتاجية أثر مباشر فى زيادة الطلب على الأجولة والزنابيل المخصصة لتعبئة الأرز ، مما أدى لزيادة نشاطها الإنتاجى ، ونتج عن ذلك إتاحة كثير من فرص العمل للعاملين بهذه الصناعات وزيادة أجورهم ، وتكون هذه الصناعات على أشدها قرب موسم الحصاد لتوفير الاحتياجات اللازمة من هذه العبوات [5] .

٥ ــ فئات تجار الأرز : ــ

أحدث الازدهار الكبير لتجارة الأرز قدراً ملحوظاً من الحراك الاجتماعى للتجار يمكن ملاحظته من خلال وجود ثلاث فئات لتجار الأرز، وهى كالتالى : كبار التجار– وسطاء التجار– صغار التجار .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٦ ، ق ٢٠٠ ، صـ ١٥٣ ، ٢٢ ربيع أول ١١٣٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٩ ، ق ٢٢١ ، ص ١٣١ ، ١١ صفر ١١٢٩ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٢١ ، ق ٤١١ ، صـ ٢٧١ ، ٢٤ صفر ١١٣١ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١١٠ ، ق ٨٥ ، صـ ٦٣ – ٦٤ ، ٤ صفر ١٠٦٩ .

(٥) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ١٤٣ ،ص١٣٣ ، ٨ محرم ١١١٥ ؛س ٢٤٠ ، ق ٣٠٣ ، صـ ٢٠٣ ؛ س ٢٦٥ ، ق ٣٣ ، صـ٢٥ ؛ س ٢٧٣ ، ق ١١٨ ، صـ ٧٨ ؛ س ٢٨١ ، ق ٤١٤ ؛ س ٢٨٨ ، ق ٣١٨ ، صـ ٢٥٠ ، (د ت).

أ ــ كبار التجار : ــ

نتج عن الرواج الذى شهدته تجارة الأرز ظهور عائلات تجارية قوية وصلت إلى قمة الهرم التجارى للأرز عن طريق تكثيف نشاطهم الاستثمارى على جميع محاور العمل الإنتاجى (زراعى، صناعى، تجارى)، بمعنى أنهم أحدثوا نوعاً من التكامل الإنتاجى الذى أذاع شهرتهم فى طول البلاد وعرضها.

ومن خلال استقراء وثائق المحاكم تبين أن الوثائق لقبتهم بألقاب تفخيم كدليل على علو شأنهم فى مجال التجارة ، منها على سبيل المثال لقب الخواجا ، من أعيان التجار فى الأرز [1]، من التجار الأقوياء فى الأرز وغيرها من الألقاب [2]. ويتضح من خلال الدراسة عدم تواجد طائفة لتجار الأرز، فقد كانوا يندرجون تحت لواء شاهبندر التجار بالقاهرة مباشرة . وتراوحت الصفقات التى عقدها كبار التجار فى المتوسط من ١٩٠٠ – ٢٠٠ ضريبة فى الصفقة الواحدة . وقد انحصر معظم التعامل التجارى لكبار التجار على مناطق الالتزام ، حيث عقدوا مع ملتزميها صفقات ضخمة [3] .

وبطبيعة الحال لعبت الصفقات الكبيرة دوراً كبيراً فى تدفق السلع من مصادر الإنتاج إلى عدد قليل من كبار التجار الذين أدركوا جيداً أن المنتجين وصغار التجار يرغبون فى التخلص من إنتاجهم أولاً بأول لاستمرار دورة الإنتاج ، كما أدركوا من ناحية أخرى أن صغار التجار ذوى إمكانيات محدودة والمنافسة بينهم شديدة ، وبذلك يشعرون أنهم فى مركز قوى يمكنهم من فرض شروطهم على هؤلاء وأولئك ، بمعنى أنهم كانوا يتحكمون فى عملية التجارة وأسعار الأرز عند المنتجين وصغار التجار فى كثير من الأحوال. وكنتيجة طبيعية لتشعب نشاط كبار التجار فى الداخل

---

(١) محكمة الباب العالى ، س ٢٥٧ ، ق ٤٣٤ ، ص بدون رقم ، ١٣ محرم ١١٧٥ .

(٢) محكمة رشيد ،س ١٠٧ ،ق ٣١٣ ، ص٢١١، ١٣جماد آخر ١١١٠؛ محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٢٢٨ ، ص ٢٢٢ ، ١٦ ربيع ثانى ١١٢٤ ؛ محكمة باب الشعرية ، س ٦٤٦ ، ق ٢٢٨ ، ص ٩٧ ، ١٣ ربيع أول ١١٨٦ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٧٠ ، ق ١٥١ ، ص ١٨١ ، (د ت) ؛ محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٣٥ ، ص ١٤٠ ، ١١ محرم ١١٢٠ ؛ س ١٨٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧٤ ، ق ٢٥٧ ، ص ٢٥٥ ، ١١ صفر ١١٢٦ ؛ س ٢١٠ ، ق ٤٢ ، ص ٣٤ ، ١٦ رمضان ١١٣٤ .

والخارج واحتياجهم لكميات كبيرة لتدعيم نشاطهم اقتضت الضرورة تكوينهم لشبكات تجارية من متوسطى التجار وصغارهم تدور فى فلكهم لتلبية احتياجاتهم المستمرة من الأرز ٠ ومن البديهى فإن العائلات التجارية القوية هىامتداد طبيعى لنشاط فرد فى بداية الأمر، أو مجموعة من الأفراد ــ غالبا ما ــ بدءوا ممارسة نشاطهم على نطاق محدود ، ومع الرواج الذى شهدته حركة التجارة ومهارتهم فى مجال الحقل العملى ، سواء تجارة الأرز، أو بالجمع بين التجارة والنشاط المهنى المعاون لها[١] ٠

العائلات التجارية : ــ

من السمات الرئيسية للعصر العثمانى عدم فرضه أى قيود على حركة التجارة ونشاط التجار، مما أدى لانتعاش الحركة التجارية التى نشأت فى ظلها عائلات تجارية بدأت على نطاق محدود فى بداية الأمر ــ كما سبق القول ــ ومع مرور الوقت تشعب نشاطها وشاركت بدور فعال في إثراء الحياة الاقتصادية ، وأعادت الروح للنشاط التجارى الذى بدأ يزدهر فى ظل هذه العائلات ٠ وفى ظل هذا الرواج التجارى استثمرت هذه العائلات رءوس أموالها وعملت على تنميتها فى مختلف المجالات ، ونشأت فى ظلها ما نسميه الآن بالرأسمالية التجارية ، ومن أبرز هذه العائلات التجارية ٠

عائلة حيزه : ــ

تعد عائلة حيزه من أشهر العائلات التجارية التى ساهمت بدور كبير فى رواج النشاط التجارى للأرز فى مختلف مراحله ، ولا تزال هذه العائلة تحتفظ بمكانة مرموقة حتى الآن[٢] ٠ويتضح نشاط هذه العائلة بشكل واضح فى جميع فروع النشاط الزراعى، الصناعى،التجارى والمهنى المعاون لتجارة الأرز، وتبدو المعلومات الأولى عن نشأة العائلة غامضة ، فالمعلوم أن وثائق سجلات المحاكم الشرعية لا تمد بمعلومات عن نشأة العائلات أو بيانات الميلاد وغيرها من الأمور الشخصية ، كما لم يتبين فى أى منطقة فى دمياط أقامت هذه العائلة ٠ ويستبعد أن تكون العائلة المقيمة الآن فى رأس الخليج كانت تقيم فى نفس المكان ، حيث أن الوثائق تذكر بصفة خاصة أسماء الأفراد المقيمين

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ١٦١ ، ص ٦١ ، ١١ جماد آخر ١١٢٨ ٠

(٢) إحدى العائلات القاطنة بقرية رأس الخليج التابعة لمركز شربين ــ محافظة الدقهلية ، وكانت تكتب فى الوثائق حزه أى بدون حرف الياء ، أما اسمها الحديث حيزه ، وسيُكتفى بذكر الاسم الحديث ٠

بالقرى المجاورة لدمياط مقروناً بأسماء بلادهم ، وهذا لم يتبين فى أى وثيقة تتعلق بشئون العائلة .

وأغلب الظن أنها كانت تقيم فى دمياط ثم انتقلت إلى رأس الخليج القريبة من دمياط ، وربما يكون سبب انتقال أفراد العائلة لرأس الخليج هو مباشرة شئونهم التجارية وعقد الصفقات الخاصة بتجارة الأرز وما يتعلق بها من نشاط ، حيث مثلت رأس الخليج والمناطق المجاورة لها أهمية كبيرة فى إنتاج الأرز. ويتضح أن العائلة لعبت دوراً رئيسياً فى المرحلة الأولى للعملية الإنتاجية(الزراعية) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث قام كثير من أبنائها بالعمل على استثمار أموالهم فى زراعة الأرز بشكل مكثف ، فمنهم من قام باستئجار أراضى وزرعها بالأرز ، والبعض الآخر امتلك أراضى وزرعها لحسابه الخاص، بالإضافة لتمويل كثير منهم لزراعة الأرز عن طريق القروض التى منحوها لمنتجى الأرز مقابل إمدادهم بالمحصول . والحقيقة أن الغالبية العظمى منهم استثمروا أموالهم فى النشاط التجارى للأرز وما يتعلق به من سمسرة وكيالة إلى غير ذلك . كما يتضح من خلال النشاط التجارى للعائلة أن أفرادها بدءوا بشكل صغير نسبياً كسماسرة وكيالين ووسطاء تجاريين ، ومع مرور الوقت تشعب نشاطهم على كافة المستويات سواء منتجين رئيسيين للأرز أو مشاركين فى صناعته عن طريق تأجير مضارب بالإضافة لامتلاكها ، ثم تجار موزعين فى الأسواق، بمعنى أن هذه العائلة بدأت صغيرة ومع مرور الوقت احتلت مكانة مرموقة فى عالم التجارة [1] .

ويلاحظ أن النشاط الأكبر لأفراد هذه العائلة كان يتركز بدرجة كبيرة فى مجال صناعة ضرب الأرز التى نمت بشكل كبير ولعبت العائلة دوراً رئيسياً فيها على كافة المستويات ، حيث ذخرت سجلات محكمة دمياط بالعديد من أشكال تملك أفراد من عائلة حيزه لمضارب الأرز ، وعلى رأسهم خليل بن شهاب الدين المعروف بابن حيزه الذى بدأ حياته العملية كسمسار صغير فى الأرز ، وبمرور

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٩ ، ق ٣٦٢ ، ص ٣٠٥ ، أواخر ربيع أول ١١١٦ ؛ س ٢٠٤ ، ق ٢٣ ، ص ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س ٢٦٥ ، ق ٣١٠ ، ص ٢٠٧ ، ٩ محرم ١١٨٤ ؛ محكمة الباب العالى ، س ٣١٤ ، ق ٢٢٤ ، ص ٣٥ ، ٣ شوال ١٢٠٧ .

الوقت حقق مكاسب طائلة هيئته لامتلاك مضربين للأرز، والذى ساعده على ذلك عمله كسمسار وتكوينه لشبكة من العلاقات الاجتماعية تخدم مصالحه الصناعية والتجارية فى المقام الأول [1] .

ومن المؤكد أن كثرة التزامات خليل وتشعب نشاطه سواء فى مجال الوسيط التجارى (سمسار) أو كمستثمر فى صناعة ضرب الأرز من أهم الأسباب التى دفعت خليل ليجعل آخاه أحمد وكيلاً عنه فى تصريف بعض الأمور المتعلقة بمشاريعه الاستثمارية ، وخصوصاً فى مجال صناعة ضرب الأرز .

ويبدو أن الأرباح التى حققها خليل من خلال صناعة ضرب الأرز دفعته إلى شراء مضرب آخر بالمشاركة مع أخيه أحمد ، وقد بلغ ثمن هذا المضرب ٤٣٠ شريفى زنجرلى[٢] (ما يعادل ٤٦٠١٠ نصف فضة فى هذا العام) [3] . وبطبيعة الحال فإن النشاط المتنامى لصناعة ضرب الأرز فى دمياط والعوائد المادية التى جناها خليل من استثماراته السابقة دفعته للاستمرار فى هذا المجال النشيط دون أن يؤثر على مؤسساته الصناعية وسيـــر العمل فيـــها ، فبعد ما يقرب من ٢٣ عاماً على شرائه للمضرب السابق بالمشاركة مع أخيه قام باقتراض مبلغ من المال يقدر بـــ ٢٠٠ شريفى زنجرلى (ما يعادل ٢٢٠٠٠ نصف فضة) من شخصين ، وقام بتسديد هذا المبلغ بالتقسيط على فترات حتى لا تتأثر مشاريعه التجارية أو مؤسساته الصناعية ، ويعد ذلك وعى منه بوسائل تنمية مؤسساته الصناعية دون أن تتأثر بسداد قروضه [4] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٣ ، ق ٩٣ ، صـــ ٦٥ ، ١٥ ذو الحجة ١١٤٦ ؛ س ٢٨١ ، ق ٣٦ ، ص ٢٦ ، ٢ رجب ١١٩٤ .

(٢) جميع هذه العملات سيتم تعريفها فى العنوان الخاص بأدوات تجارة الأرز فى نهاية الفصل .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٠٤ ، ق ٢٣ ، صـــ ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٤٥١ ، صـــ ٣٥٦ ، ١٤ ربيع أول ١١٤٦ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢١٣ ، ق ٩٣ ، ص ٦٥ ، ١٥ ذى الحجة ١١٤٦ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٤٩١ ، صـــ ٣٥٦ ، ١٤ ربيع أول ١١٦٥ .

ويتضح أن الأبناء تتبعوا خطوات الآباء وصاروا على نهجهم ، فمثلاً قام البدرى حسن بن أحمد السابق ذكره بشراء مضرب أرز بحارة الزمارية ، أما الذى اشتراه والده بالمشاركة مع عمه فكان بخط القلسية ، كما أن البدرى حاول مد نشاطه الصناعى فى مكان آخر لفتح آفاق أوسع وتحقيق مزيد من الأرباح بالاستثمار على نطاق أوسع ، ومن ثم تمثل حرصه على عدم تركيز نشاطه الصناعى فى منطقة واحدة ، بل مد هذا النشاط فى مناطق متعددة ، وذلك حرصاً منه على جذب تجار ومنتجى الأرز بمناطق أخرى جديدة وقريبة من مزارع الأرز لرفع طاقته الإنتاجية [1] .

وعقب تعيين البدرى حسن وصياً على أولاد عمه بعد وفاته ، قام باستثمار جزء من أموال الورثة يقدر بـ ١١,٨٠٠ نصف فضة لخدمة طموحاته الصناعية بالشكل الذى يعود عليه بالفائدة أولاً ثم على الورثة ثانياً ، حيث قام بالتوسع فى أحجام المضارب لتستوعب الطاقة الإنتاجية الكبيرة بالإضافة لمحاولته إنشاء مضرب آخر ، فضلاً عن حرصه الدائم فى الحصول على الأرز اللازم لتشغيل هذه المضارب ، وذلك بالاتفاق مع كبار المنتجين والتجار لتمويل طاقته الإنتاجية ، بالإضافة لعلاقاته الاجتماعية مع المنتجين والتجار التى زادت من نشاطه الصناعى بشكل لم يسبق له مثيل [2] .

وقد كان لثراء هذه العائلة والذى حققوه من خلال عملهم المتعلق بالنشاط الزراعى ، الصناعى والتجارى للأرز أثر كبير فى تبوءهم مكانة اجتماعية مرموقة ، فقد تولى أفراد من هذه العائلة مشيخة طائفة السماسرة والكيالين فى الأرز الأبيض سنوات عديدة ، ولا شك أن تولى أفراد

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٤٩ ، ق ٢٣٩ ، ص ١٨٤ ، ٢١ رمضان ١١٧٠ ؛ س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، صـ ٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠٠ ، ق ٥٣٨ ، صـ ٤٣٢ ، ٢٥ محرم ١١٣٨ .

منها للمشيخة يؤكد أنها احتلت مكانة مرموقة فى المجتمع من الناحيتن الاقتصادية والاجتماعية ،حيث كانت لهم اليد العليا فى تصريف أمور السماسرة والكيالين بدمياط .

فعلى سبيل المثال تولى حسين بن الشمسى محمد الشهير بابن حيزه مشيخة السماسرة فى الأرز الأبيض ، ومن بعده حسين بن أحمد بن حيزه ، ويبدو أن هذه العائلة احتكرت مشيخة السماسرة والكيالين فى غالبية سنوات الدراسة [١]. وقد بلغ نفوذ عائلة حيزه إلى درجة استشارتهم فى بعض الأمور الخاصة بسماسرة الأرز والسماسرة بصفة عامة قبل إصدار أوامر خاصة بها من الديوان العالى بالقاهرة وتوزيعها إلى مختلف الأقاليم ، وهذا لم يكن بالأمر الهين آنذاك[٢] .

وقد لعب بعض التجار من العائلة دوراً لا يستهان به فى تمويل تجارة الأرز ، حيث منحوا كثير من التجارالقروض اللازمة لعقد الصفقات التجارية مقابل التعهد بسداد هذه القروض بعد تحسن أوضاعهم المالية ، وبذلك كان لهم دور فى تنمية حركة تجارة الأرز بطريقة غير مباشرة [٣].

ويتضح أن حضور أفراد من عائلة حيزه فى الأمور المتعلقة بالبيع والشراء أمر له مدلوله على مدى تقدير هذه العائلة وتقييمها لأسعار قوى ووسائل العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية ويبدو أن مهارتهم فى هذا المجال كانت السبب المباشر الذى دفع بعض التجار لتوكيلهم بالإنابة عنهم فى تصريف الأمور المتعلقة بالبيع والشراء وما إلى ذلك [٤] وإلى جانب النشاط السابق كان لأفراد العائلة دور فى استثمار أموالهم بشراء عقارات ومناطق مهجورة وإحداث بعض التعديلات بها ثم

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٢٧ ، ق ٣٨، صـ ٤٤ ، ٩ رمضان ١١٥٥ ؛ س ٢٩٤ ، ق ١٩٤ ، صـ ١٨٢،(د ت).

(٢) محكمة الباب العالى ، س ٣١٤ ، ق ٢٢٤ ، صـ ٣٥ ، ٣٠ شوال ١٢٠٧ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢١٢ ، ق ٢٠ ، صـ ٢٠ ، غاية جماد أول ١١٤٥ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٢٧ ، ق ٣٨، صـ ٤٤ ، ٩ رمضان ١١٥٥ ؛ س ٢٩٤ ، ق ١٩٤ ، صـ ١٨٢،(د ت).

بيعها بأسعار عالية ، ومن أشهر هؤلاء إبراهيم بن حيزه الذى قام بشراء عقارات وأحداث بها بعض الترميمات ثم قام ببيعها بأسعار تحقق له أرباح كبيرة ، وقد ازداد نشاطه بشكل كبير فى هذا المجال ،وبصفة خاصة فى منطقة سوق الحريريين وبخط المرسى [1].

وقد نشأت علاقات اقتصادية قوية بين بعض التجار من عائلة حيزه وبعض التجار اليهود ، حيث قامت بينهم شركات على قوى الإنتاج الخاصة بالمضارب ، ويبدو أن مثل هذه الشركات قد حققت أرباح طائلة نتيجة لاستمرارها لسنوات عديدة، كما أن حرصهم على تنمية مصالحهم التجارية هى التى دفعتهم لإقامة هذه الشركات مع اليهود الذين ساهموا بدور كبير فى حركة التجارة وتمتعوا بنفوذ قوى فى الموانئ وخصوصاً فى التزامات الجمارك ، والمؤكد أن هذه العلاقة سهلت على أفراد العائلة الكثير من الامتيازات التجارية التى زادت من نشاطهم [2].والحقيقة أن الزواج كان له تأثيراً قوياً على النشاط الاقتصادى للعائلة،حيث عمل على زيادة الروابط الاقتصادية وتوثيقها فيما بينهم عن طريق تكوين الشركات الاستثمارية على مضارب الأرز . وقد بدأت هذه العلاقات كصلة عمل من خلال التعامل التجارى ، ثم تطورت بمرور الوقت لتتخذ أبعاداً أخرى فى شكل مصاهرات فيما بينهم[3].

وتعتبر التركات المخلفة عن أفراد عائلة حيزه خير دليل على ثرائها الكبير ، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التركة المالية لحسين بن عبد الله حيزه ٩٦٤٧٧ نصف فضة ، بخلاف تركته العقارية [4] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٧٦ ، ق ٩٩ ، صـ ٨٦ ؛ ق ١٠٠ ، صـ ٨٧ ، غاية محرم ١١٩٤ ؛ س ٢٨٨، ق١٩١ ، صـ ١٥٥ ، أوأخر رجب ١٢٠٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٤٩ ، ص ٤١ ، ق ٤٩ ، ١٨ جماد ثانى ١١١٥ ؛ س ٢٠٠ ، ق ٤١٤ ، ص ٣٧٧ ، ١١ محرم ١١٣٩ ؛ س ٢٧٧ ، ق ١٠٥ ، صـ ١٢٣ ، ١٢ صفر ١١٩٢ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٤٠ ، ق ٤٠٦ ، ص ٢٩٥ ، ٣ ربيع آخر ١١٦٥ ؛ س ٢٩٤ ، ق ٩١ ، ص ١٧٩ ، ٥ محرم ١٢٢٤ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٠٠ ، ق ٤١٤ ، ص ٣٧٧ ، ١١ محرم ١١٣٩ ؛ س ٢٦٥ ، ق ٣١٠ ، صـ ٢٠٧ ، ٩ محرم ١١٨٤.

وخلاصة القول أن عائلة حيزه تعد من أكبر العائلات التى توارث أبناؤها جيلاً بعد جيل كافة الأنشطة المتعلقة بالأرز من إنتاج زراعى وصناعى وتجارى وما يتعلق به من نشاط مهنى من سمسرة وغيرها من الأنشطة الأخرى ، وذلك على مدار فترة الدراسة والفترة التالية لها [1].

عائلة العزبى : ــ

لعبت عائلة العزبى دوراً لا يستهان به فى حركة تجارة الأرز ، وربما يكون لقب العزبى قد أطلق على العائلة لانتماء أول فرد منها (مؤسسها) لطائفة عزبان ، وهذا هو الرأى المرجح الذى تؤكده إحدى الوثائق بقولها : (*حضر لمجلس الشرع نور الدين بن شهاب الدين المعروف بابن العزبى عن عزبان السمسار فى الأرز الأبيض*) .

والواقع أن أفراد العائلة بصفة عامة قاموا بتمويل عمليات زراعة الأرز وصناعة ضربه ، بالإضافة لامتلاكهم المضارب ، فضلاً عن ممارستهم عملهم الأساسى وهو السمسرة فى الأرز الأبيض ، ومن أشهر أفراد هذه العائلة نور الدين السابق ذكره الذى قام بدور نشيط فى مجال تمويل زراعة الأرز ، وذلك مقابل تعهد المنتجين بإمداده بما يحتاج إليه من أرز، وخصوصاً فى المناطق المحيطة بشربين ، فعلى سبيل المثال قام بتقديم قرض بمبلغ ١٩٤٢٠ نصف فضة لأحد منتجى الأرز مقابل تعهد المنتج بتقديم ما يحتاج إليه من الأرز فى الوقت المحدد ، وهو أواخر شوال من السنة المذكورة(١١٢٥ هـ ــ ١٧١٢ م)، وبطبيعة الحال فإن عملية التمويل هذه عادت بالفائدة على الطرفين (وقد سبق توضيح ذلك فى الفصل الأول) (2) . وفى نفس الوقت كان لنور الدين دور رئيسى فى صناعة ضرب

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٦٥ ، ق ١٢٤ ، صـ ٨٨ ، (د ت) ؛ س ٢٩٤ ، ق ٩١ ، ص ١٧٩ ، ٥ محرم ١٢٢٤.

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق ٢٦٠ ، صـ ٢٦٢ ، ١٢ جماد آخر ١١٢٥ .

الأرز ، فقبل أن يقوم بتمويل زراعة الأرز بخمسة أعوام قام باستئجار مضربين للأرز فى منطقة من أكثر المناطق التى شهدت رواجاً فى صناعة ضرب الأرز بدمياط ، وهى منطقة خط المجابر .

ويبدو أن نور الدين حاول فى بداية الأمر الوقوف على أرض صلبه تمكنه من التحرك بثبات وحرية أكبر ، وتهيئ له استثمار أمواله بشكل أفضل ، فقام باستئجار مضربين لمدة ٩ أعوام ، وبطبيعة الحال عندما نمت أرباحه من خلال صناعة ضرب الأرز دفعت هذه الأرباح نور الدين للبحث عن الأرز الشعير فى مصادره الأساسية بالريف، فى محاولة منه للحد من تكاليف الإنتاج ،عن طريق تكوينه لعلاقات اجتماعيةمع المنتجين لخدمة مصالحه الاقتصادية وتنمية نشاطه الصناعى ، بمعنى أنه بذل قصارى جهده للحصول على الكميات المناسبة من الأرز ، بالإضافة لتمويله المنتجين بالأموال اللازمة للزراعة مقابل تعهد المنتجين له بإمداده بالكميات اللازمة من الأرز لتدعيم نشاط مؤسساته الصناعية . والمرجح أن الأرباح التى جناها نور الدين فى خلال الخمس سنوات من صناعة ضرب الأرز هى التى دفعته للاتجاه لمجال تمويل زراعة الأرز على نطاق واسع ، فى محاولة للحصول على كميات كبيرة لتشغيل الطاقة الإنتاجية المتمثلة فى مضارب الأرز، بمعنى أنه لعب على أكثر من محور.

أولاً : قام بتمويل زراعة الأرز بقرض بلغ ١٩٤٢٠ نصف فضة .

ثانياً : كونه يعقد بعد ذلك صفقة أرز بلغ ثمنها ١٩٤٢٥ نصف فضة ، تؤكد أنه من كبار تجار الأرز ،فليس من المنطقى أن يعقد مثل هذه الصفقة ، إلا إذا كان يدرك جيداً أن باستطاعته تصريف هذه الكمية الضخمة من الأرز، ويمكن القول بأن نورالدين كون شبكة إنتاجيه زراعية، صناعية وتجارية ضخمة حولته من دور الوسيط التجارى (سمسار) إلى مشارك فى قطاع الإنتاج الصناعى ، أى مجهزاً للمنتج ومصرفاً له ، بمعنى أن رأس المال التجارى الذى بدأ يتراكم فى المجال التجارى قام

نور الدين بتحويله إلى رأسمال إنتاجى مباشر ، وهذا فى حد ذاته وفر عليه كثير من النفقات وعاد عليه بكثير من الأرباح ، فعملية تمويله للزراعة جعلته يحصل على المنتج بسعر أقل من السعر الواقعى للسوق ، وامتلاكه للمضارب وفر عليه نفقات صناعة ضرب الأرز ، وكونه سمسار وفر عليه أيضاً دور الوسيط التجارى الذى يحصل على عمولة عند تصريف السلعة ، بالإضافة لامتلاكه صفقات بمثل هذا الثمن تؤكد بلا جدال أنه يتاجر فى الأرز ، بمعنى أنه جعل من نفسه محور رئيسى دارت حوله جميع مراحل تجهيز المنتج من إنتاج وتصنيع ووساطة تجارية (سمسرة) وتجارة ، وهذا يعنى أن طموح نور الدين فى مجال الاستثمار لم يتوقف عند حد السمسرة أو التجارة فقط ، وإنما تعدى إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث بذل قصارى جهده لتوسيع قاعدته الاستثمارية معتمداً فى المقام الأول على العلاقة القوية التى نسجها مع جميع المنتجين والتجار(فرد لعب دور مؤسسة)[1]. كما قام تجار آخرون من العائلة باستئجار مضارب للأرز بالإضافة لدور هؤلاء كوسطاء فى تصريف الأرز فى الداخل والخارج ، والحقيقة أن هؤلاء التجار لم يكن نشاطهم بنفس نشاط نور الدين[2].

قد ساهمت نساء العائلة بدور فى امتلاك مضارب للأرز ، والمؤكد أن امتلاك النساء لهذه المضارب كان بشكل غير مباشر، حيث يتم إدارة هذه المضارب بواسطة أزواجهم نظراً لتشعب العمل فى المضارب التى تحتاج لجهود مجموعة أفراد لإدارتها فى بعض الأحيان ، والمهم أنهم لعبوا دوراً

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ١٨٢ ، ق ٢٦٠ ، ص ٢٦٢ ، ١٢ جماد آخر ١١٢٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٢٤٥ ، ص ١٩٤ ، ١٦ جماد أول ١١٤٣ ؛ س ٢١٤ ، ق ٩٢ ، صـ ٨٣ ؛ س ٢٥٨، ق ١٥٦، صـ ١٣٧ ، ١٠ ذى الحجة ١١٧٦ ؛ ق ٣٩١ ، ص ٣٣٥ ، ١٥ صفر ١١٧٧ ؛ س ٢٦٣ ، ق ٥٣١ ، ص ٣٧٥ ، ١٢ ربيع ثانى ١١٨٢ .

حيوياً كمستثمرين فى صناعة ضرب الأرز [1] .

وتعكس مخلفات وفيات عائلة العزبى عن غنى فاحش لغالبية أفرادها ، فقد أحصت سجلات محكمة دمياط مخلفات كثيرة منها ذهب وأساور ونحاس وجميع مقومات منازل وعقارات وأوقاف موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين ، بالإضافة إلى نفقاتهم الأخرى على الأعمال الخيرية [2] ، بالإضافة لصفقات ومعاملات على أرز إلى غير ذلك ، فعلى سبيل المثال قدرت مخلفات على بن عبد الجواد المعروف بابن العزبى نقيب الأشراف بدمياط بـــ ٢٢٥٦٧١ نصف فضة ، منها ١٣٩٣٥٠ نصف ثمن ٢٩٠ ضريبة أرز شعير ، بالإضافة إلى أملاكه من منزل ومضرب أرز [3] .

وبلغت مخلفات ابنه إبراهيم (الذى توفى بعد والده بـــ ٥٠ عاماً) ٣٣ ضريبة أرز شعير ، وأرز أبيض ٩٠ أردب ، بالإضافة لمضرب أرز و٦ ثيران عاملين بالمضرب ، فضلاً عن معاملاته التجارية مع التجار التى بلغت ١٨٠ أردب أرز ، وقدرت هذه المخلفات بـــ ١٣٩١٧٠ نصف فضة ،وهذه المخلفات تؤكد وجود عائلات تجارية رأسمالية قوية نشأت فى القرن الثامن عشر ، وتبوأت مكانه مرموقة فى عالم التجارة [4] .

وبالإضافة لما سبق فقد شاركت العائلة أيضاً فى الأعمال الخيرية ، فمثلاً أوقف إبراهيم بن العزبى مضربين أرز بخط محمد الرباعى بدمياط ، وبعد وفاته تولى ابنه على النظارة على الوقف ، وعندما

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٤ ، ق ٩٢ ، صـ ٨٣ ، ٢٣ صفر ١١٤٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٤ ، صـ ٢٣ ، ٦ ربيع أول ١١٢٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ١٩٥ ، صـ ١٥٦ ، غاية ذو القعدة ١١١١ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٣٣ ، ق ٤ ، صـ ٥ ، ٢٧ جماد آخر ١١٦١ ؛ س ٢٦٣ ، ق ٥٣١ ، ص ٣٧٥ ، ١٢ ربيع ثانى ١١٨٢ .

ساءت حالة الوقف المعمارية أنفق على ترميمه ٦٢٣٥ نصف فضة [1] . وكانت المصاهرات من المؤثرات القوية فى الترابط الاجتماعى بين عائلة العزبى وعائلة حيزه ، وهما أكبر العائلات التى مارست كافة الأنشطة المرتبطة بالأرز ، فقد حرص أفراد من عائلة العزبى على الزواج من عائلة حيزه ، فمثلاً تزوج مصطفى بن أحمد العزبى السمسار فى الأرز من أمنه ابنة أحمد حيزه ، وبذلك كان للحياة الاجتماعية تأثير فعال فى ازدهار النشاط التجارى والمهنى المعاون لتجارة الأرز ، والمؤكد أن هذه المصاهرات بين العائلتين وثقت العلاقات الإنتاجية على كافة محاورها بين العائلتين [2] .

عائلة أبو قوره : ــ

تعد عائلة أبو قوره أحد أهم العائلات التى أقامت بمدينة المنزلة آنذاك ، ويبدو أن ظروف نشأتها فى المناطق المنتجة للأرز بالمنزلة هى التى دفعت العائلة للعمل فى زراعة الأرز وتجارته أيضاً ، لأن ظروف النشأة فى البيئة غالباً ما تفرض نوعية العمل على قاطنيها ، حيث كانت المنزلة أحد أهم المناطق المنتجة للأرز فى مصر آنذاك . والواقع أن الغالبية العظمى من أفراد العائلة عملت فى تجارة الأرز ، فهى حقاً من كبرى العائلات التى تخصصت فى تجارة الأرز فى مصر .

وقد انتقلت مجموعة من أفراد العائلة إلى القاهرة أكبر المدن التجارية وأكبر سوق لتجارة الأرز الداخلية، فضلاً عن أنها أكبر مستهلك للأرز فى مصر ، الذى يعد غذاء الأغنياء فى غالبية الأحوال آنذاك .

وربما كان الدافع الحقيقى لانتقال هؤلاء للقاهرة رغبتهم فى تحقيق مزيد من النجاح وتبوء مكانة مرموقة فى عالم تجارة الأرز . وقد قام بقية أفراد العائلة الذين ظلوا بالمنزلة بإمداد التجار

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ١٩٥ ، صـ ١٥٦ ، غاية ذو القعدة ١١١١.

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٥٨ ، ق ٣٩١ ، صـ ٣٣٥ ، ١٥ صفر ١١٧٧ .

الذين رحلوا عنها إلى القاهرة بالأرز المنزلاوى ، مقابل تمويل الآخرين لهم لزراعته بشكل مكثف. ويبدو أن الشبكة التجارية الكبيرة لهذه العائلة فى القاهرة والتى امتدت فى مختلف الجهات كان لها أثر كبير فى زيادة المساحةالمنتجة للأرزبالمنزلة، حيث فتحت آفاقاً أوسع لانتشارها سواء عن طريق العائلة الأصلية بالمنزلة أو باستعانتهم بعائلات أخرى، وذلك لتلبية مطالبهم المتزايدة من الأرز. ومن الواضح أن هذه العلاقات جعلت من عائلة أبو قوره عائلة متماسكة ، بمعنى أن تجارة الأرز كانت السبب المباشر لتماسك بنيان العائلة سواء المقيمين بالقاهرة أو المنزلة. وبطبيعة الحال فإن هذا التواصل الاقتصادى كان سبباً مباشراً فى الترابط الإجتماعى ، حيث تزوج التجار المقيمين بالقاهرة بنساء من العائلة الأصلية المقيمة بالمنزلة (١). ويمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للعائلة لم تنتهى برحيل مجموعة منها بل ظلت مترابطة، وقد كان لهذا الترابط أثر كبير فى علو مكانتها الاقتصادية ، نتيجة الأرباح التى حققوها من خلال تجارة الأرز ، مما جعلها عائلة رأسمالية نتيجة لازدهار هذه التجارة التى وضعتهم فى مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة (٢)، حيث لقبتهم وثائق المحاكم الشرعية بألقاب تدل على عظم ثرائهم ونفوذهم ، مثل من أعيان التجار فى الأرز، كما لقب بعضهم بألقاب أخرى مثل لقب الخواجا الذى يدل على نفوذهم وثرائهم الواسع (٣). وقد كونت العائلة شبكة كبيرة من العلاقات التجارية فى مختلف النواحى وقامت بمد هذه الشبكة إلى خارج البلاد ، وبصفة خاصة إلى بلاد الحجاز. وقد كان على بن محمد أبو قوره من أشهر تجار هذه العائلة ، حيث تنوعت معاملاته وصفقاته التجارية التى عقدها مع المنتجين لإمداده بالأرز ، بالإضافة

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س١٦٢ ، ق٣٩٦ ، صـ٢٦٣ ، (د ت) .

(٢) محكمة بولاق ، س٦١ ، ق٢٣٠ ، صـ بدون رقم ، ١٤ ربيع آخر ١١١٧ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق٢٢٨ ، صـ٢٢٢ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤ .

لامتلاكه ثلاث حواصل ببولاق لتخزين الأرز ، فضلاً من زيادة معاملاته الداخلية واتساع نطاقها ، مما شجعه على فتح أسواق خارجية لتصريف صفقاته التجارية، فقام بمد شبكة تجارية لبلاد الحجاز، وكنتيجة طبيعية لزيادة نشاطه التجارى مع بلاد الحجاز عين وكلاء تجاريين للترويج لتجارته هناك(١)، فكان له وكيل فى ينبع وهو أبو بكرعباس ، ووكيل فى جده يدعى على عاشور(٢)، بالإضافة لوكيل آخر وهو عبد الرحمن الشرابى ، ووجود هؤلاء الوكلاء يدل على نفوذ على التجارى الذى امتلك رءوس أموال ضخمة أتاحت له وجود أكثر من وكيل للترويج لتجارته الخارجية ، بالإضافة لوكلائه العاملين فى خدمة تجارته بالسويس، من رعاية لمصالحه وإجراء الأعمال اللازمة، مثل استقبال لشحنات الأرز التى يرسلها إليهم بالسويس، وشحن السفن بالأرز تمهيداً لإرسالها للحجاز، وقد بلغ إجمالى صفقة الأرز التى أرسلها فى عام (١١٦٣هـ - ١٧٤٦م) ١٢٣٩٦٥ نصف فضة ، مما يؤكد ضخامة هذه الصفقة ورواج تجارة الأرز بين مصر وبلاد الحجاز فى بعض السنوات(٣).

وعقب وفاة على بن قوره تم تقسيم تركته بين زوجته وأولاده الخمسة، وبلغ قيمة ثمن الأرز المخلف عنه فى الداخل ببولاق ٦٣٣٤٧ نصف ، والأرز المباع له بالحجاز ١٢٣٩٦٥ نصف. وتعكس تركته مدى ثرائه ونشاطه التجارى فى الأرز سواء الداخلى(ببولاق) أو الخارجى ببلاد الحجاز(٤). كما كان أخوه أحمد بن محمد قوره لا يقل عنه فى النشاط التجارى للأرز، فقد كان له وكلاء تجاريون

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س١٦٢، ق٣٩٦، صـ٢٦٣ ، (د ت) .

(٢) حسام محمد عبد المعطى :العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة تاريخ المصريين ١٤٩) ، ١٩٩٩، صـ١٣٥ .

(٣) سيأتى الحديث تفصيلاً عن تجارة الأرز لبلاد الحجاز فى الفصل التالى (الرابع).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، س١٦٢ ، ق٣٩٦ ، صـ٢٦٣ - ٣٦٥ ، (د ت) .

لمباشرة نشاطه التجارى فى جده وينبع (١)٠ وعقب وفاة أحمد بن قوره قدرت صفقاته من الأرز بـــ٤٢٠ أردب ، وكان الوصى على مخلفاته محمد بن محمد أبو قوره (٢)٠ بالإضافة إلى أفراد آخرون من عائلة أبو قوره مارسوا تجارة الأرز ، ومنهم مثلاً ياسين بن محمد أبو قوره وغيره ٠

إذاً فالسمة الرئيسية التى ميزت عائلة أبو قوره عن غيرها هو تخصصها الشديد فى مجال تجارة الأرز دون سواها من الأنشطة التجارية الأخرى ، أو الأنشطة المعاونة لها ، وتركيزها فى النشاط التجارى الخارجى على بلاد الحجاز دون سواها ، فضلاً عن حرصها الدائم فى الحصول على كميات الأرز اللازمة لنشاطها التجارى باستمرار من مسقط رأسها بالمنزلة بأسعار منخفضة ٠ وفى حقيقة الأمر أن هذه العوامل مجتمعة كانت من أهم الأسباب الرئيسية التى ساعدت على زيادة نشاطها التجارى بشكل كبير ، وجعلها تخطو خطوات سريعة فى مجال تجارة الأرز (٣) ٠

الأفراد التجاريون : ــ

برز بعض الأفراد الذين استغلوا الانفتاح الاقتصادى فى مصر آنذاك (فى ظل مقاييس ذلك العصر) ونوعوا نشاطهم على كافة المستويات الإنتاجية الخاصة بالأرز ومن أبرز هؤلاء :-

إبراهيم بن إسماعيل الجمال : ــ

يعد من أشهر تجار الأرز برشيد الذين قاموا باستثمار أموالهم فى مجال صناعة ضرب الأرز، فضلاً عن استثمار أمواله فى شراء أراضى رملية واستصلاحها ثم بيعها بأسعار مرتفعة ، وهذا فى

---

(١) حسام عبد المعطى : مرجع سابق ،صـــ١٣٥ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س١٥٠ ، ق٥١٢ ، صـــ١٢٢ ، ٧ ذى الحجة ١١٥٣ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س١٥٠ ، ق٥١٣ ، صـــ٣٢٤ ، أواسط رجب ١١٥٤ ؛ س ١٦٢ ، ق ٣٩٦ ، ص ٢٣٦ ، (د ت) ٠

حد ذاته مسار جديد سلكه إبراهيم لتنويع نشاطه الاستثمارى ، وبالنسبة لدوره فى المجال الأول (صناعة ضرب الأرز) .

فى بداية الأمر قام إبراهيم باستئجار مضارب للأرز فى المناطق الحيوية بالقرب من مزارع الأرز ، وبصفة خاصة فى منطقة بحرى الثغر بالقرب من قناة العجمى برشيد التى شهدت نشاطاً مكثفاً على المستويين الزراعى والصناعى للأرز ، فقد قام باستئجار أول مضرب فى هذا المكان بثمن ٨٣٠ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ٧٤٧٠٠ نصف لمدة ما يقرب من ٣٢عاماً ، ويعرف هذا المضرب (*بالدائرة القبلية*)، وقد تمتع هذا المضرب بمميزات عديدة ، منها مجموعة حواصل معدة لبياض الأرز ، فضلاً عن وجود ساحة معدة إعداداً جيداً لاستقبال كميات ضخمة من الأرز ، بالإضافة لصهريج كبير لتخزين المياه اللازمة للشرب ، ويبدو أن هذه المميزات من أهم أسباب ارتفاع ثمن هذا المضرب الذى كان يسع طاقات إنتاجية كبيرة (١) .

والمؤكد أن النجاح الذى حققه إبراهيم من خلال المضرب السابق دفعه لاستئجار مضرب آخر فى نفس المنطقة ، وربما كانت ضغوط النشاط الصناعى لديه من الأسباب الرئيسية التى دفعته لاستئجار هذا المضرب ، فلم تكد تمر أربعة سنوات على إيجاره للمضرب الأول ، حتى قام باستثمار أرباحه فى مضرب آخر يعرف (*بالدائرة الوسطانية*) ، وحدث ذلك بحضور مجموعة من تجار الأرز ، وأغلب الظن أن إمكانيات هذا المضرب ومميزاته لم تكن على نفس مستوى الأول ، فرغم أن مدة الإيجار كانت ٨٤عاماً ، أى بزيادة ٥٢ عاماً عن المضرب الأول ، إلا أن ثمن إيجاره لم يتعدى ٦٥١

---

(١) محكمة رشيد ، س١٨٦ ، ق٢٠٩ ، صـ١٥٧ – ١٥٨، غرة صفر ١١٩٢ .

ريال بطاقة " ٥٨٥٩٠ نصف فضة " (١). ويبدو أن النجاح الكبير الذى حققه إبراهيم من خلال صناعة ضرب الأرز كان من أهم الأسباب التى دفعته لتمويل ابنه قاسم ببعض الأموال لاستثمارها فى استئجار طاحونة خربة بمنطقة بحرى رشيد لتحويلها إلى مضرب أرز . والمؤكد أن النشاط الصناعى المكثف للأرز كان من أهم الأسباب التى دفعت إبراهيم ليجعل قاسم يقتحم هذا المجال، حيث أن صناعة ضرب الأرز فى رشيد و دمياط كانت على أشدها وتحتل المكانة الأولى بين الصناعات الغذائية آنذاك .

وقد بلغت مدة إيجار قاسم للمضرب ما يزيد عن ٤٦ عاماً ، وبثمن ١٢٠ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ١٠٨٠٠ نصف فضة (٢) .

أما بالنسبة لدوره الثانى وهو استصلاح الأراضى ، فقد لعب فيه إبراهيم دوراً محورياً ، فعلى مدار القرن الثامن عشر لم ترد فى سجلات محكمة رشيد أى إشارة لاستصلاح أراضى لإنتاج الأرز ما عدا الدور الذى قام به إبراهيم فى هذا المجال .

ويبدو أن الأرباح التى جناها إبراهيم من صناعة ضرب الأرز هى التى شجعته على اقتحام مجال شراء الأراضى الرملية ، والقيام باستصلاحها ثم بيعها بأسعار عالية ، بمعنى أنه حاول تنويع نشاطه الاستثمارى بعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل ، كما أنه كان يدرك جيداً أن صناعة ضرب الأرز تعتمد بصفة أساسية على العملية الإنتاجية للأرز فى مراحلها الأولية ، فإذا حدث قصور فى هذه المراحل بسبب انخفاض مياه النيل أو غيرها من الأسباب الأخرى وجد ما يعوض الكساد فى المجال

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٩١ ، ق ٣٧ ، ص ٣٠ ، غرة رجب ١١٩٦ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٨ ، ق ٢٥٨ ، ص ١٢٠ ، ١٩ ذى الحجة ١٢٠٨ .

الصناعى ، فلم تكد تمر ٩ أعوام على استئجاره للمضرب الأخير ، إلا وكان قد اقتحم مجال شراء الأراضى ، ففى عام (١٢٠٥ هـ ـ ١٧٩٠ م) قام بشراء أول قطعة أرض بثمن ٢٥٢٠ نصف فضة (١). وفى العام التالى مباشرة قام بشراء قطعتين من الأرض الأولى بثمن ٢٢٥٠ نصف والثانية بـ ٩٠٠ نصف ، والمدة الزمنية بين شراء القطعتين ما يقرب من شهر (٢٩ يوماً) (٢) .

ويبدو أن النجاح الذى حققه أغراه على الاستمرار فى هذا المجال ، ففى العام التالى (١٢٠٧ هـ ـ ١٧٩٢ م) قام بشراء قطعة أرض أخرى بثمن ١٠٨٠٠ نصف (٣) . وقد حقق إبراهيم مكاسب مغرية من خلال ذلك على المدى القريب ، ففى عام (١٢٠٨ هـ ـ١٧٩٣ م) باع قطعة الأرض التى اشتراها عام ١٢٠٥ بثمن ٩٠٠٠ نصف فضة (٤) .

وقد واصل إبراهيم نجاحه فى مجال استصلاح الأراضى الزراعية ، ففى عام(١٢١٠ هـ- ١٧٩٥م) قام بشراء قطعتين من الأراضى ، أحدهما بثمن ٩٠٠ نصف والأخرى بـ ٤٦٨٠ نصف ، مما يدل على كبر حجمها . والمؤكد أن الأرباح التى جناها من عملية استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز قد أغرته على الاستمرار فى هذا المجال المثمر (٥) .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ١٥٣ ، ص ١٩٦ ، ١٧ ذى الحجة ١٢٠٥ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ٢٩١ ، ق ٢٩٢ ، ص ١٢٥ ، ١٤ رمضان ، ١٥ شوال ١٢٠٦ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ٥٢٥ ، ص ٢٢٧ ، ١١ جماد ثانى ١٢٠٧ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٩٨ ، ق ٦١٧ ، ص ٢٦٩ ، ٢٤ رجب ١٢٠٨ .

(٥) محكمة رشيد ، س ١٩٩ ، ق ٥٦٣ ، ص ٢٤٣ ، ١٢ ربيع أول ١٢١٠ ؛ ق ٥٧٠ ، ص ٢٤٥ ، غرة ربيع أول ١٢١٠ .

تركى بن عبد المجيد : ــ

يعد تركى من كبار تجار الأرز ببولاق الذين نجحوا فى الوصول إلى قمة الهرم التجارى للأرز بفضل المهارة التى اكتسبها من خلال معاملاته التجارية المتشعبة التى أهلته لعقد صفقات تجارية كبيرة ، بالإضافة لاستثمار أمواله فى استئجار حواصل لتخزين الأرز بوكالة الأرز ببولاق ، وهذا بدوره أتاح له عقد صفقات تجارية كبيرة قام بتخزينها فى هذه الحواصل التى استأجر منها حاصلين لمدة ٩٠ سنة بثمن ٣٠,٠٠٠ نصف فضة (١). وفى نفس الوقت قام بشراء حاصل كبير بالوكالة ، وقام بإجراءات الغرض الرئيسى منها توسيع حجم هذا الحاصل لاستيعاب كميات كبيرة من الأرز لتخزينها ، بالإضافة لقيامه بترميمه : (*وكان محتاجاً للعمارة والبلاط والبياض وأحضر جبس وطوب وطين ورماد وبلاط وأخشاب وصرف على ذلك من ماله وصلب حاله فى ثمن نجارين ... وغيره ١٠,٥٠٠ نصف فضة*) (٢). كما قام تركى بدور لا يستهان به فى تمويل نشاط التجار ، فقام بتقديم قروض لبعض التجار لاستثمارها فى تنشيط تجارتهم ، وربما كان هدفه من ذلك إنشاء شبكة من صغار التجار تدور فى فلكه ، لإمداده بما يحتاج إليه من الأرز لإثراء نشاطه(٣). وقد تبين من خلال الوثائق أنه لم يشارك بطريقة مباشرة فى عقد صفقات خاصة به ، حيث قام بتوكيل من ينوبون عنه ،كما كان لشهرته الذائعة الصيت فى الأوساط التجارية والقضائية دور فى حرص كثير من التجار على حضوره فى عقد صفقاتهم التجارية ، فضلاً عن حضوره فى تقسيم تركات تجار الأرز ، ودعوة

---

(١) محكمة بولاق ، س ٦١ ، ق ٥٤٧ ، ص بدون رقم ، ١١ ذو الحجة ١١١٧ .
(٢) محكمة بولاق ، س ٦١ ، ق ٢٥ ، صـ ٨ ، ٨ جماد الأول ١١٢٠ .
(٣) محكمة بولاق ، س ٦٠ ، ق ٧٩٢ ، ص بدون رقم ، (د ت) .

التجار له لحضور النزاعات التى تنشأ فيما بينهم على التجارة، بالإضافة لحضوره فى توثيق شركات على تجارة الأرز ، أى أن اهتمامه الأكبر كان منصباً على أمور التجار الاجتماعية والاقتصادية (١) .

والوقع أن النشاط الذى حظى باهتمام تركى هو استثمار أمواله فى شراء عقارات واستخدامها لخدمة تجارته ، بالإضافة لأغراض أخرى ، فربما رأى أنه من الحكمة عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لفترة زمنية طويلة، حتىلاتتناقص قيمتها على مرالسنوات، ومن ثم كان الاستثمار فى العقارات خير وسيلة وقت الأزمات النقدية التى تؤدى إلى انخفاض أسعار العملات ، ومن هنا كانت ملكية العقارات خير وسيلة لتنويع النشاط والحماية من مصادره الأموال من قبل الإدارة ، التى غالبا ما تلجأ إلى مصادرة أموال التجار عندما تتعثر أحوالها المالية فى بعض الأحيان (٢) .

ب ــ وسطاء التجار : ــ

لعب التجار الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة فى الهرم التجارى للأرز دوراً لا يستهان به فى الحركة التجارية ، إذ كانوا بمثابة همزة الوصل بين كبار وصغار التجار والمنتجين ، فكانوا يشترون كميات كبيرة من الأرز من صغار التجار ويقومون بتصريفها لكبار التجار .

ومن الطبيعى أن تتميز هذه الفئة بالكثرة العددية عن فئة كبار التجار ، حيث مارس عدد كبير مـــنهم التجارة بأسواق الأرز من خلال حواصلهم الموجودة فى جميع مراكز التجارة ، بالإضـــافة لوجـــود حواصل لبعضهم بأعماق الريف مخصصة لتخزين الأرز عقب تجميعه من المنتجين وصغار التجـــار

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٢ ، ق ٨٨٧ ، ص ٦٦١ ، ١٠ شعبان ١١٢٤ ؛ ق ٩٣٣ ، ص ٧٠١ ، ١٠ شعبان ١١٢٤ .

(٢) محكمة بولاق ، س ٦١ ، ق ١٦١ ، صـــ بدون رقم ، ٧ محرم ١١١٧ ؛ ق ٢٤٠ ، صـــ بدون رقم ، ٤ ربيع آخر ١١١٧ ؛ نللى حنا : مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

كمرحلة تمهيدية لنقله لأسواق الأرز بالمدن . وقد ذاعت شهرة وسطاء التجار فى الأمـاكن التـى مارسوا فيها نشاطهم فقط ، على عكس كبار التجار الذين ذاعت شهرتهم طول البلاد وعرضها ، بل وامتدت شهرة بعضهم خارج مصر ، وبمعنى أدق فى الولايات العثمانية المستهلكة للأرز المصرى ، كل تاجر حسب نشاطه والولاية التى يتعامل معها تجارياً .

ويمكن القول بأن الحركة التجارية ازدهرت ونشأت على أكتاف وسطاء التجار . وقـد قـام كبار التجار بتمويل وسطاء التجار بالأموال للحصول على كميات الأرز اللازمة لنشاطهم التجـارى ، ونتج عن ذلك تكوين وسطاء التجار شركات للحصول على الأرز من صغار التجار والمنتجين ، فضلاً عن إمدادهم بالأموال اللازمة للحصول على الكميات المطلوبة، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن العملية التجارية عبارة عن شبكة تجارية كبيرة ومتداخلة يصعب فصلها أو تفتيتها إلى وحدات صغيرة [1]. وبلغ متوسط الصفقات التى عقدها وسطاء التجار ما بين ١٥٠ - ٥٠ ضـريبة أرز فـى الصـفقة الواحدة [2]. وقد اشتد الصراع بين وسطاء التجار للحصول على الأرز من المنتجين وخاصة عقـب الحصاد ، حيث امتلأ الريف بأعداد كبيرة منهم . ومن ناحية أخرى كان للنشاط الاقتصادى المكثـف لتجار الأرز ، والرواج الذى شهدته التجارة والصراع الشديد بين التجار للحصول على السلعة مـن المنتجين تأثير كبير على أوضاعهم الاجتماعية، وتمثل ذلك فى تصدع بنيان الحياة الأسرية لـبعض التجار، حيث تبين أن غالبية حالات الطلاق تمت عقب موسم الحصاد مباشرة ، وهذا يعنى أن فتـرة قمـة الـرواج التجـارى لـلأرز شـهدت قمـة التفكـك الأسـرى لـبعض التجـار .

---

(١) محكمة دمياط ،س٢٢٨ ، ق٢٨ ، ص٢٤ ، ٨ شوال ١١٥٦ ؛س٢٧١ ،ق١٥٤ ،ص١١٩ ، ١٧شعبان ١١٨٦ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٠٨ ، ق٩١٠ ، ص٦١٥ ، ١١ رجب ١١١٤ ؛ س١٤٩ ، ق٩٣ ، ص٧٠ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٥ ؛ محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص٢٣١ ، ١٠ رجب ١١١٣؛ س٢١ ، ق١٥٩ ، ص٦٠ ، ١٨ جماد أول ١١٢٨ .

ويبدو أن التسابق بين التجار للحصول على كميات كبيرة من الأرز ،بالإضافة لوجودهم المستمر فى الريف عقب موسم الحصاد كان السبب المباشر لانشغال التجار بعقد صفقاتهم التجارية وإدارة تجارتهم المتشعبة فى الريف والمدينة ، وهذا بدوره انعكس بشكل سلبى على حياتهم الأسرية ، مما دفع بعض الزوجات للمطالبة بالطلاق[١] . وخلاصة القول أن وسطاء التجار كانوا المحرك الأول للعملية التجارية خاصة فى المدينة ، فقد امتلكوا كثير من الحواصل بأسواق الأرز وقاموا بتجميع الأرز من صغار التجار والمنتجين وتخزينه بالحواصل تمهيداً لتسليمه لكبار التجار [٢] .

جـ ـ صغار التجار : ـ

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم التجارى للأرز ، وكان هؤلاء التجار دائمى الإقامة فى الريف وأكثر احتكاكاً بالمنتجين ، وكثيراً ما تنافسوا فيما بينهم لاستقطاب المنتجين إليهم لخدمة الشبكات التجارية الكبيرة[٣]، حيث كانوا يقومون بتجميع الأرز وخاصة من صغار المنتجين وبعض كبارهم . ونظراً لذلك فقد انتشرت أعداد كبيرة منهم فى المناطق المجاورة لدمياط وفارسكور والمنزلة وريف

---

(١) محكمة بولاق ، س٦٥ ، ق٣٩٢ ، ص بدون رقم ، غرة صفر ١١٣٦ ؛ س٧٤ ، ق١٣٦ ، ص٨٩ ، ٨ محرم ١١٧٦ ؛ س١٨ ، ق٨١ ، ص٤٦ ، ٩ صفر ١٢٠٧ ؛ محكمة رشيد ، س١٨٧ ، ق٢٥٨ ، ص٢٧ ؛ ق٢٢٠ ، ص١٢٩(دت) ؛ محكمة الإسكندرية ، س٨٨ ، ق٤١١ ، ص١٤٨ ؛ ق٧١١ ، ص٢٦٨ ، ٣ رجب ١١٨٠ ؛ محكمة الباب العالى ، س٣١٤ ، ق١٥٢ ، ص٦٣ ، ١١ رمضان ١٢٠٧ .

(٢) محكمة بولاق ، س٦١ ، ق٢٣٠ ، صـ بدون رقم ، ٤ ربيع آخر ١١١٧ ؛ ق٥٤٧ ، صـ بدون رقم ، ١٢ ذى الحجة ١١١٧ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ١٥٩ ، ص ٦٠ ، ١٨ جماد أول ١١٢٨؛ محكمة الباب العالى ، س٢٧٨ ، ق٥٨٩ ، ص٣٥٣ ، ١٤ صفر ١١٦٨ .

(٣)محكمة دمياط ، س٢٤٠ ، ق٣٥٢ ، ص٢٥٦ ، ٣ ربيع أول ١١٦٥ ؛ س٢٧١ ، ق٢٣٦ ، ص٢٤٥ ، غرة جماد آخر١١٨٧ .

المنصورة وشربين ورشيد .

ومن ناحية أخرى لعب كبار المنتجين والملتزمين دور وسطاء وصغار التجار فى الريف ، فقاموا بتجميع الأرز من صغار المنتجين فى دائرة التزامهم والتزام أقرانهم من المنتجين وتصريفه لكبار التجار بالموانئ .

وقد شهد الريف أشكال عديدة من الصراع بين صغار التجار للاستحواذ على التجارة بالريف ، ويتخذ هذا الصراع أشكال مشاغبات صريحة ، وخاصة بين بعض كبار المنتجين العاملين بالتجارة وصغار التجار ، حيث حاول بعض المنتجين تحجيم دور صغار التجار فى الريف بوضع العراقيل أمام نشاطهم لاحتكار التجارة فى الريف لصالحهم ، وخاصة فى مناطق التزامهم وأجوارها ، التى نظروا إليها على أنها امتداد طبيعى لنفوذهم . ويتخذ هذا الصراع فى بعض الأحيان منعطفاً خطيراً يتمثل فى إغراق مراكب أرز الخصوم عمداً فى عرض النيل ، فى محاولة منهم لكسر شوكة منافسيهم . ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الصراع بين صغار التجار كان صريحاً وواضحاً ، على عكس الصراع بين كبار التجار الذى يتخذ أشكال مناورات وأساليب ملتوية ظاهرها تعاون وباطنها صراع شديد [1] .

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن التقليل من أهمية الدور الحيوى لصغار التجار فى الريف، حيث كانوا المحرك الأول لعملية التجارة فى مصادرها الرئيسية بالريف، وقد تراوحت الصفقات التى عقدوها مع المنتجين ما بين ٣ ضريبة كحد أدنى و ٤٠ ضريبة كحد أقصى فى الصفقة الواحدة [2].

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٠٢ ، ق ٨٢ ، ص ٣٩ ، ٧ ربيع أول ١١١٩ ؛ محكمة دمياط ، س١٩٧ ، ق٦٢ ، ص٤٥ ، ١٨ صفر ١١٣٥ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق٢٣٧ ، ص٩٠ ، ١٤ رمضان ١١٢٨ .

وقد ازداد نشاط صغار التجار فى الريف بشكل مكثف وخاصة فى فترات الرواج التجارى، مما أدى لتضخم ثرواتهم بشكل كبير،وكان هذا التضخم من الأسباب الرئيسية لانفصالهم عن الشبكات التجارية التى انتموا إليها، وكونوا شبكات صغيرة ازداد نشاطها بشكل تدريجى عاماً بعد آخر، مما جعلها تنافس الشبكات الكبيرة، وهذا يؤكد أن الحراك الاجتماعى للمستثمرين فى النشاط التجارى والمهن المعاونة لتجارة الأرز كان يتصاعد بشكل ملحوظ وسريع ، بعكس الأنشطة التجارية الأخرى (1).

٦ ــ العسكر وتجارة الأرز : ــ

إن وجود القوات العثمانية داخل المجتمع المصرى فرض عليها منذ وقت مبكر نوعاً من التعايش والاستقرار بل والاندماج داخل فئات المجتمع ، ويعد اشتغال العسكر بالتجارة مظهر من مظاهر الانفتاح الاقتصادى الذى ساد المجتمع المصرى ، حيث لم تكن هناك فئة بعينها تعمل بالجندية وفئة أخرى تعمل بالتجارة وغيرها ، فقد انتسب بعض كبار ووسطاء التجار للعسكر ولقبوا بألقاب العسكر العليا ، واقتحم أيضاً العسكر مجال التجارة (٢) . وقد بدأت ظاهرة ممارسة العسكر للتجارة فى السنوات الأولى التى أعقبت ضم سليم لمصر ، فمثلاً ذكر بن إياس أن عدداً كبيراً من رجال الحامية العثمانية كانوا يبيعون البوظة فى الدكاكين ، ولكى يحافظ العثمانيون على الصبغة العسكرية لأفراد الأوجاقات حرم قانون نامه على العسكر ممارسة النشاط التجارى أو مزاولة أى نشاط اقتصادى آخر ،ولكى يكون هذا التحريم رادعاً نص القانون على ضرورة معاقبة كل من تسول له نفسه مخالفة القانون ، أما بقطع علوفته أو عزله من الخدمة فى الأوجاقات وإبعاده إلى استانبول

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق١٧٧ ، ص١٧٣ ، ١٣ صفر ١١٢٤ ؛ ق٢٩٤ ، ص ٢٩٩ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤؛ س١٨٤ ، ق٢٣١ ، ص١٩٧ ، ١٨ صفر ١١٢٦ .

(٢) محكمة بولاق ، س٦١ ، ٣٠ ، صـ بدون رقم ، ٤ ربيع آخر ١١١٧ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٣٧ ، ص ٩٠ ، ق ١٤٤ ، ١٦ ذو القعدة ١١٧٢ .

وعلى الرغم من ذلك بدأ رجال الأوجاقات فى اقتحام الحياة العامة وعملت إعداد كبيرة منهم بالتجارة مع احتفاظهم بمكانتهم الوظيفية كأجناد .

وقد بدأت هذه الظاهرة تنتشر منذ منتصف القرن السادس عشر(١)،حيث اقترنت أسماء العسكر بأسماء مهنهم ، وزاد اقتحام العسكر لميدان التجارة على نطاق واسع فى القرن الثامن عشر(٢)، فشاركوا فى جميع مراحل العملية الإنتاجية للأرز واستثمروا أموالهم فيها سواء التزام أراضى زراعية لإنتاج الأرز، أو امتلاك وسائل الإنتاج من مضارب وغيرها ، بالإضافة لدورهم (الرئيسى) فى تجارة الأرز . وكان لمشاركة العسكر فى تجارة الأرز أثر كبير فى إكسابها طابع الحيوية والنشاط والقوة(٣)، حيث عقدوا صفقات ضخمة وقاموا بتمويل عملية التجارة عن طريق القروض والمشاركة وغيرها . ويبدو أن العامل الرئيسى لاتجاه العسكر لتجارة الأرز هى العوائد المادية المغرية التى حققها التجار من خلال تجارة الأرز ، نتيجة لزيادة الطلب الخارجى عليه بشكل كبير ، فضلاً عن أن الرواتب العسكرية لم تكن بالدرجة التى تفى بمطالبهم المعيشية ، وخاصة فى ظل انهيار أسعار صرف العملات العثمانية نتيجة لنقص وزن المعدن النفيس بها مقارنة بالعملات الأوروبية المتداولة فى مصر ، مع الوضع فى الاعتبار بأن رواتبهم كانت غير مناسبة ، وخاصة فى القرن الثامن عشر ،وأن الزيادة التدريجية فيها لم تكن توازى الانهيار المستمر فى أسعار العملات العثمانية .

---

(١) عفاف مسعد السيد العبد : دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (سلسلة تاريخ المصريين ١٧٩) ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٢ .

(٢) عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥١ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س١٢٨ ، ق٥٣٣ ، ص٢٩٥ ، غرة شعبان ١١٤٦ .

ويمكن القول بأن هذه الأجور كانت مناسبة بدرجة ما فى النصف الأول من القرن السادس عشر نتيجة للاستقرار النسبى لأسعار العملة، ومع مرور السنوات أصبحت هذه الأجور لا تفى بمطالبهم، بل وبمكانتهم الاجتماعية المرموقة، مما أضطرهم إلى اقتحام مجال التجارة بصفة عامة وتجارة الأرز بصفة خاصة ، فقد كان كثير من كبار العسكر أو من يندرجون فى أعالى الرتب العسكرية يتاجرون فى الأرز،ومن هنا كان غالبيتهم يلقبون فى نهاية أسمائهم بالرزازين نسبة لاشتغالهم بتجارة الأرز(١).

وقد أدى هذا التحول الكبير من جانب العسكر إلى المجال التجارى لانهيار مباشر فى الوظائف العسكرية ، وخير دليل على ذلك ضعف العسكر كنظام حربى فى مواجهة الحملة الفرنسية . أما بالنسبة للصفقات فقد بلغت إحدى الصفقات التى عقدها أحد العسكر من طائفة مستحفظان ١٨٢ ضريبة أرز(٢).(*وعقد حسين من طائفة مستحفظان صفقة أرز قدرثمنها بـ ٧٥,٠٠٠ نصف*)(٣)، كما كان للعسكر دور كبير فى تكوين شركات تجارية برءوس أموال ضخمة فيما بينهم على تجارة الأرز ، حيث لعبت طبيعتهم العسكرية دوراً كبيراً فى تقاربهم وتكوينهم شركات على تجارة الأرز ، وخاصة فى المناطق القريبة من مزارع الأرز ، وذلك لحصولهم على الأرز من مصادره الأصلية ، وخاصة من إنتاج التزام أقرانهم من العسكر، بمعنى أن العسكر كونوا شبكة إنتاجية وتجارية فيما بينهم عادت عليهم بكثير من الفوائد ، منها مثلاً أن العسكر المنتجين اقترضوا الأموال للتوسع فى الإنتاج من تجار العسكر ، وعلى الجانب الآخر حصل تجار العسكر على الأرز بسعر أقل ، مما أتاح لهم

---

(١) محكمة الصالح ، س٢٤٢ ، ق٢٨ ، ص١٠ ، ٢ ربيع ثانى ١١٢٥ ؛ س٣٥٨ ، ق٥١٣ ، ص٣٧٧ ، ٢صفر ١١٧٥ ؛ محكمة رشيد ، س١١٤ ، ق٣١٦ ، ص ٢٠٠ ، ٢٧محرم ١١٢٥ .

(٢) محكمة رشيد ، س١١٤ ، ق٣١٦ ، ص٢٠٠ ، ٢٧ محرم ١١٢٥ ؛ محكمة دمياط ، س٢٤٨ ، ق٧٨ ، ص٦٩ ، ٣صفر ١١٧٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٠٢ ، ق ١١٦ ، ص ١٢٥ ، ١٤ شوال ١١٣٩ .

تحقيق كثير من الأرباح عند تسويقهم للأرز [1]، والدليل على ذلك الصفقات الكبيرة التى باعها التجار من العسكر، فعلى سبيل المثال (*باع مصطفى جوربجى طائفة عزبان صفقة أرز شعير وأبيض ثمنها ١١١٨٢٨ نصف فضة*) [2]، بالإضافة للصفقة التى امتلكها (*محمد بن إبراهيم عبد الله جوربجى عزبان التى قدر ثمنها بـ ٣٠٦٦٦ نصف فضة*)[3] . كما كان لأفراد طائفة جمليان نشاط كبير أيضاً فى مجال تجارة الأرز ، فعقد كثير منهم صفقات تجارية وقاموا بتسويقها داخل البلاد وخارجها [4] .

وبطبيعة الحال اتخذت معاملات العسكر التجارية فيما بينهم على الأرز أشكالاً متعددة منها الشركات والبيع بالأجل والمضاربة وغير ذلك .

وقد قدرت إحدى الصفقات التى عقدها أحد العسكر وهو (*محمد جوربجى جمليان بـ٣٤٠٢٩٨ نصف فضة*)[5]. ومن ناحية أخرى لعبت تجارة الأرز دور فى الصراعات التى دارت بين العسكر من الفرق

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س١٠٢ ، ق٨٨٧ ، صـ ٦٦١-٦٦٢ ؛ محكمة دمياط ، س١٩٤ ، ق ١١، صـ١١ ، ٤ محرم ١١٣٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٥١ ، ق٨٥ ، ص٣٩ ، ٩ شوال ١١٧١ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٩٦ ، ق ١٥ ، ص٢٦ ، غرة شعبان ١١٣٤ .

(٤) محافظ الدشت ، محفظة ٢٢٧ ، ق بدون رقم ، ص٣١ – ٣٢ ، (د ت) .

(٥) محكمة دمياط ، س ١٦٦ ، ق ٧٣ ، ص ٨٥ غرة محرم ١١١٤ ؛س ٢٤٦ ، ق ٥٨ ،ص ٤٧ ، ١١ ذى القعدة ١١٦٧ ؛ س٢٥١ ، ق ٥٨ ،ص ٣٩ ، ٩ شوال ١١٧١ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١١١ ، ق ٥٢ ، ص ٥٠ ، ١٨ رمضان ١١٢٩ ؛ س ١١٨ ، ق ٤١٥ ،ص ٢٨٤ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٣ ؛ محكمة بولاق ، س ٧٣ ، ق ٦٩٣ ، ص بدون رقم ، ١٨ ربيع ثانى ، ١١٦٦ ؛ محافظ الدشت ، محفظة ٢٨٦ ، ق بدون رقم ، ص١٨٦، ١٢ ربيع ثانى ١١٨٠ .

المختلفة ، حيث كان التنافس التجارى بين كبار العسكر بعضهم البعض غالباً مما يتسبب فى حشد كلاهما لتوابعه من صغار العسكر ، ومن هنا يتأزم الموقف وتحدث اضطرابات فيما بينهم ، وربما يتسع نطاقها ويصعب السيطرة عليها ، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن التنافس بين كبار العسكر لم يكن صراع على السلطة والهيمنة السياسية على أوضاع البلاد فقط ، بل أن الأوضاع الاقتصادية والتنافس التجارى لعب دوراً لا يستهان به فى الصراع بينهم ، وخصوصاً فى القرن الثامن عشر نتيجة لاقتحامهم مجال التجارة على نطاق واسع .

ويبدو أن الذى شجع العسكر ودعم نفوذهم فى المجال التجارى هو دورهم الرئيسى فى الإشراف على الجمارك ومراقبة تصرفات الملتزمين بها ، مما أتاح لهم عقد صفقات ضخمة قاموا بتصريفها بالمناورة مع ملتزمى الجمارك بالموانئ من الأقباط واليهود (١) .

٧ ــ نظم التعامل المالى (التجارى) : ــ

مما لاشك فيه أن جميع العمليات التجارية تحتاج إلى رءوس أموال لازمة لتغطية ثمن البضائع التى هى أساس العمل التجارى ، بالإضافة لدفع أجور العاملين لدى التجار وإيجار الحواصل اللازمة للتجارة وإجراءات شحن البضائع ، وأجرة سماسرة وشيالين إلى غير ذلك ، ومن هنا فإن توافر رءوس الأموال تعتبر من القضايا الجوهرية بالنسبة للتجار ، فإن لم يمتلكوا المال الكافى يضطروا إلى اللجوء لعدة وسائل لتيسير شئونهم التجارية ، منها الدخول فى شركات مع أقرانهم من التجار أو الاقتراض حتى يتوفر لديهم رأس المال اللازم لتنمية نشاطهم التجارى ، بالإضافة للبيع بالأجل والمضاربة إلى غير ذلك من أشكال المعاملات المالية لتمويل تجارة الأرز .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٤٩ ، ص ٤١ ، ١٨ جماد ثانى ١١١٥ ؛ س ٢٨٧ ، ق ٥٣ ، ص ٤٢ ، ٢٠ شوال ١٢٠٤ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١١٤ ،ق ١٦٦ ، ص ١٥٧ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٣١ ؛ محافظ الدشت ، محفظة ٢٦١ ، ق بدون رقم ، ص ١٥٧ ، غاية ربيع أول ١١٦٤ .

<u>أ ــ الشركات التجارية : ــ</u>

نشأت الشركات التجارية كتطور طبيعى لاستغلال رءوس الأموال فى عمل تجارى معين ، فالجهود الفردية مهما بلغت ضخامتها قد تعجز أحياناً عن الاضطلاع بمشروع تجارى كبير ، ومن هنا تبدو الحاجة الملحة لتجميع رءوس الأموال لاستثمارها بشكل أفضل ، ولايتم هذا التجمع من الأشخاص (المستثمرين أو الشركاء) إلا فى إطار تنظيم قانونى ، بمعنى توثيق هذه الشركات بالمحاكم الشرعية لحفظ حقوق جميع الشركاء من المساس بها ٠

وقد عمل كثير من تجار الأرز على الدخول فى شركات فيما بينهم ، والالتزام بالمساهمة بالأموال أو بالخبرة الشخصية ، وفى حالات كثيرة المساهمة بكلاهما ٠

وفى نفس الوقت يتم تحديد الصلاحيات المخصصة لكل فرد فى الشركة من مال أو جهد وذلك حسب طبيعة النشاط المتعامل عليه ، وفى حالة تحقيق أرباح يتم تقسيمها حسب النسب المتفق عليها ٠ وفى حالة حدوث خسارة يتحملها الجميع كلاً حسب نسبته، وهذه الشركات كفلت لتاجر الأرز ضمانات كثيرة، منها أنها أمنت التاجر من المغامرة بجميع أمواله فى صفقة تجارية واحدة ، بمعنى أنها حدت من الخسارة التى يتعرض لها بعض التجار ٠ ويتضح أن تأسيس الشركات لم يكن الهدف الرئيسى منها توفير رأس المال فقط، بل الحد من الخسائر مثل إغارة البدو أوقطاع الطرق،بالإضافة للاضطرابات الداخلية التى شهدتها البلاد فى بعض الفترات والتى كان لها أثار سيئة على حركة التجارة ، فإذا حدث شيئ من هذا القبيل تكون خسارة جزئية (١)٠ ونتيجة طبيعية لما سبق حرص بعض كبار تجار الأرز على استثمار رءوس أموالهم عن طريق توزيعها على مجموعة شركات لتجنب الخسائر

---

(١) <u>محكمة القسمة العسكرية</u> ، س ١٠٩ ، ق ١٤ ص ١٨ ، ١٢ رمضان ١١٢٨ ؛ <u>محكمة رشيد</u> ، س ١٥٥ ، ق ٢٢١ ، صـــ٢١٥ ، ١٤ صفر ١١٦٤ .

فإذا خسرت إحدى الشركات عوضتها الأخرى ، وهذا فى حد ذاته وعى منهم بطرق استثمار أموالهم بأقل خسائر ممكنة ، وفى نفس الوقت بأكبر قدر من الأرباح ٠

ويمكن القول بأن تمويل هذه الشركات يختلف من شركة لأخرى ، لأن حصة التمويل يجب أن تتناسب مع احتياجات كل شركة وما يحيط بها من ظروف (١) ٠

فعلى سبيل المثال قامت شركة بين مجموعة تجار نوعوا نشاطهم على كافة المحاور وقاموا بتوسيع نطاق الشركة وأمدوها إلى مختلف الجهات ، مما أتاح لهم السيطرة على بعض المناطق المنتجة للأرز واحتكارها لصالحهم ، فكان لكل عضو فى الشركة مهمة معينة عليه القيام بها ، فمنهم من يتحمل مسئولية الذهاب للمناطق المنتجة للأرز لتمويل صغار المنتجين بالقروض اللازمة وقت أجراء الزراعة ، بالإضافة لعقد الصفقات التجارية مع كبار المنتجين عقب الحصاد ، ومجموعة أخرى أشرفت إشرافاً تاماً على عملية ضرب الأرز بالمضرب الخاص بالشركة ، وعقب ذلك تقوم مجموعة أخرى بتجهيز الأرز وإرساله لشركائهم بسوق الأرز، بالإضافة لمجموعة أخرى تقوم بتسويق هذه الصفقات ، ويمكن القول بأن هذه الشركة لعبت على محاور متعددة فهى تعد شركة زراعية صناعية تجارية ، ومما لاشك فيه أن مدى معرفة كل عضو بالمسئولية المكلف بها فى مثل هذه الشركات كان لها أثراً كبيراً فى استمرارها وتنميتها وزيادة أرباحها ، والذى ساعد على نجاح هذه الشركة تكوينها لشبكة من العلاقات الاجتماعية بالريف كان غرضها الأساسى تنمية العلاقات التجارية بين الريف

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٩ ، ق ١٤ ، ص ١٨ ، ١٢ رمضان ١١٢٨ ؛ س ١٥١ ، ق ٢٦١ ، ص ١٥٥ ، ١٢ صفر ١١٥٥ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧١ ، ٨ القعدة ١١٣٩ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٨٥ ، ق ١٠٢ ، ص ٦٦ ، ٣ شوال ١١٩٩ ؛ س ٢٩٠ ، ق ٣٥٠ ، ص ٣٠٢ ، ٩ رجب ١٢٠٩ .

والمدينة ، وربما كان لمثل هذه الشركات نشاط تجارى خارجى فاتساع نشاطها الداخلى على كافة المستويات يرجح ذلك ، لتصريف صفقاتها الضخمة من الأرز (١) ٠

وقد تعددت الشركات التى نشأت بين التجار وحققت كثير منها مكاسب مغرية ، فعلى سبيل المثال بلغ رأسمال إحدى الشركات بين اثنين ١٣١٢ دينار محبوب ، أى ما يعادل (١٤٤٣٢٠ نصف فضة) ، وكانت هذه الشركة مناصفة بين اثنين ، وحققت فى مدة عام واحد أرباح بلغت قيمتها ١٠٨٣٣٢ نصف فضة ، أى أنها حققت أرباح ما يعادل ٧٥,٦% من رأسمالها فى خلال عام واحد ، وقد استمر نشاطها لمدة عام واحد فقط ، وذلك حسب رغبة الشركاء ، حيث كان بعض الشركاء يقومون بإحلال الشركة ثم تجديدها مرة أخرى بعد إدخال صافى الأرباح المحققة سابقاً إلى رأسمال الشركة الجديدة كلاً حسب نسبته ، مما يزيد من حجم مثل هذه الشركات بشكل سريع ٠

وواقع الأمر أن هذه الشركات برءوس أموالها الضخمة تعد شكل من أشكال تبلور رأس المال التجارى في القرن الثامن عشر ٠ ويبدو أن الذى ثبت جذور هذه الشركات ودعمها أن غالبية الشركاء كانوا يحصلون على الأرز الشعير من مصادره الأصلية ويقومون بضربه فى مضاربهم ليصبح أرز أبيض ، وذلك فى محاولة منهم للحد من عملية الأنفاق على السلعة لتحقيق أكبر عائد من الأرباح سواء من الصناعة أو التجارة ، فضلاً من امتلاك بعض التجار لأكثر من مضرب والدخول فى شركات متعددة على تجارة الأرز(٢)٠

---

(١) محكمة دمياط ، س٢٢٨ ، ق٢٦١ ، صـ١٥٥ ، ١٢صفر ١١٥٥ ؛ ق٢٨، صـ٢٤، ٨شوال١١٥٦ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٥٥، ق٢٢١، صـ٢١٥ ، ١٤صفر١١٦٤ ؛ س ١٧٩ ، ق ٥٨ ، ص ٦٣ ، ١٨ صفر ١١٨٢ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١٥١ ، ق ٢٦١ ، ص ١٥٥ ، ١٢ صفر ١١٥٥ ؛ محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ٢٨٩ ، ق ١٣١ ، ص ١٠٩ ، (دت) ١٢٠٨ ٠

وقد اتخذت الشركات التجارية أبعاداً أخرى ، فعلى صعيد النشاط التجارى أخذ بعض تجار الأرز على عاتقهم تنويع نشاطهم التجارى فى سلع متنوعة مثل العطور والقمح مثلاً بجانب الأرز ، فى محاولة منهم لعدم المغامرة بأموالهم فى تجارة سلعة واحدة قد تتعرض لهبوط مفاجىء فى أسعارها لعدم تصريف إنتاجها فى بعض السنوات ، بالإضافة لمخاطر السلب والنهب على يد قطاع الطرق ، أو نتيجة لسوء التخزين ، فضلاً على ارتباطها بالنيل فى المقام الأول ، وبذلك كان باستطاعة هؤلاء التجار تغيير نمطهم التجارى بما يتوافق مع مصالحهم .

ومن المؤكد أن الأمل فى تحقيق أرباح أكثر من تلك التى يمكن تحقيقها من سلع أخرى ، بالإضافة للرغبة فى تبوء مكانة رفيعة فى عالم التجارة ، كانت وراء اتخاذ كثير من تجار السلع الأخرى اقتحام مجال تجارة الأرز ، حيث كان الطلب يتزايد على الأرز ، ونتيجة لذلك حققت هذه التجارة أرباحاً طائلة للتجار العاملين فيها ، فكلما كبر حجم النشاط التجارى ازداد عدد التجار العاملين فيه(١). ويبدو من المنطقى تماماً القول بأن العقل ومنطق الربح السريع من الدعائم الرئيسية للعمل التجارى الذى لا يتقيد بديانة سماوية فى غالبية الأحوال ،وهذا يتضح من خلال الوثائق ، حيث نشأت شركات تجارية بين التجار المسلمين وبين أهل الذمة من اليهود على صفقات تجارية وصلت فى بعض الأحيان ما يزيد عن ٤٢٠ أردب أرز شعير ، وهذا فى حد ذاته يحبط الأقوال السائدة عن التشدد مع أهل الذمة فى العصر العثمانى ، ويؤكد بلا جدال أن الدولة العثمانية

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٣ ، ق ١٩ ، ص ١٦ ، ١٩ ربيع ثانى ١١٣١ ؛ س٢٠٦، ق١٨٤، صـ١٧٤، ١٧ربيع أخر ١١٤٠ ؛ س ٢١٠ ، ق ٢٢٦ ، ص ١٧٧ ، ١١ ذو القعدة ١١٤٣ ؛ محكمة القسمة العربية ،س١٠٠، ق٢٠، صـ١١، ١٢جماداول ١١٤٩؛ محكمة الاسكندرية ، س٥٢ ، ق٦٦٤ ، ص٣٤١ ، (دت) ؛ محكمة بولاق ، س٦٠، ق٧٩٢، ص بدون رقم ؛ ١٢ذى الحجة ١١١٧ ؛ س٧٢ ، ق٣٧٣ ، ص بدون رقم ، ١٧ شوال١١٦٠ .

يسرت للجميع ومن بينهم أهل الذمة ممارسة النشاط التجارى فى السلع الحرمة دولياً مع الدول الأوروبية ، وهى الأرز والقمح والبن ما دام ذلك لا يؤثر على مصالحها الاقتصادية(١) .

ومن ناحية أخرى ازدادت المصالح التجارية بين الطرفين بشكل كبير ، فمثلاً أناب بعض اليهود التجار المسلمين فى استخلاص حقوق آبائهم المتوفين من معاملات تجارية على أرز ، حيث نشأت بين اليهود من ملتزمى الجمارك وتجار الأرز علاقات تجارية قوية أدت لتوسيع الشبكات التجارية التى خدمت مصالح الطرفين فى مختلف الاتجاهات ، فلجأ كثير من ملتزمى الجمارك إلى تجار الأرز ليلعبوا دور الوكلاء عنهم فى تصريف صفقاتهم التجارية من الأرز بالخارج ، مقابل تسهيل اليهود لهم فى إجراءات الجمارك ، ومن هنا توثقت العلاقة فيما بينهم (٢).أما الأقباط فقد دخلوا فيما بينهم على شركات لتجارة الأرز بالداخل والخارج وشاركوا المسلمين أيضاً ووثقوا هذه الشركات بالمحاكم الشرعية،وهذا يعنى أن تجارة الأرز نسجت (صنعت) من المجتمع المصرى نسيجاً قوياً ومتماسكاً ،كما أنهم استعانوا (الأقباط واليهود) بالمحاكم الشرعية فى حل كثير من المنازعات والخلافات التى نشبت فيما بينهم على نشاطهم الاقتصادى وحياتهم الاجتماعية .(٣).

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لبعض النساء الذين اقتحموا مجال تجارة الأرز وكونوا شركات على تجارته ويسروا الدعم اللازم لهذه الشركات من رءوس أموال لتمويل عقد الصفقات التجارية التى بلغت فى بعض الأحيان ١٤,٠٠٠ نصف فضة (٤).

---

(١) محكمة رشيد ، س١٢٨، ق١١٨، صـ٩٥ ،١٧ صفر ١١٣٥ .

(٢) محكمة القسمة العربية ، س٨٤ ، ق٢١٥ ، صـ١٣٨ ، غرة شوال ١١٢٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٠٣ ، ق ١٤٣ ، ص ١١٦ ، ١٣ ذى الحجة ١١٤٠ ؛ محكمة رشيد ، س١٣٨ ، ق٣٦٧، صـ٢٥٧، ١٤شوال ١١٤٥.

(٤) محكمة رشيد ، س١٢٥، ق٢٠٠، صـ١١٨، ١٣شوال ١١٣٢ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١٤٦ ، ق ٢٦٨ ، ص ٢١٠ ، ٨ رجب ١١٥١ .

ب ــ تصفية الشركات : ــ

تتم تصفية الشركات بين التجار لأسباب متعددة ، منها ما يتعلق بانقضاء مدة الشركة ، حيث أن مدة الشركات غالباً ما كانت تحدد بمدة قصيرة، أو لأسباب تتعلق بعدم التزام أحد الشركاء بواجباً ما كان مكلفاً به ، مما يتسبب في حدوث خلاف بين الشركاء ، أو قيام أحد الشركاء باختلاس جزء من الأرز، وتحدث مثل هذه الحالة فىغالبية الأحوالمن جانب الشريك المشرف على عملية التخزين، فعلى سبيل المثال (*أدعى حسن بن على الشهير بالديروطى على جعفر بن محمد الديروطى التاجر فى الأرز بأنهم شركاء فى تجارة على أرز ، وأن المدعى عليه سرق ٤ أردب أرز من الحاصل*)(١).

وكان لوفاة أحد الشركاء سبباً مباشراً فى معظم الأحوال لتصفية الشركة وذلك برغبة الورثة ،وغالباً ما يضطر الشريك الآخر للتباطؤ فى منح الورثة حقوقهم ، وذلك حرصاً على عدم تصدع بنيان الشركة التى قد يكون لتصدعها تأثيراً سلبياً على مصالحه التجارية ، التى بطبيعة الحال قد تتعرض لهزة عنيفة . وفى النهاية عندما يستطيع الورثة إثبات حقوقهم بعد فترة أمام المحكمة ، يكون الشريك الأول قد وثق معاملاته التجارية ، وتشعبت تجارته فى جميع الاتجاهات ، مما يسهل عليه إعطاء ورثة شريكه المتوفى حقوقهم دون أن تتأثر تجارته بذلك(٢) . ويتضح من خلال الدراسة أن تصفية غالبية الشركات التجارية على الأرز كانت بسبب وفاة أحد الشركاء (٣) ، فمثلاً تم تصفية الشركة التى كانت بين محمد باشا محافظ مصر ومحمد أغا بن إيواز بسبب موت الأخير، وبلغ

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٠ ، ق ٢٤٢ ، ص ١٥٨ ،٢١ رجب ١١٣٠ ؛ س ١٣٨ ، ق ٣٦٧ ، ص ٢٥٧ ، ١٤ شوال ١١٤٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠١ ، ق ١٤٤ ، ص ١٢٧ ، ٩ ذى الحجة ١١٣٨ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س ١٥١ ، ق ٢٦١ ، ص ١٥٥ ، ١٢ صفر ١١٥٥ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٩٤ ، ق ١١ ، ص ١١ ، ٤ محرم ١١٣٠ .

رأسمال هذه الشركة ١,٦٥٧,٣٠٠ نصف فضة ، وكان ضمن هذه الشركة ٢٥٥ أردب أرز أبيض وغيره من عدس وقمح للتجارة فيه بجدة ببلاد الحجاز(١). ومن الشركات التى تم تصفيتها أيضاً الشركة التى كانت بين (*إسماعيل من طائفة عزبان وشركائه على وسالم ، بسبب وفاة إسماعيل ، وبلغ رأسمال إسماعيل فى هذه الشركة ٣٠,٠٠٠ نصف فضة ، وظهر له ربح ١١٠٢٢ نصف فضة*) ، أى أن نصيبه النهائى كان ٤١٠٢٢ نصف ، ولم تحدد الوثيقة مدة الشركة ، قد تم تقسيم التركة بين أولاده الذين فضلوا تصفية هذه الشركة مع شركائه ، وذلك بحضور مجموعة من تجار الأرز ، بالإضافة لغيرها من الشركات التى لا يتسع المجال لذكرها (٢).

وأحياناً يتم تصفية الشركة بتنازل أحد الشركاء عن نصيبه للآخر ، وغالباً ما يقوم الطرف الذى ستصبح الشركة ملكاً له بتسديد حق شريكه مقسطاً على سنوات متعاقبة وليس جملة واحدة ، وهذا فى حد ذاته يعد مصلحه للمالك ، لأن هذا التقسيط يخفف من أعباءه المالية عند السداد ، ويتيح له الفرصة لاستثمار أمواله بشكل أفضل ، فعلى سبيل المثال (*تصادف الحاج أحمد بن إبراهيم الدسوقى الرزاز مع ولد أخته محمد بن محمد البرسوبى الرزاز بأن أخر ما يستحقه الحاج أحمد قبل ولد أخته من الشركة التى كانت بينهم ٩٠٠٠ نصف فضة مقسمة على ٣ سنوات ، وقسط كل سنة ٣ آلاف ، ولا تمسك ولا علل ولا إحتجاج ولا شيئ وتصادقوا على ذلك*) (٣) .

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ٩٥ ، ق ٥٩٩ ، ص ٣٧٧-٣٧٨ ، ١٠ ربيع أول ١١١٥

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٢ ، ق ٨٨٧ ، ص ٦٦١-٦٦٢ ، ١٠ شعبان ١١٢٤ ؛ ق٩٣٣ ، صـ٧٠١-٧٠٢ ، ١٥ شعبان ١١٢٤ ؛ س ١٠٩ ، ق ١٤ ، ص ١٨ ، ١٢ رمضان ١١٢٨ ؛ س ١٥١ ، ق ٢٦١ ، ص ١٥٥ ، ١٢ صفر ١١٥٥ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٩٤ ، ص ٣٠١ ، ١٣ صفر ١١٢٠ ؛ س ٢٨٥ ، ق ١٠٢ ، ٦٦ ، ٣ شوال ١١٩٩ ؛ س ٢٩٠ ، ق ٣٥٠ ، ص ٣٠٢ ، ٩ رجب ١٢٠٩ .

(٣) محكمة بولاق ، س ٦٦ ، ق ٢٥٠ ، ص ٩٤ ، ١١ ربيع ثانى ١١٤١ .

ويبدو أن الأرباح التى حققتها الشركات التى قامت على تجارة الأرز كانت من أهم العوامل الرئيسية لانفصال هذه الشركات فى بعض الأحيان ، حيث يقوم الشريك المنفصل باستثمار أمواله التى حصل عليها من الشركة القديمة فى أماكن أخرى ، ومن هذا المنطلق كانت الأرباح التى حققتها الشركة الأم مدعاة لانفصالها إلى شركتين ، حيث يقر الشريكان أن كلاهما (*فريقين أول وثانى*)(١). والواقع أن غالبية هذه الشركات لا يتم ذكر رأسمالها ولا الأرباح التى حققتها باستثناء الشركتين السابقتين التى تم ذكر ربحهما ، ولكن يُكتفى أحياناً بذكر نصيب كل شريك عند التصفية ٠ وفى بعض الأحيان يتم تصفية الشركة نتيجة لخسائر فادحة ٠ ويتضح من خلال الدراسة عدم تواجد أى شركات على تجارةأرزخسرتباستثناء شركةواحدة قامتعلى٨٠٠ريالبطاقة(٧٢,٠٠٠ نصف فضة)، خسرت فى مدة خمسة أشهر ٤٠٠ ريال، بمعنى أنها خسرت بمعدل نصف رأسمالها، وربما يرجع ذلك لسوء إدارة أو عدم وعى بظروف السوق، بمعنى أنهم قاموا بشراء صفقات أرز فى وقت كانت فيه الأسعار مرتفعة ، ومع مرور الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير مما أدى للخسارة ، أو لأسباب أخرى ربما تتعلق بهبوط حاد فى قيمة العملة ، حيث يحجم الكثير عن الشراء فى فترات تذبذب قيمة العملة صعوداً وهبوطاً، والحقيقة أن هذه الحالة(الخسارة)تتواكب مع انهيار قيمة العملة(أنظرملحق١٢)(٢).

جـ ــ القروض : ــ

اقتضت طبيعة العمل الذى يمارسه تاجر الأرز توطيد علاقته بمعامليه سواء منتجين أو تجار، حيث كان وعى تاجر الأرز بتقلبات السوق من مكسب وخسارة فى المعاملات التجارية أحد الأسباب التى دفعته لمنح القروض لأقرانه من التجار فى حالة تعرضهم لأزمات مالية ، وهذا فى حد ذاته

---

(١) محكمة بولاق ، س ٦٦ ، ق ٤٢٧ ، ص ١٦١ ، ١٤ ربيع أول ١١٤٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٩٤ ، ص ٣٠١ ، ١٣ صفر ١١٢٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٨١ ، ق ٣٠٤ ، ص ٢٣٤ ، ١٠ ربيع أول ١١٩٤ .

وعى منه بما يمكن أن يحدث له فى المستقبل من مخاطر ، فإذا دارت الدائرة عليه وجد من يقف بجانبه . وقد كان للقروض دور رئيسى فى تفادى كثير من تجار الأرز الوقوع في دائرة الإفلاس ، بالإضافة لأن كبار تجار الأرز الذين قاموا بتوفير القروض لأقرانهم حركوا جزءاً من رأسمالهم بهدف استثماره فى تجارة الأرز لصالحهم ، لأنه غالباً ما يشترط كبار التجار على المقترضين بأن يقوموا بإمدادهم بما يحتاجون إليه من الأرز مقابل الأموال التى اقترضوها ، لتدعيم نشاطهم التجارى .

وقد بلغت بعض هذه الحالات أكثر من ٢٤٥٧٦ نصف فضة ، مع العلم بأن هذه القروض وثقت من العلاقات التجارية التى تربط بين التجار من أبناء المهنة الواحدة ، وبمعنى أدق لعب كبار تجار الأرز دوراً لا يقل بأى حال من الأحول عن الدور الذى يمكن أن تؤديه البنوك فى وقتنا الحالى (١).

وحالات القروض هذه أمر تقتضيه المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين التجار ، حيث أن التجار كانوا يبغون من وراء هذه القروض تيسير عمليات البيع والشراء وترويج بضائعهم واستثمار رءوس أموالهم والخروج من الحيز الذى يتعاملون داخله إلى أفاق أوسع وأرحب من التى ألفوها من قبل (٢) . وقد اهتم الدائن والمدين بتسجيل بيانات الدين وتوثيقه بالمحكمة منعاً لأية محاولة قد تؤدى لإنكار المدين لدينه ، أو السهو والنسيان من قبل الدائن إذا تطاول على الدين الزمن ولم يكن مسجلاً . وقد سميت وثيقة تسجيل الدين كأى إيصال أموال باسم (تمسك) أو حجة ، ويتم بها تسجيل تاريخ الدين وأسماء الأطراف (الدائن والمدين) ، وتوقيع الشهود عليه ، إلى جانب تسجيل لحقوق الدائن والتزامات المدين (٣) .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٥٦ ، ق ٣٠٤ ، ص ٣٣٥ ، غرة جماد آخر ١١٦٥ .

(٢) سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، صـ١٧٦ .

(٣) سحر على حنفى : مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

وبطبيعة الحال فإن التسهيلات التى منحها الدائن للمدين فى حالات كثيرة عند سداد دينه كانت العامل الرئيسى لتهيئة المناخ الجيد للاستثمار ، وخاصة لوسطاء التجار ، الذين استثمروا هذه الأموال فى تنشيط معاملاتهم التجارية التى نشطت بشكل كبير فى ظل هذه التسهيلات ، وقد بلغت هذه التسهيلات فى بعض الأحيان عشرات الآلاف من الأنصاف ، فضلاً عن حرية السداد على سنوات عديدة ، وحسب تعبير الوثيقة (*متى أحب*)، وفى ظل هذه الظروف الملائمة بدرجة كبيرة للنشاط التجارى عقد التجار صفقات تقدر بمئات الأرادب من الأرز ، مما أدى لانتعاش الحركة التجارية للأرز على كافة المستويات الداخلية والخارجية ، بالإضافة للأنشطة المهنية المعاونة لها (١) .

وعلى النقيض تماماً شكلت القروض الربوية شكل من أشكال المعاملات التى تعامل بها بعض التجار على نطاق محدود وبطريقة غير مباشرة ، فضلاً عن أنها تمت تحت ضغوط وظروف اقتصادية سيئة لغالبية التجار المتعاملين بها(٢).ولا شك أن موقف الإسلام من الربا والمرابين الذين يتعاملون به موقفاً حاداً وحاسماً لا جدال فيه ولا مرونة ، حيث حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً (٣). ورغم ذلك فقد تعامل بعض التجار بهذه القروض بشكل من أشكال التحايل على القضاء ، فيتم ذكر أنه قرض، وأن المقترض يُنذر على نفسه فى كل سنة بمبلغ معين طالما أن مبلغ القرض فى ذمته ، فعلى سبيل المثال (*اقترض أحمد بن شهاب الدين بن حزه السمسار فى الأرز الأبيض من تركة أخيه عبد الله بن إبراهيم حزه السمسار فى الأرز الأبيض وهو الوصى على تركه أولاد أخيه مبلغ ٢٤٢٤٧,٥ نصف فضة ، ونذر على نفسه لجهة ورثة أخيه كل عام ١٦١٦,٥ نصف طالما أن المبلغ باقى بذمته*).وقد بلغت نسبة الفائدة على هذا القرض ١٥ % ، والواقع أن هذه النسبة كانت

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٥ ، ق ٤٢٠ ، ص ٢٦٣، ٢ جماد أول ١١٣٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٩ ، ق ٢٥٤ ،ص ٢١٦ ، ١٤ شعبان ١١١٥ ؛ سحر على حنفى : مرجع سابق ، ١٤٠.

(٣) فاصل عباس الحسب : مرجع سابق ، ص ١١٢ .

نادرة جداً فالشائع آنذاك نسبة ١٠% ، وربما كان اختلاف نسبة الفائدة على القروض ترتبط فى المقام الأول بالنشاط التجارى رواجاً وكساداً ، فضلاً عن القيمة الشرائية للعملة ارتفاعاً وهبوطاً فكلما ازداد النشاط التجارى للأرز وزاد الإقبال على هذا النوع من القروض ارتفعت النسبة إلى ١٥ % ، وكلما انخفض النشاط نسبياً ثبتت النسبة عند ١٠ % (١) .

(*كما أشهد على نفسه شهاب الدين بن مصطفى أحد تجار الأرز أنه قبض وتسلم من عبدربه بن عبد الجواد البرلسى الوصى على تركة أخيه المرحوم السيد يوسف مبلغ ٤٠٠ ريال بطاقة على سبيل القرض ،وأن عليه القيام لابنة المتوفى وهى مبروكة القاصر كل سنة ٤٠ ريال بطاقة من مال نفسه مادام المبلغ المذكور بذمة*)، ويبدو أن غالبية هذه القروض غير الشرعية كانت تتم داخل نطاق العائلة الواحدة ،وغالباً ما يكون المقترض الوصى على التركة ، وتعد هذه القروض شكل من أشكال الاستثمار الذى يعود بالفائدة على كلا الطرفين المتعاملين وخاصة الطرف المقترض(المستثمر) ،وبالنظر إلى نسبة الفائدة يتضح أنها النسبة الشائعة فى غالبية معاملات القروض الربوية فى ذلك الوقت، وهى نسبة ١٠ % في العام. وليس معنى ذلك أن القضاة لم يكن لديهم وعى بالتعامل بمثل هذه القروض الربوية ، فهم يدركون جيداً هذه المناورات التى تحدث خلف كواليس القضاء (المحكمة) ، ولكن ما دام تم ذكر أنه قرض فليس من حقهم إبطال ذلك ، أو يمكن اعتباره من وجهة نظرهم كهبة من المستدين للدائن(٢).

وقد اتخذت المعاملات المالية أشكالاً أخرى مثل الضمان : وهو أن يضمن تاجر ، تاجر آخر فى اقتراض مبلغ مالى ليقوم بالتجارة به ، ويتعهد هو بسداده بالنيابة عنه فى الوقت المحدد للسداد سواء من ماله الذاتى أو من مال من اقترض المبلغ بالنيابة عنه عقب نمو تجارة (٣).

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٠ ، ق ٥٣٦ ، ص ٤٣٠ ، ١١ محرم ١١٣٨ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٦٤ ، ق ١٧٣ ، ص ١٥١ ، غرة محرم ١١٧٢ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق ١٦٤ ، صـ ٩٦ ، ٢٤ شعبان ١١٢٤ .

ومن أشكال المعاملات على تجارة الأرز أيضاً البيع بالأجل : فى الحقيقة أن هذا النوع من البيع شاع بين بعض صغار تجار الأرز الذين لم يكن بوسعهم امتلاك رءوس أموال تتيح لهم عقد صفقات تجارية مقابل دفع أموالها مباشرة (فى حينها)، وفى مثل هذه الحالة كان يتعهد التاجر بدفع ثمن الصفقة عقب بيع الأرز مباشرة ، وربما كانت أسعار الأرز ترتفع نسبياً فى مثل هذه الحالة(١).

وقد ازداد حجم المعاملات المالية على تجارة الأرز بشكل كبير ، فمثلاً بلغت إحدى هذه الحالات منح تاجر لآخر مبلغ ٣٤٨٠٠ نصف فضة ليستثمر هذا المبلغ فى تجارة الأرز (٢)، وعندما تنمو تجارته وتزداد تدريجياً يقوم بتسديد مبلغ الدين عينى وليس نقدى ، أى يقوم بتسديده أرز على فترات متعاقبة وذلك حسب الاتفاق فيما بينهم ٠ ولعل الزيادة المستمرة في أسعار الأرز عدم الاستقرار فى أسعار العملة من أهم الأسباب التى دفعت الممولين من كبار التجار لصغارهم عند تمويلهم بالقروض ، بأن يشترطوا عليهم بأن يتسلموها أرزاً وليس أموالاً ، حيث رأى هؤلاء التجار بأنه ليس من الحكمة استردادها أموال ، كما أنه ليس من مصلحتهم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لفترة زمنية طويلة ، لتناقص قيمتها فقدموها لصغار التجار لاستثمارها في تجارة الأرز، وفى نفس الوقت يتم تقييم هذه الأموال بالأرز فى حين وقت استلامها لردها أرز فى المستقبل(٣) .

وساد أيضاً فى المعاملات المالية نظام التقسيط : وهو أن يتم استلام الأرز، وبعد ذلك يتم تسديد ثمنه مقسطاً ، وهذا فى حد ذاته يتيح للتاجر التعامل بحرية مع تجارته التى تنمو فى ظل هذا النظام ، ويمكن تفسير نظام التقسيط بأنه نوع من أنواع الاستثمار استغله التجار لزيادة أرباحهم على حساب الأطراف المتعاملة معهم تجارياً ، لأنه عندما يقوم التجار ببيع هذه الصفقات

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٩١ ، ق ٢٣٤ ، ص ١٥٦ ، ١٤ رمضان ١١٨٣ .
(٢) محكمة بولاق ، س٦١ ، ق١٤٦٣ ، صـ ٤٦٢ ،١٢ ذو القعدة ١١١٩ ٠
(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق٤٤٥ ، صـ٣٤٦، ١٨ ربيع أول ١١٣٠ ٠

ـ غالباً ما ـ يحصلون على أموالها كلية فى حين أنهم يسددونها بشكل جزئى ، وهناك تفسير آخر لنظام التقسيط وهو حدوث هبوط نسبى فى مستوى النشاط التجارى فى بعض السنوات ، فليس من المنطقى أن يكون هناك رواج تجارى وزيادة فى الطلب على الأرز ويحدث تقسيط ، هذا نادراً ما يحدث ، إلا فى حالة زيادة سعر الأرز المقسط عن الشائع ، والدليل على ذلك حدوث خلافات عند توثيق الصفقة المقسطة بالمحكمة ، فقد كان بعض المتعاملين بهذا النظام (التقسيط) يعتمدون على حسن نوايا الطرف الآخر ، ولكن غالباً ما يوجد شهود لحسم الخلاف (١).

أما عن نظام المقايضة : فقد شاع وانتشر ، فمثلاً قام بعض التجار بمقايضة الأرز بالبن(٢). وهناك نوع آخر من المعاملات سمى بالمضاربة : وهى أن يقدم أحد الأطراف رأسماله بينما يقدم الآخر خبرته فى مزاولة النشاط الاقتصادى ، وفى حالة تحقيق أرباح يتم تقسيمها حسب النسب المتفق عليها ، أما فى حالة الخسارة فإن صاحب المال يفقد رأسماله ويكون الآخر قد ضاع جهده ، بمعنى أن كلاهما قد ضارب ، فالأول ضارب برأسماله والثانى ضارب بعمله (٣) .

٨ ـ الصفقات التجارية : ـ

مثلث مناطق إنتاج الأرز بدمياط ورشيد والمنصورة المصدر الرئيسى لعقد الصفقات التجارية بالإضافة لبولاق والإسكندرية ، حيث كانت هذه المناطق تمثل أهمية قصوى لكبار التجار الذين قاموا بعقد الصفقات مع المنتجين وصغار التجار. وبطبيعة الحال فإن توافر رأس المال بيد التاجر يعد

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٢ ، ق٨٩، صـ٧٨ ، ١٢ ذو القعدة ١١١٢ ؛ س ١١٨ ، ق ٤٤ ، ص ٥٦ ، ٥ صفر ١١١٨ ؛ س ٢١٠ ، ق ٤٢ ، ص ٣٤ ، ١٦ رمضان ١١٤٣ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٨١ ، ق٤٤٨ ، صـ٤٤٠ ، ١٠ شوال ١١٨٦ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٢١ ، ق٥٣ ، صـ ٣٤ ، ١٤ شوال ١١٣٠ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق٢٩٤ صـ٣٠١ ، ١٣ صفر ١١٢٠ ؛ س٢٧١ ، ق١٥٤ ، صـ١١٩ ، ١٧شعبان ١١٨٦ .

من أهم العوامل التى تدفعه للقيام بالبحث عن السلع التى تناسبه ، ويعتمد معظم التجار فى ذلك على الوسطاء ، وبصفة خاصة السماسرة الذين ينتشرون فى كل مكان ليستعلموا عن السلع المختلفة ويقومون بالتوفيق بين الباعة والمشترين ، ويكون للسماسرة عمولة محددة تحت مسمى سمسرة يأخذوا عربونها مقدماً ، وبعد تمام الصفقة يحصلوا على الباقى (١). ويتم توثيق الصفقة التجارية فى المحكمة بتفاصيل متناهية الدقة ، يتم فيها ذكر اسم البائع والمشترى ، تحديد نوعية السلعة وثمنها ، هل تم تسديده كلية أم جزئية ، مقدار وزنها ، هل أردب أم ضريبة ، اسم الشهود على البيع ، تاريخ توثيق الصفقة وكاتبها ، اسم قاضى المحكمة والمذهب الذى يتبعه ، كما أن من شروط صحة البيع أن يتم تعيين الأرز من قبل المشترى ، لأنه حسب تعبير الوثائق (*بأن المشترى إذا لم يعين الأرز ولم يكله ولم يتسلمه فالبيع المذكور باطل*)، ويتم تحديد نوعية العملة المتعامل بها على التجارة(٢).

وقد شهدت دمياط نشاطاً ملحوظاً فى عقد الصفقات التجارية ، ومن المؤكد أن زيادة النشاط التجارى الناتج عن زيادة العملية الإنتاجية كان له أثر واضح فى زيادة كميات الأرز المطروحة فى الأسواق ، مما أحدث انتعاشاً نتج عنه نمو أرباح التجار وعقدهم صفقات تجارية بمئات الآلاف من الأنصاف ، فعلى سبيل المثال (*امتلك إبراهيم جلبى بن إسماعيل من طائفة عزبان أحد الملتزمين بحملة الأرز بدمياط صفقة أرز تقدر بـ ٢٢١١٦٦ نصف فضة*) (٣).

---

(١) محكمة دمياط ، س٢٧٧، ق٢٢، صـ١٦ ، ٦ ذو القعدة ١١٩٢ ؛ سحر على حنفى : مرجع سابق ، صـ ١٥٠ ؛ نللى حنا : مرجع سابق ، صـ ١٢٦ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٤٦ ، ق ٢٦٨ ، ص ٢١٠ ، ٨ رجب ١١٥١ ؛ س١٨٥ ، ق ٥٠٦ ، ص ٢٩٧ ، ٥ رمضان ١١٨٤ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٣٣ ق ٤٤٤ ، ص ٣١٦ ، ١٨ رمضان ١١٦٠ ؛ س ٢٧١ ، ق ٥٣٨ ، ص ٣٨٠ ، ٦ محرم ١١٨٧ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٦٥ ، ق ٣٣١ ، صـ ٢٢٨ ، ١٧ شوال ١١٨٣ .

والبدرى حسين بن على حسن الذى عقد صفقه أرز شعير ثمنها ٩٥٧٧٢ نصف فضة ، وصفقة أرز أبيض بـــ٢٩٧٩٣٦ نصف [١]، والحاج محمد بن على الشهير بالبيروتى الذى امتلك صفقة أرز تقدر بـــ٣٢٥,٥ ضريبة أرز[٢]، والصفقة التى امتلكها أحمد أغا كوكليان[٣] التى قدرت بـــ٣٠٠٥٠٤ نصف فضة [٤]، وأحمد عبد المجيد بن حجازى الأمنـــــاوى الذى امتلك صفقة منها جزء أرز شعير يقدر بـــ ٥٠٨٨٠ نصف فضة ، والباقى أرز أبيض مقداره ٢١٤٢٠ نصف ، وغيرها من الصفقات الأخرى التى تم عقدها بدمياط ووجدت فى تركات التجار[٢]، وقد بلغت إحدى هذه الصفقات ٥٢٤٧ ريال بطاقة (ما يعادل ٤٧٢٢٣٠ نصف فضة) مما يدل على ضخامتها[٣].

وقد باع ملتزمو دمياط من اليهود صفقات أرز كبيرة بلغت فى بعض الأحيان ١٨٠ ضريبة أرز شعير [4]. وكانت رشيد أيضاً من أهم المناطق التى تم عقد صفقات تجارية كبيرة بها ، فمثلاً امتلك سالم بن يوسف فايد المعروف بالنجراوى صفقة أرز شعير قدرها ٣٨٦,٥ أردب و٥١ أردب

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣١ ، ق ١٩٩ ، ص ١٤٩ ، غاية شوال ١١٥٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٠٧ ،ق ١٤٤ ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ ، ١٠ صفر ١١٤٠ ؛ س٢١٥ ، ق ٨٢ ، ص ٦٤ ، (دت) ؛ س ٢١٦ ، ق ١٧٢ ، ص ١١٢، (دت) ؛ س ٢٢٤ ، ق ٤٩٣ ، ص ٣٠٧ ، غاية ذى الحجة ١١٥٤ ؛ س ٢٣٧ ، ق ٥٦ ، ص ٥٣ ــ٥٥ ، غاية شوال ١١٦٤ ؛ س ٢٤٢ ، ق ١١٥ ، ص ٦٣ــ٦٥ ، ١٨ محرم ١١٧٦ ؛ س ٢٥٠ ، ق ٢٠٨ ، ص ١٧٥ ، (دت) ؛ س ٢٧٤ ،ق ٤ ، ٣ ، غرة رجب ١١٩٠ ؛ س ٢٨٤ ، ق ٣٢٢ ، ص ٢٤٦ ، (دت).

(٣) تنطق كوكليان فى بعض الوثائق باسم جمليان بمعنى أصحاب الجمال ، ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها الجمال أنظر : صلاح هريدى : فصول من تاريخ المدن المصرية ، ص ٦٤ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٤٢ ، ق ١١٥ ، ص ٦٣-٦٥ ، ١٨ محرم ١١٧٦.

(٥) محكمة دمياط ، س ٢١٥ ، ق ٧٦ ، صـــ ٥٦ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٤٥.

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٨٩ ، ق ١٣١ ، صـــ ١٠٩ ، (د ت) .

(٤) محسن على شومان : اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، جـــ ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(سلسلة تاريخ المصريين ١٩٢) ، ٢٠٠٠ ، صـــ ٢٥٧ .

أرز أبيض [1]، والحاج عمر المعروف بعزيز من طائفة عزبان التاجر فى الأرز الذى امتلك ٤٠٠ أردب أرز شعير بخلاف عقارات أخرى كثيرة[2]، فضلاً عن امتلاك البعض لصفقات أرز تقدر بـــ ٤٧٠٠ أردب أرز شعير ٠ ويبدو أن هذه الصفقات التجارية الضخمة غالباً ما كانت تتسبب فى حدوث أخطاء لبعض الكتاب الذين يقومون بتوثيقها لضخامة حجمها ، مما يؤدى ــ فى نهاية الأمر ــ إلى مشاكل لا تعد ولا تحصى بين تجار الأرز [3] ٠ وامتلك الحاج عبد الرحمن بن محمد سليم صفقة أرز تقدر بـــ ١٩٩ أردب أرز أبيض ، ثمنها ٧١٣٤٠ نصف فضة ، بالإضافة لغيرها من الصفقات فى جميع مراكز التجارة [4].

وواقع الأمر أن هذه الصفقات عبارة عن أمثلة وليس حصر ، وهى تؤكد بلا جدال أن القرن الثامن عشر نمت فيه رأسمالية تجارية قوية كان أساسها تجار الأرز الذين امتلكوا رءوس أموال تقدر بمئات الآلاف من الأنصاف الفضية ، مما أدى لزيادة نفوذهم بشكل كبير لدرجة أنهم تصدوا لأى محاولة تمس بمصالحهم التجارية ، وفرضوا ما يناسبهم على الجميع ، حيث لم يكن تجار الأرز أدوات فى يد السلطة تحركهم وفق هواها ، فقد كانت قوتهم الاقتصادية والاجتماعية يعتد بها ويحسب لها حسابها ، كما أنهم لعبوا دوراً لا يستهان به على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ،وخالفوا كثير من أوامر السلطة التى تقف حجر عثرة فى طريقهم ، حتى لو كان أمر وارد من الديوان العالى بالقاهرة ، وحسب تعبير الوثيقة (*أن الأرز الذى تصرف فيه الأمير على جاويش*

---

(١) محكمة رشيد ، س ١١٨ ، ق ١١٦ ، صـ ٨٧ ، غرة محرم ١١٢٨ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٦٥ ، ق بدون رقم ، صـ ٨٤ ، ١٤ شوال ١١٧٤.

(٣) محكمة رشيد ، س ١٧٠ ، ق ١٥١ ، صـ ١٨١ – ١٨٢ ، (د ت) .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٤٤ ، ق ٥٢٥ ، صـ ٤٩٣ ، ٢٥ ربيع أول ، ١١٥٢ ؛ س ١٦٣ ، ق ٣٧١ ، ص ٣٧٤ ، غرة ربيع أول ١١٧٣ ؛ ق ٣٧٢ ، ص ٣٧٧ ، غرة ربيع ثانى ١١٧٣ ؛ س ١٦٧ ، ق ١٤٢ ، ص ٢٠٣ ؛ ق ٢٢١ ، ص ٢٩٥ ، ٢٥ جماد آخر ١١٨٧ .

وأردنا تعويضه من التجار فلم يرضوا وحصل لهم مشقة زائدة ، وكان مرادهم الحضور إلينا ... ورفعنا عن التجار ما كانوا متضررين منه وهو ثمن الأرز) [1] .

توثيق الصفقات والمعاملات : ــ

تقدم سجلات المحاكم الشرعية للباحثين فى مختلف مجالات تاريخ مصر فى العصر العثمانى مصدراً حافلاً بالتفاصيل عن واقع الحياة اليومى فى المجتمع المصرى خلال العصر العثمانى ، على عكس ما شاع بين الباحثين حتى عهد قريب من عدم وجود أوراق (بيانات) تتعلق بالتجارة فى الأقاليم التابعة للدولة العثمانية . ومن خلال السجلات يستطيع أى باحث أن يتتبع أحد التجار وهو يقيم مشروعات تجارية جديدة سواء كان باحثاً بالتاريخ الاقتصادي أو يتتبع الحياة اليومية لسكان المدن أو الأحداث السياسية سواء كان باحثاً بالتاريخ الاجتماعي أو السياسى .

والواضح أن المحاكم لعبت دوراً حيوياً ومتزايداً فى مجال التجارة وخدمة التجار، بالإضافة لأن تسجيل الحجج المتعلقة بالقروض والبيع بالأجل والمشاركة والصفقات المتصلة بمختلف أنواع السلع أمر بالغ الأهمية، فذلك يعنى توافرالضمانات للتاجر فى حالة وقوع نزاع بينه وبين الطرف الآخر ، فلم يكن التاجر ــ فى غالبية الأحوال ــ يعتمد على حسن نوايا الطرف الآخر .وبالإضافة لهذه الضمانات قدمت المحاكم للتاجر فرصة للمناورة على درجة عالية ، حيث أتاحت له فرصة استخدام الأدوات القانونية بصورة تتفق إلى حدكبير مع مصالحه الشخصية ،وهو أمر له مغزاه للتاجر الذى يمارس نشاطاً تجارياً متشابكاً ، فقد كان باستطاعة أى التاجر أن يوقع صفقة تجارية مع شريك أو معاملة مع أحد المنتجين وفقاً لأحد المذاهب الفقهية الأربعة(حنفى- شافعى ـ مالكى- حنبلى)،وباستطاعة

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٢٧ ، ق ٢٥٤ ، صـ ٢٤٦ ، غرة محرم ١١٥٥ .

التاجر أيضاً أن يلجأ إلى قاضى مذهب بعينه لأمر يتعلق بحجة معينة ، وإلى قاضى يتبع مذهب آخر لتوثيق حجة من نوع آخر ، والذي شجع التجار على ذلك أن هذه الحجج يُعترف بها فى جميع المدن المصرية بالداخل ، فضلاً عن الأقاليم العثمانية بالخارج ، حيث كان يتم حسم بعض النزاعات على صفقات تجارية وثقت بمصر فى الخارج والعكس صحيح ، ما دام هناك حجة موثقة تثبت ذلك [1].

ويتضح أيضاً من خلال الوثائق أن التجار كانوا يحرصون على إدارة شئونهم التجارية فى إطار قانونى يتيح لهم عدم المساس بحقوقهم التجارية فى حالة حدوث نزاع بينهم وبين معامليهم من المنتجين أو التجار ، وذلك عن طريق توثيق الصفقات فى المحكمة بكافة بياناتها ، وبالدقة التى تتيح لهم ممارسة نشاطهم التجارى بحرية دون قيود ، وبذلك مثلت المحاكم الشرعية الحصن الحصين لحفظ حقوق تجار الأرز من الضياع ، وأمدت بتفاصيل فى غاية الدقة عن نشاط تاجر الأرز مع معامليه سواء كانوا منتجين أو تجار ، والكميات المحددة مع كل طرف من الأطراف المتعاملة معه. والمؤكد أن تشعب الشبكة التجارية لكثير من كبار تجار الأرز فى مناطق متعددة ، وعقدهم صفقات تقدر بمئات الآلاف من الأنصاف مع منتجى الأرز ، فضلاً عن كثرة معاملاتهم مع كثير من التجار سواء كانوا كباراً أو صغاراً من أهم العوامل الرئيسية التى دفعت هؤلاء التجار لتوثيق هذه المعاملات حفاظاً على حقوقهم من الضياع أو السهو والنسيان فى بعض الأحيان ، بالإضافة للإنكار من قبل بعض معامليهم من التجار[2]. ومن هذا المنطلق كان توثيق الصفقات التجارية والمعاملات المالية

---

(١) نللى حنا : تجار القاهرة ، صـ ١٠٣ – ١٠٦.

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص ٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٢٩١ ، ص ٢٩٥ ، ١٦ جماد أول ١١٢٤ ؛ س ٢٤٨، ق٧٨ ، ص ٦٩، ٣ صفر ١١٧٠ ؛ س٢٥١ ، ق٥٨ ، ص ٣٩ ، ٩ شوال ١١٧١ ؛ محكمة بولاق ، س ٧٣ ، ق٦٩٣ ، ١٨ ربيع ثانى ١١٦٦ ؛ محكمة رشيد ، س ٢٠١ ، ق ٥٨٢ ، صـ٢٢٩ ، ٢٢ رمضان ١٢١٧ .

أمر فى غاية الأهمية لجميع التجار ، وخاصة فى حالة القروض وغيرها من المعاملات ، حيث كان لتشعب قروض أحد التجار مع مجموعة من معامليه مدعاة لتوثيقها [1] .

وبطبيعة الحال لعبت المحاكم دوراً حاسماً في التصدى للمنازعات التى قامت بين تجار الأرز والتى أساسها ينتج عن مشاركات بينهم أو من معاملات مالية وغيرها ، وبعض هذه النزاعات كانت على كميات تصل أحياناً إلى أكثر من ٢٣٥ أردب [2]، وفى نفس الوقت أشارت جميع وثائق المحاكم عند توثيق عمليات البيع والشراء إلى عبارات معينة مثل (*واقر كل منهما على نفسه*) (*وأشهد على نفسه*) أو عبارة (*بعد النظر والتقليب والمعاينة الشرعية النافية للجهالة*) (*ولا أرز ولا فضة ولا معاملات*) . وجميع هذه العبارات توضح مدى الدقة فى تعيين التجار للأرز وتحملهم المسئولية كاملة ،وذلك منعاً للخلافات التى قد تنشأ بينهم بعد تسليم الأرز ، وبإجراء إحصاء للدعاوى والخلافات القائمة على التجارة يتضح أنها تزداد بشكل كبير فى ظل زيادة الطلب على الأرز ، حيث تبين أن ما يزيد عن ٧١ % من الخلافات كانت فى أثناء الرواج التجارى ، والحقيقة أن المحاكم نجحت بشكل كبير فى حسم هذه الخلافات ، وهكذا يمكن القول بأن توثيق الصفقات التجارية والمعاملات المالية ضرورة حتمية لضمان حقوق جميع الأطراف المتعاملة على التجارة[3]،حتى ولو ظلت هذه المعاملات ما يقرب من ٤٠ عاماً فى بعض الحالات ، فطالما أنها موثقة صانت حقوق الجميع من الضياع [4].

٩ ــ أدوات تجارة الأرز: ــ

لعبت أدوات تجارة الأرز دور فى تنشطيها وسهولة تداولها بين المنتجين والتجار ، وخاصة فى داخل الأسواق ، ومن هذه الأدوات المكاييل والموازين ، العملة ، الرسوم الجمركية . وتعد هذه الأدوات من الدعائم الرئيسية التى تساعد على رواج أو كساد الحركة التجارية .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٥٦ ، ق ٣٠٤ ، صـ ٣٣٥ ، غرة جماد أول ١١٦٥ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٩٨ ، ق ٢ ، صـ ١ ، ١٨ محرم ١٢٠٨ .

(٣) محكمة بولاق ، س ٦٣ ، ق ١٤٦٣ ، صـ ٤٦٢ ، ٢ ذو القعدة ١١١٩ .

(٤) محكمة الإسكندرية ، س ٩١ ، ق ٣١٢ ، صـ ٢٢٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٨٣ .

أ ــ المكاييل والموازين : ــ

تعددت وحدات الأوزان المستخدمة فى تجارة الأرز من مكان لآخر ، ففى دمياط والمنصورة مثلاً شاع فيهما استخدام الضريبة لتقدير الأرز الشعير ، والجدير بالذكر أن دمياط والمنصورة هما المدينتان اللتان شاع فيهما الأخذ بنظام الضريبة .

وبعد إجراء عملية ضرب الأرز يطلق عليه أردب . والضريبة تساوى ٢,٦ أردب [1] ، وفى رشيد شاع استخدام الأردب لتقدير الوزن ، سواء كان أرز أبيض أو شعير ، وكذلك بقية أنحاء البلاد[٢].

وقد تعددت وحدات الأوزان للأردب، فكان أصغره الدرهم وكل ٤٠٠ درهم [2] تساوى أقة [3]، ثم يلى ذلك الربع وهو يساوى ٢٤ جزءاً أو ربعاً [4] . ويلى ذلك الكيلة السلطانى (الرشيدى) والمصرى ، وكلاهما يساوى ١٠ أقات ، ثم الأردب ، وأصغره وزناً الأردب المصرى ، وهو يساوى ١٢ كيلة ، كل كيلة ١٠ أقات ، بمعنى أنه يساوى ١٢٠ أقة ، ثم الأردب الرشيدى أو السلطانى ، وكلاهما يساوى ١٥ كيلة ، أى أنه يساوى ١٥٠ أقة [5] . كما وجد كيل منصورى ومنزلاوى شاع استخدامه فى المنصورة والمنزلة وتوابعهما ، ولكن لم تحدد الوثائق قيمة أىّ منهما [٧].

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٩ ، ق ٤٩٨ ، صـ ١٨٨ ، ٩ شعبان ١١٢٦ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق ٢٦٠ ، صـ ٢٦٢ ؛ س ١٨٤ ، ق ٨٢ ، صـ ٧٤ ، (د ت) .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٦٢ ، ق ٤١ ، صـ ٤٨ ، غاية ربيع ثانى ١١٧٠ ؛ س ١٨٤ ، ق ٩٧٨ ، صـ ٨٥ ، ٢٩ شوال ١١٩١ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ١٠٥ ، صـ ٧١ ؛ س ٢١٧ ، ق ٤٧ ، صـ ٣٥ ، ١٦ شوال ١١٤٦ .

(٤) الأقة تساوى ٣ جرام و ٨٨٤ ÷ ١٠٠٠ أى ما يقرب من ٤ جرام أنظر : جيرار : مصدر سابق ، صـ٢٩ .

(٥) المصدر السابق ، صـ ٢٩ .

(٦) محكمة رشيد ، س ١٢٦ ، ق ٣١٤ ، ص ٢٦٥ ، ٢٠ شعبان ١١٣٣ ؛ س ١٤١ ، ق ١٤١ ، ص ١٠٠ ، ١٥ ذى الحجة ١١٤٧ ؛ س ١٤٦ ، ق ١٤٣ ، ص ١٥٨ ، ١١ رجب ١١٥٣ ؛ س ١٥١ ، ق ٢٧٩ ، ص ٢٤٩ ، ١٠ شوال ١١٥٩ .

(٧) محكمة الدقهلية ، س١٥ ، ق١١٤ ص ٤٥ ، ١٥ شعبان ١١١٣ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٢٣ ، ق ٤٧١ ، ص ٢٧٦ ، (دت) ١١٥٣ .

وأخيراً يأتى الأردب الدمياطى ويساوى ٢٢٥ أقة [١] . والوقع أن وحدات هذه الأوزان يتم ذكرها عند تصدير الأرز للخارج ، وبصفة خاصة الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى باستانبول ، أو عند تصدير الأرز إلى مختلف ولايات الدولة العثمانية ، وذلك لتحديد الوزن الصحيح للأرز بالوزن المصرى (البولاقى) أو الدمياطى والرشيدى ، وذلك منعاً لنشوب نزاعات بين التجار .

وبطبيعة الحال تم مراقبة هذه الأوزان مراقبة جيدة من قبل الإدارة العثمانية بالقاهرة والإدارة بالموانئ ، وذلك منعاً للعبث بها ، وفى حالة اكتشاف أى محاولة عبث بها فإنها تواجه بالشدة [2].

أما عن أشكال الأوزان فهى اسطوانية الشكل فى بعض الأحيان ، وأحياناً أخرى مكعبه ، وغالباً متعددة الوجوه [3] .

أما عن العبوات التى يتم تعبئة الأرز فيها ، فقد اختلف حجمها بين صغير وكبير ، فمنها ما يسع أردب ونصف ، ومنها ما يسع أردب ، ومنها ما يسع بضع كيلات ، وأكبر من ذلك وأصغر ، فمنها مثلاً الزنبيل والجوال والفردة إلى غير ذلك [٤] .

ب ــ العملة : ــ

يساعد استقرار قيمة العملة على رواج الحركة التجارية . ولذلك ارتبطت التجارة ارتباطاً وثيقاً بأسعار صرف العملات المختلفة مقارنة بالنصف فضة (البارة) ، وهى التى تقاس عليها أسعار العملات المتداولة فى الحركة التجارية .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣٤ ، ق ٩٣ ، صـ ٧٣ ، ٥ جماد أول ١١٦١ .

(٢) محكمة رشيد ،س ١٠٧ ،ق ٣١٣ ،ص ٢١١ ، ١٠رمضان ١١١٠ ؛ س١١٢، ق٨، ص٧ ، ١٠ربيع أول١١٢٠ .

(٣) سحر حنفى : مرجع سابق ، صـ ١٠٧ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢٣٤ ، ق ٩٣ ، صـ ٧٣ ، ٢٥ جماد أول ١١٦١ ؛ محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق٥٧٢ ، ص١٨٤ ، ٥ ربيع آخر ١١٢٤ ؛ س ١٤٠ ، ق ٤٠ ، ص ٣٠ ، ١٣ ذو القعدة ١١٤٦ .

ومما لا شك فيه أن استقرار أسعار الصرف يؤدى إلى انتعاش الحركة التجارية ، وعلى النقيض تماماً فإن أى تغيير فى أسعار صرف العملات تجعل العمل التجارى محفوفاً بالمخاطر ويحدث تدنى للحركة التجارية ، حيث يحجم التجار عن عقد الصفقات التجارية خوفاً من هبوط قيمة العملة ، فينتج عن ذلك تعرض التجار لخسائر فادحة .

وقد ارتبطت النقود المتداولة فى مصر بالأوامر العثمانية التى تصدر من استانبول من حين لآخر ، مما جعلها عرضة للتذبذب ، وخاصة مع زيادة أعبـــاء الدولة العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر وحروبها الخارجية مع الدول المجاورة وخاصة روسيا . وقد فرضت هذه الأحداث على الدولة العثمانية أعباء مالية كبيرة جعلتها تنقص وزن المعدن الثمين ، وأحياناً سحب عملة متداولة وطرح غيرها فى الأسواق من أجل تدبير احتياجاتها الماليـــة المتزايدة . ولعل هذا التلاعب من قبل السلطة شجع الولاة فى مصر وغيرها على تخفيض قيمة العملة المتداولة فى بعض الأحيان ، وفى نفس الوقت شجع العسكر أيضاً على جمع النقود من الأسواق بأسعار منخفضة ثم إطلاقها بعد زيادة سعر صرفها ، الأمر الذى ترتب عليه تغيير سعر صرف العملات العثمانية المتداولة [1] . وعلى الرغم من ذلك فإن تجارة الأرز أحدثت نوعاً من الانتعاش والاستقرار النسبى فى أسعار صرف العملات فى بعض الفترات، فضلاً عن تداول العملات الأوروبية فى الأسواق المصريةخاصة والعثمانية عامة ، فتصدير الأرز إلى البلدان الأوروبية جلب كثير من العملات الفرنسية والهولندية والألمانية وغيرها إلى مصر . أما عن العملات المستخدمة فى المعاملات على تجارة الأرز فهى كالتالى : ــ

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٢٩ ، ص ١٣٣ ، ١٥ ذو القعدة ١١٢٠ ؛ س ٢٤٨ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، ٣ صفر ١١٧٠ ؛ س ٢١٢ ، ق ١٢٩ ، ص ١١٧ ، ١٢ ربيع آخر ١١٤٤ ؛ سحر حنفى : مرجع سابق ، صـ ١١٢ - ١١٣ .

النصف فضة (البارة) : ــ

يأتى النصف فضة بعد الزلطة أو (الأقشا) [1]. وهى أصغر الوحدات النقدية الفضية ، وكانت أكثر تداولاً ، وتقاس (كما سبق القول) على أساسها بقية العملات المتداولة فضية كانت أو ذهبية . وبطبيعة الحال فإن معظم الصفقات التجارية سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وجميع المعاملات المالية للأرز كانت تتم مقارنة بالنصف فضة [2] . وأقدم إشارة وردت عن النصف فضة فى المصادر التاريخية كانت فى كتاب أوضح الإشارات لأحمد شلبى فى أحداث عام (٩٤١هـ -١٥٣٤م) عندما قيم أسعار السلع بالنصف فضة ، ومنها الأرز الذى قدره بنصفين ، وربما يقصد أقة الأرز ، لأنه من المستبعد أن يكون الأردب بنصفين آنذاك ، كما يستبعد أن تكون الكيلة أيضاً [3] . أما عن أسعار النصف فإنها كانت فى تدهور مستمر بسبب نقص وزن الفضة بها ، ففى بداية القرن الثامن عشر كان الريال البطاقة يساوى ٣٠ نصف وفى منتصف القرن ٦٠ نصف ، ثم فى نهاية القرن وصل إلى ما يزيد عن ٩٠ نصف (أنظر ملحق العملات رقم ١٢) .

الريال الحجر (أو الريال الألمانى) : ــ

من العملات الفضية التى ساد انتشارها فى مصر منذ الثلث الأول من القرن السادس عشر ، ويذكر فى وثائق المحاكم بريال حجر ، ويسميه(يطلق عليه) أفراد الطبقة الدنيا (أبو طاقة- بوطاقة- بطاقة) نسبة إلى الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال[4]. ويعتبر الريال الحجر ثانى عملة أكثر تداولاً بعد البارة فى المعاملات التجارية على الأرز [5] .

---

(١) الزلطة هى أصغر وحدة فى العملة العثمانية وكان تداولها نادراً وكل ثلاث زلاطات تساوى بارة ، أنظر : محكمة القسمة العسكرية ، س ١١٥ ، ق ٢٢٤ ، صـ ١٦٧ ؛ فردوس أحمد : مرجع سابق، صـ ٧٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٨٧ ، ق ٥٢ ، ص ٤٢ ، ١٤ شوال ١٢٠٤ ؛ ق ٧٢ ، ص ٥٥ ، ٢٠ شوال ١٢٠٤ .

(٣) أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ١٠٨ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ٦٠٠ ، ص ٢٥٨ ،١٥ جماد أول ١٢٠٢ ؛ فردوس أحمد : مرجع سابق ، ص ٧٩

(٥) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٤٢٣ ، ص ٣٨٧ ، ١١ ربيع أول ١١٢٦ ؛ محكمة الباب العالى ، س ٢٨١ ، ق ٤٠٢ ، ١٥ جماد أول ١١٨٧ .

الدينار المحبوب : ــ

من العملات العثمانية عرف بالمحبوب أو زر محبوب ، وهو لفظ فارسى بمعنى ذهب ، ومحبوب بمعنى العزيز [1] ، ومن خلال الوثائق يمكن الملاحظة بأنه ساد استعماله بصفة خاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، حيث تم عقد صفقات أرز متعددة بهذه العملة [٢] .

القرش الأسدى : ــ

ساد استعمال هذا القرش فى عهد السلطان سليمان القانونى ، وسمى بذلك لوجود صورة الأسد مطبوعة على القرش ومعه الشمس كشعار استخدمه الفرس والسلاجقة منذ القدم فأخذ العثمانيون هذه التسمية عنهم ، رغم عدم وجود الأسد على نقدهم ، وهناك قول بأن العثمانيين نقلوه عن العملة الأسدية الهولندية السائدة فى الولايات العثمانية [3]، والمهم أنه تداول بكثرة فى المعاملات على تجارة الأرز[٤] .

الجنزير : ــ

سمى بهذا الاسم نسبة إلى الحافة المشرشرة الشبيهة بالإطار أو الجنزير[2] ، وقد أطلقت الوثائق عليه اسم زنجرلى ، وأحياناً أخرى جنزرلى [3] .

---

(١) فردوس أحمد : مرجع سابق ، صـ ٧٨ ؛ سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٥٦ ، ق ٣٠٤ ، صـ ٣٣٥ ، غرة جماد آخر ١١٦٥ ، محكمة دمياط ، س ٢٢٨ ، ق ٢٨ ، ص ٢٤ ، ٨ شوال ١١٥٦ ؛ س ٢٣٩ ، ق ١٧١ ، صـ ١٠٩ ، ٢٤ محرم ١١٦٧ ؛ س ٢٤٦ ، ق ٥٨ ، ص ٤٧ ، ١١ ذو القعدة ١١٦٧ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٦٤ ، صـ ١٥٣ ؛ سحر حنفى : مرجع سابق ، صـ ١١٤ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س ١٥، ق ٣٨٩ ، صـ ١٦٢ ، ٦ شوال ١١١٤ .

(٥) سحر حنفى : مرجع سابق ، صـ ١١٣ .

(٦) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٢٩ ، ق ٤٢٤ ، ص ٢٥٤ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٠٩ ، ق ٥٦ ، ص ٤٥ ، ١٤ صفر ١١٤٣ ؛ س ٢٣١ ، ق ١٦٠ ، ص ١١٣ ، ١٧ شوال ١١٥٩ ؛ س ٢٤٣ ، ق ١٧٧ ، ص ١٢٧ ، غاية شوال ١١٦٨ ؛ س ٢٥٣ ، ق ١٩٠ ، صـ ١٣٦ ، ٥ ربيع آخر ١١٧٣ .

الفندقلى : ــ

عمله عثمانية أطلق عليها فندقلى نسبة إلى زخرفة الحبيبات التى تشبه البندق [1] ، وهى من العملات التى تداولت فى تجارة الأرز ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر [2].

القرش الهولندى : ــ

أطلق عليه أفراد الطبقة الدنيا قرش أبو كلب أو بو كلب ، وذلك نسبة لصورة الأسد المطبوع على وجه العملة والشبيه بالكلب[3] ، وقد تداول على نطاق محدود فى المعاملات على تجارة الأرز .

الدينار الشريفى (المحمدى) : ــ

هى أول عملة ضربها السلطان سليم فى مصر ، وكان التعامل بها على تجارة الأرز قليلاً ، وخلاصة القول أن تجار الأرز تعاملوا بعملات متعددة ومتنوعة عثمانية كانت أو أوربية [4].

جـــ ــ الجمارك والأعباء المالية على تجارة الأرز الداخلية : ــ

كان للرسوم الجمركية المنخفضة على تجارة الأرز فى الداخل دور كبير فى رواج هذه التجارة وانتشارها على نطاق واسع ، حيث شجع ذلك كثير من التجار على ممارستها .

ومن ناحية أخرى لعبت هذه الرسوم المنخفضة دور كبير في زيادة العملية الإنتاجية في مراحلها الأولى ، نتيجة لرواج الحركة التجارية ، كما كان لانخفاض الرسوم الجمركية التى قدرت بـــ٧ أنصاف على أردب الأرز الذى يتم بيعه بداخل البلاد دور كبير فى حث التجار للمنتجين على رفع الطاقة الإنتاجية سواء عن طريق التمويل أو شراء الإنتاج عقب الحصاد مباشرة ، وعلى العكس فى حالة ارتفاع الرسوم ، حيث يحجم التجار عن شراء الأرز من المنتجين لزيادة الرسوم عليه ، مما

---

(١) محكمة بولاق ، س ٦٨ ، ق ٦٥١ ، ص بدون رقم ، غاية ذو القعدة ١١٨٠ ؛ فردوس أحمد : مرجع سابق ، صـــ ٧٧ – ٧٨ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٤٣ ، ق ٢٣٧ ، صـــ ٢٥٤ ، غرة شعبان ١١٥٠ .

(٣) فردوس أحمد : مرجع سابق ، صـــ ٧٩ ؛ سحر حنفى : مرجع سابق ، صـــ ١١٧ .

(٤) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٤٢ ، صـــ ٣٤ ، ١٦ رمضان ١١٤٣ .

يعود بنتائج سلبية على العملية الإنتاجية والحركة التجارية عامة . وبطبيعة الحال كانت هذه الرسوم ــ رغم انخفاضها ــ مصدر دخل لا يستهان به سواء للإدارة والملتزمين بمقاطعة الجمارك على مبيعات الأرز الأبيض ، فقد جنت الإدارة والملتزمون أرباح طائلة نتيجة لرواج الحركة التجارية للأرز .

وقد التزم بهذه المقاطعة رجال أوجاق متفرقة ، وبعد عام (١٠٨٢هـ ــ١٦٧١م) التزم بها رجال أوجاق عزبان ، وفى عام (١٢٠٥هـ-١٧٩٠م) التزم بها الشيخ أحمد العروسى شيخ الأزهر وابناه ،وهذا يدل على أن الرواج التجارى للأرز جذب كبارعلماء الأزهر للالتزام بمقاطعة ضرائبه ذات العوائد المادية المجزية ، كما أن هذا دليل واضح يؤكد أيضاً على أن الالتزام بهذه المقاطعة لم يكن حكراً على فئة معينة [1] . أما عن الأعباء المالية على الحواصل فقد كان يفرض على كل حاصل ٣ نصف فضة بصفة شهرية ، ويتم تأديتهم للملتزمين مقابل حماية هذه الحواصل من السرقة [٢] .

وبالنسبة للوكالات الكبرى (الأسواق) فكان يتم حمايتها مقابل رسوم سنوية ، فمثلاً كانت وكالة الأرز ببولاق يتم تحصيل رسم حماية عنها يقدر بـ ١٠٨٢ نصف فضة سنوياً [٣] .

ومما سبق يتضح أن مراكز تجارة الأرز فى دمياط ورشيد والإسكندرية لعبت دوراً كبيراً فى تنشيط حركة التجارة فى الداخل والخارج على السواء ، بالإضافة لبولاق التى تخصصت فى تجارة الأرز الداخلية إلى مختلف أحياء القاهرة وبعض المناطق المجاورة .

ومن ناحية أخرى لعبت أسواق الأرز دور كبير فى رواج النشاط التجارى فى مناطق تواجدها بالمدن الرئيسية، فضلاًعن أن هذه التجارة أكسبت هذه المدن طابع الحيوية والنشاط على كافة المستويات ، فعاد ذلك بمردود إيجابى على المقيمين فيها عامة ، والممارسين للنشاط التجارى وخاصة تجارة الأرز . ولعب المهنيون من السماسرة والكيالين وغيرهم دور كبير فى رواج تجارة الأرز ، وخاصة

---

(١) محكمة الباب العالى ، س٢٧١ ، ق٤١٠ ، ص بدون رقم ، ١٧ رجب ١١٨٢ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص٢١٨-٢١٩ .

(٢) عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن ، ص٦٧ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٠٤ .

فى أسواقه ، وقد كان للتنافس الشديد بين تجار الأرز بفئاتهم المختلفة دور فى ازدهار تجارة الأرز عن طريق المنافسة القوية بينهم ، ومن الطبيعى أن تشتد هذه المنافسة مع اقتحام العسكر لتجارة الأرز على نطاق واسع ، فكلما زاد النشاط التجارى زاد عدد العاملين به .

وكان لنظم التعامل المالى بأشكالها المختلفة دور لا يستهان به فى إثراء النشاط التجارى للأرز ، حيث شملت هذه النظم شركات ، قروض ، وغيرها لتمويل تجارة الأرز . وقد نتج عن هذه النظم باختلافها عقد صفقات ضخمة أثبتت وجود رأسمال تجارى قوى تم استثماره فى تجارة الأرز على نطاق واسع . أما أدوات تجارة الأرز ، فقد لعبت دوراً فى تنشيطها بشكل كبير . وخلاصة القول أن الظروف الداخلية كانت مهيئة بدرجة كبيرة لرواج تجارة الأرز فى الداخل ، مما كان له أثر كبير فى إعطائها دفعة قوية للخروج من الحيز الأقليمى إلى الدولى عبر الثلاث قارات .